



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

نام کتاب: سفر ۲ سفیر المیز خراب عصر

مؤلف: —

شماره کتاب: ۱۰۵۱۶

اندازه: ۱۹/۵ x ۱۲

تاریخ تصویربرداری: مرداد ۹۰ ۱۲





بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله المتقرب بوجوب التوحيد بالكرم والجلود مبدع المواد الناقصة
بجسب ذواتها وخالق الصور المختلفة لتكميلها بحسب استعدادها
واجب الوجود فلا يتطرق اليه العدم في حين من الاحيان
وواهي كسب كل كماله فلا خلل في افعاله ولا نقصان في محمد
على نعمه المتواترة وتشكره على آلائه المتطافرة والصلوة على اشرف
الانفس الطاهرة خصوصا على محمد وآله الائمة الانجس الزاهرة
وبعد فان الله تعالى لما وفقني للاستفادة من شيخنا المولى
الامام الاعظم والعالم المعظم افضل المتأخرين على الاطلاق والحل
المعاصرين في الفضائل والاخلاق نصير الملة والدين محمد
الحسن الطوسي قدس الله روحه الزكية وافاض على نفسه
المرامح الربانية وقفت على مختصر الموسوم بالتجويد في علم المنطق
توجدته قد اشتمل على مسائل شريفة بعبادات لطيفة بعبادات

١٠٨١٦

الاطلاع

الاطلاع على معانيها ويتبعها الوقوف على غاياتها فتدبر في مظهر
القدماء ومازاده المتأخرين شئت في املاء هذا الكتاب
الموسوم بالجواهر النضية شرح كتاب التجويد كإبانة مشكلاته
وتحليل معضلاته راجيا من الله نعم النفع به واشفاق المستفيد
وان يرفع ذلك في صالح العمل المجلد لامل وهو المستعان عليه
التكلام **قال** بسم الله الرحمن الرحيم حمد الله حمد الشاكرين ونصلي
على محمد وآله الطاهرين **الطلب** فان اردنا ان نحراز اصول المنطق
ومسائله على الترتيب ونكسوها حليتي الاجاز والمهذب تحريا
نيسر الحافظة نكرارها ولا يتعسر على الضابط تذكرها جعلنا
لك تلك الامور مرتبة في تسعة فصول **الاول** في مدخل هذا العلم اللفظ
يدل على غام معناه بالمطابقة دلالة الانسان على الحيوان الناطق
وعلى جزئه بالتضمن دلالة على بعض اجزائه وعلى ملزمه
خارجا عنه بالانزاع ودلالة الضاحك عليه **اول** هم هنا مبدا

مر العلماء

الاصول

علم

الاول في مدخل هذا العلم اللفظ
يدل على غام معناه بالمطابقة دلالة الانسان على الحيوان الناطق
وعلى جزئه بالتضمن دلالة على بعض اجزائه وعلى ملزمه
خارجا عنه بالانزاع ودلالة الضاحك عليه **اول** هم هنا مبدا
الاول في مدخل هذا العلم اللفظ
يدل على غام معناه بالمطابقة دلالة الانسان على الحيوان الناطق
وعلى جزئه بالتضمن دلالة على بعض اجزائه وعلى ملزمه
خارجا عنه بالانزاع ودلالة الضاحك عليه **اول** هم هنا مبدا

على فوحطاء ولأنه ليس له مجبها في البدهييات والنظريات التي
لا يتطرق إليها الخطأ بل بعضها ويجوز أن يكون بعض العلوم التي
غير كالمهندسية وغيرها الناتجة المنطقية لا نظريه بالذات في الالفاظ
وانما نظره الذاتي في المعاني نعم انه انما ينظر في الالفاظ بقصد بيان المعاني
لغده خاصه بل مطلقا كتنظر في تقسيم دلالات الالفاظ وافرادها
وتزكيها وغيرها من المباحث الكتابية المتعلقة بالالفاظ وهذا البحث
غير مختص بالمنطق اذ كل علم ينبغي البحث فيه عن الالفاظ مطلقا لكونه
طريقا لتحقيق المعاني ولهذا قدم المصنف البحث فيه عن الالفاظ وهذا
الفصل وجعله مدخلا لهذا العلم لاجزائه الثالث الدلالة
في فهم المعنوي من اللفظ عند اطلاقه واختياله بالنسبة الى العالم بالوضع
وهي طبيعية كدلالة الح على اذى الصدر وعقلية كدلالة الصلوات
على الصلوات ووضعية مستفاده من وضع الواضع وهي التي يبحث عنها
ههنا واقسامها تلك مطابقة وهي دلالة اللفظ على تمام معناه كدلالة
الانسان على الحيوان الناطق معا وتقصص وهي دلالة اللفظ على جزء المعنى

[illegible]

اللفظ ^{المستعمل} على معنى خارج عن المعنى الذي وضع اللفظ بأثره
 كدلالة الإنسان على الضاحك وقول المصريح على اللازم المساوي
 وأعلم أن جزء المعنى قد ينسب إلى اللفظ بآثاره فلهذا احتوز
 في المطابقة بذكر التمام وإن كان لا حاجة إليه الرابع اعلم أن اللفظ قد ^٢ يكون
 مشتركاً بين المعنى وجزءه أو بينه وبين لازمه وح ^٣ يكون لذلك اللفظ
 دلالة على ذلك الجزء من جهتين باعتبار دلالة عليه من حيث ^{الوضع}
 يكون مطابقاً وباعتبار دلالة عليه من حيث دخوله في المستوي
 تضمننا وكذلك الالتزام فكان الواجب عليه أن يقيد في الدلالات
 الثالث بقوله من حيث هو كذلك والاختلاف الرسوم ولقد وردت
 عليه قدس سره هذا الإشكال وأجاب بأن اللفظ لا يدل بذاته ^٤ معناه
 بل باعتبار الإرادة والقصد واللفظ حين ما يراد منه المعنى ^{الطبيعي}
 لم يراد منه معنى التضمني فهو إما يدل على معنى واحد لا غير وفيه
 فقول الخامس دلالة الالتزام شرطها اللزوم الذهني واللام يجب حصول
 الفهم فتنتفى الدلالة الخارجية كدلالة أحد المقدمات على الآخر

الفهم فتنتفى الدلالة الخارجى كذا لدا احد المقدسات على الامتياز

[illegible]

المفهوم

معناه

كالإنسان والعنق على معنيهما لما فرغ من البحث عن نسبة اللفظ الواحد

أول

نعم في نسبة اللفظ إلى المعاني المتكثرة وهي قسمان لأن اللفظ الكثير

أما أن يكون تدل على معنى واحد ونسب المترادفة كالإنسان والبشر ^{معناها} ^{الشيء} واحد وهو الحيوان لأن لفظ وأما أن تدل على معان متكثرة بتكررها ونسب

كالإنسان والعنق فان معانيها متكثرة لفظيها وأما قيد تكرار المعاني

بقوله معها لخرج منه اللفظ المتكثرة إذا انفقت في الدلالة على معان

متكثرة وكان كل واحد من تلك اللفظ موضوع لكل واحد من تلك المعاني

فإنها من قبل المترادفة وان تكثر اللفظ والمعاني لأن تكثر المعاني

لا بسبب تكثر اللفظ **قال** واللفظ الذي لم يجعل لجزائه فيه دلالة

أصلا فهو مفرد كالإنسان والذي جعلت أجزائه دالة على أجزاء المعنى

دلالة

المتكثرة

بتكررها

دلالة لأم حيث أنه جزء من اللفظ المستعمل بل من حيثية أخرى وقصد

مغاير فأنه من حيث هو جزء من هذا اللفظ لا يراد منه شيء أصلا ^{نقلا}

الارادة أو القصد لا لذاتها وإنما له ان عبد الله وأمثاله قد يكون

علما فيكون مفردا وقد يكون نعتا فيكون مركبا وأخطأ من جعله

غير مفرد حال كونه علما لما تقدم وثانيهما ان المفرد يدخل فيه ما ^{ليس له}

جزء أصلا **أدعك** على ما له جزء غير ذلك ^{أصل} كزبد

وما له جزء صالح للدلالة على غير جزء المعنى كعبد الله وعلى جزء كالحجر

الناطق إذا جعل علما **قال** وينقسم إلى تام وناقص لأن من المفرد

ما يتم دلالة بنفسه ومنه ما لا يتم والاول ان يتردد عن الوقوع ^{حسب}

يشترط انشاء الدلالة لأنها تابعة إذا لفظا فأنما يدل بحسب الارادة به

كأنه إذا جعل علما

نقلا

ليس له

حسب

ثانيا

مد إلى غيره وعبار هو الذي لا يتم دلالة بنفسه ويفتقر دلالة على معناه

م م

وقد ظهر من ذلك ان لنام شامل الاسم والفعل لا ان الاسم يتجرد عن الفعل
 على الزمان كزبد والفعل هو الذي يقاتل بالحد لا زمنه الثلثة ^{بعضها} محسب
 اللاحقه به كقام ويقوم وليسمى كل ذلك والامادة والمال والمانع مفهومة
 من وقوع الشك في جري كزبد المشار اليه وغير المانع كى كالانسان
 وان لم يقع فيه شركة كالشمس والعنقاء اول هذا تقسيم للفظ المفرد
 الكل والجزئي وذلك بحسب معناه فان المعنى ان شخص يسمى جزئيا حقيقيا
 كزبد المشار اليه وانما قيد بالانسان ليخرج عنه زبد المشتركة ^{التي} انشأ
 متعددة فتشخص المعنى مانع من وقوع الشك فيه ولما انشأ معناه
 من وقوع الشك فيه فانه يكون كلها سواء كانت فيه شركة خارجية
 كالانسان اول يمكن كالشمس فانها غير مشتركة ومع ذلك فهي كلية
 لان منع الشركة مستند الى غير المفهوم وههنا مباحث احدها ان ^{الجزئية}
 والكلية من العقولات الثانية لعارضه للعقولات الاولى اذ ليست
 والكلية والجزئية بما هيبة متفرقة مستقلة والعقول وثالثها الكلية
 على ستة اقسام بالنظر الى وجود افرادها في الخارج احدها ان يكون
 متمنع الوجود في الخارج كشك البارد وثانيها ان يكون ممكن الوجود

للعقول الذات واللفظ بالعرض
 وثانيها الجزئية والكلية

الكلية

لكن غير موجود اصلا كالنقطة وثالثها ان يكون موجودا لكن الموجود ^{فرد} واحد
 مع امتناع مثله كواجب الوجود ورابعها ان يكون الموجود واحدا مع امكان
 فردا ^{فردا} مثله كشمس وخامسها ان يكون الموجوده كثيرا منها هيا كالواكب السبا
 وسادسها ان يكون غير متناه كالنفوس لنا طفله والمحم اقصر على بعضها
 لا في تنبها على الباء لانه ذكر احد يسمى ما يكون لا يوجد منه ^{محم} اصلا ولا
 النسبة على القسم المتروك في كل واحد من المراتب وههنا مباحث اخرى
 بذكرها وذكرنا في كتاب الاسرار قال الموصوف الواحد كالانسان
 وصفاته كالضاحك والكاتب اذ جعل بعضها مقولا على بعض كيف ما افق
 كقولنا الانسان ضاحك مثلا فالانسان موضوع والضاحك المقول
 عليه محمول وذلك بالمواطاة واما الضحك فمحمول عليه ايضا ^{شفاق} ولا ولكن بالا
اول لما كان الكل هو المحمول على كثيرين بالفعل او بالقول ذكر المحمل
 والوضع عقيبا لكل واعلم ان الموصوف قد يجعل صفة على صفة اخرى
 كقولنا الضاحك كاتب واليه اشار بقوله اذ جعل بعضها مقولا
 على بعض اذ عرف هذا فقولنا قلنا الانسان ضاحك فالانسان
 هو الموضوع والضاحك هو المحمول وهذا المحمل يسمى محل المواطاة وهو محل

فرد
 محمول
 الموصوف
 واحد
 واحد
 واحد

عليه كقولنا الانسان ضاحك
 وقد يكون بالعكس كقولنا
 وقد يجعل صفة م

بمعنى ان ذات الموضوع هي ذات المحول ويجوز ان يقال ان الموضوع هو المحول
 وهما نوع آخر من محل يسمى محل الاشتقاق وهو محل ^{هو} وهو محل الصنوع على الانسان
 بمعنى انه مشتق منه اسم كالفنا حك ويجعل عليه بالمواطاة فيقول المشتق انه محول
 بالمواطاة والمشتق منه انه محول بالاشتقاق وكذا اعم من حيث المفهوم فهو بالطبع
 محول على ما هو لخص منه كالفنا حك والحيوان على الانسان واما بالعكس
 فليس كذلك **اقول** اعم من الشيء هو الذي يصدق عليه وعلى غيره ومعنى
 هو المحل فاذا ذكر اعم فهو بالطبع محول على الاخص كحيوان على الانسان
 واما بالعكس وهو محل الاخص على اعم فليس محلا طبيعيا واعلم ان اعم قد يكون
 اعم باعتبار وجوده في افراد الاخص وغير افراد كالحيوان والانسان وقد
 اعم باعتبار المفهوم لا غير كالفنا حك فان مفهومه انه شيء ما ذو صفة غير
 تفاوت المكون ذلك الشيء انما ناولم يكن فان المشتق لا يدل على ^{مستق} الحفظ
 الحقيقي واما يستفاد كون الفنا حك انما ناسخا خارج المفهوم فالفنا
 من حيث المفهوم اعم من الانسان ومن حيث الافراد وهما متساويان
 ولهذا قال المصنف اعم من حيث المفهوم فانه شامل للتسمين **قال** وكل
 محول بالمواطاة وبالطبع فاما ذلك لموضوعه واما معنى له **اول** قد

ان المحول قد يكون بالمواطاة وقد يكون بالاشتقاق وايضا قد يكون بالطبع
 بان يكون اعم وقد يكون بالبا للطبع واذ عرفت هذا فالمحول بالمواطاة وبالطبع
 معا اما ذاتي واما عرضي وانما قيد بالطبع ليخرج مثل قولنا المحول انسا
 فانه وان كان محولا بالمواطاة الا انه ليس بالطبع والمادة بالتقسيم ههنا
 انما هو المحول بالمواطاة والطبع معا وانما انقسم المحول اليهما لان المحول
 اما ان يكون بنفسه مبهمة الموضوع وانما يبرز بالموضوع عليه بعوارض
 محسنة له كقولنا زيد انسان واما ان يكون جزائرها كقولنا الانسان
 حيوان ويؤولها الذاتية واما ان يكون عارضا لها كقولنا الانسان
 ضاحك فان يخص المحول فيهما **قال** الذاتية ما يقوم ذاته غير خارج
 كالحيوان او النطق للانسان وكالانسان لزيد وهو غير ما يقوم وجوده
اقول الذاتية هو ما يقوم ذات الشيء غير خارج عنه فقولنا ما يقوم ذات
 الشيء يعني به ما لا يتحقق تلك المبهمة الا به سواء كان نفس المبهمة فانها ذاتية
 لا فواردها كالانسان لزيد وعرفان خاص الذاتية موجودة فيها او كان
 جزء منها كالحيوان للانسان او النطق له وقد منع ^{العلماء} المطلق
 الذاتية على الاول لان الذاتي متسوية الذات والشيء لا ينسب الى نفسه

وهو ضعيف لانها ذاتية لا افرادها الكلية نفسها وقولنا غير خارج عنه لان المقوم
قد يطلق على مقوم المهية وهو الذي ذكرناه وقد يطلق على مقوم الوجود كالعلل
وهي خارجة عن المهية فبالقيدها المذكور خرج مقوم الوجود وهذا ^{المقوم} المادة وهو
المهية فغير المقوم الوجود فان مفهوم المهية يورده الجنس والفضل والمادة
والصور وباطل هذه الشئ اما في الذهب او الخاج ومقوم الوجود يورده
به الغافل والغاية والموضوع **قال** والعرض ما يلحقه بعد تقومه
بالذاتيات ما لا يوردها كسادى التوفيق للثلاث او غير يبين بلحقه ^{بسط}
غيره كسادى الزوايا لقائمين له واما مفارقاتها بطبيعتها كاشباب ^{لزيد}
او سبعة كالقيام له **اول** العرض في مقابلة الذات فلما كان الذات هو المقوم
للمهية كان العرض ما يلحقها بعد تقومها ولا مدخل له اليه في التقويم
وهو على قسمين لازم وغير لازم واللازم فمما لازم المهية ولازم الوجود
ولازم المهية فمما يبين وغير يبين فالاقسام اربعة احدها لازم ^{المهية}
ونفس ما يبين احدها انه هو الذي يكفي في تصور كروية الاشياء وذوى
الثلاث والثلاثة الذي يكفي في تصور في الجسم بالردم بينهما مثل كون الاثنين
نصف الادبعة والاولا حص ذواتها لازم المهية غير اليقين وهو الذي

كذلك الزوايا

تصور المهية

تصور المهية

في

يلحق المهية بتوسط غيره مثل مساوات زوايا المثلث لقائمين له فانه لازم له
بتوسط ما سوى عليه الهندسه وثالثها لازم الوجود كسادى الزوايا فانه
لما جاز تصور الزوايا غير اسود لم يكن لازما للمهية بخلاف لازم المهية التي لا يمكن
تصور المهية مستقلة عنه ولما لم يفارقه في الوجود كان لازما في الوجود
ورابعها العرضي لمفارق وهو قيمان بل في المفارقات كاشباب لزيد
وسبعة كالقيام له وايضا فهو اما سهل المفارقة او عسرهما **قال**
والمسؤول عنه باهوله مهية هي جميع ذاتياتها التي تشاركها غير هاه
والتي يخفى بها في بيان يكون عظيم بحاجبهما **اول** قدما والمنطقيين لم يفارقا
بين الذات والمقولة جواب ما هو لا الذات عندهم هو جزء المهية لا غير ^{لزيد}
اما جنس وفصل ولم يميزوا بين الجنس والفضل كما حكى الشيخ عنهم فلم يبق
فوق بين الذات والجنس ولما كان الجنس مقولا في جواب ما هو حسبوا القول
في جواب ما هو هو الجنس سببا ليهام العكس فلم يبق اذ افاق بين الذات
والمقولة في جواب ما هو ويميز بعضهم بان جعل الذات هو الاسم ^{هو المقول}
في جواب ما هو واخرج الفضول عن كونها مقولة في جواب ما هو وخرج ^{الشيء}
عليهم بما ذكره المصنف وهو السبيل بما هو انما يسئل عن المهية وهي انما تحقق

ما هو هو

الزوم

جميع ذواتها المشتركة بينها وبين غيرها والمخصوصة بها فالإنسان ليس
 انما هو انسان بكونه حيوانا لا غير بل انسانيته انما يتحقق بكونه حيوانا
 ناطقا اعني لذاته المشترك والمميز فحقا يراد بها معنى الجواب **قال**
 فان سئل بما هو من جزئيات تكثر بالعدد فقط كزيد وعمر معا
 او فردا فليجب حالتي الشك والمخصوصة بالحقيقة المنفقة فيها
 وهي الانسان وان سئل عما يختلف حقائقها كالانسان والنور معا
 فليجب بكامل ما يترك فيه وحده وهو الحيوان وان خضع واحد منها
 بالسؤال كالانسان فليضم لذلك ما يخص به ايضا كالناطق ويكون
 الجواب في الحالتين مختلفا **اقول** والمسئول عنه بما هو اما ان يكون واحدا
 او كثيرا فان كان كثيرا فاما ان يكون الكثير مختلفا بالعدد لا غير واما
 ان يكون مختلفا بالحقائق وان كان واحدا فاما ان يكون شخصا واعنه
 او ماهية كلية فالاقسام اربعة والجواب بها ثلثة القسم الاول ان يكون
 بما هو جزئيات تكثر بالعدد لا غير كما لو سئل من زيد وعمر وخاله عام
 والثاني ان يكون المسئول عنه جزئيا واحدا من تلك الجزئيات كما لو سئل
 عن زيد وحده بما هو والجواب عن هذين القسمين واحد وهو **المفصلة**

الشك والمخصوصة معا اما بحسب الشك
 المنفقة المتفقة فيها الأفراد وهو الانسان وهو مقول في جواب ما هو
 فلانه جواب من الكثرة واما بحسب المخصوصة فلانه جواب من جزئية واحد
 من تلك الكثرة ايضا لان السؤال بما هو عن الحقيقة وهي ثابتة في الجميع
 ولا يزيد كل واحد منهما على صاحبه بمقوم حق يذكروا الجواب **الثاني**
 ان يكون المسئول عنه اشياء كثيرة مختلفة بالحقائق كما لو سئل عن الانسان
 والعنق والنور بامم والجواب هو كمال ما يترك فيه تلك الحقائق وحده
 كالحيوان واما تعين الحيوان للجواب لانه لو اجاب بغيره لكان ذلك الغير
 اما اخص او عام او مساويا والاعم لا يصلح ان يكون جوابا لانه سئل عن كمال
 المشترك والاعم من الحيوان ليس هو كمال المشترك بل جزؤه واما الاخص فانه
 ليس بمشترك بين الافراد فلا يصلح للجواب واما المتساوي فانه لا يدل على
 كمال المشترك الا بالالزام وذلك الالزام هنا ممتنع فنعين الحيوان
 للجواب ولهذا قال وحده وهذا الجواب مقول في جواب ما هو **الثالث**
 المخصوص لانه انما **يطلب** اذا سئل عن الحقائق المتكثرة ولا يصلح جوابا
 عن واحد منها بانفراده القسم الرابع ان يكون المسئول عنه واحدا كليا
 كما لو سئل عن الانسان وحده بما هو والجواب ههنا يكون بالحد وهو

يصلح

الحيدون الناطق وهو مقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة

لأنه لا يصلح جوابا عن غير هذا السؤال وأعلم أن السؤال عنه بما هو ممتنع

لما كان واحدا من أفراد الجزئيات المتكاثرة في القسم الثالث كالجواب

هو الجواب الأول أعني كالمشترك مع انضمام ما يخص هذا الجزء من الفضول

كالناطق ويكون الجواب في المثالين مختلفا أعني الجواب يكون ^{الانقسام} على

حالة انفراده بالسؤال بخلافه للجواب عند حالة شركته مع غيره في السؤال

كما بيناه **قال** وأعني ما يقال على اختلافات الحقائق في جواب ما هو

بالشركة هو الجواب لكل واحد منها وهي أنواعه **أول** المقولان في جواب

المتقدمان أعني المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة والمقول في

ما هو بحسب الخصوصية المحضة أعني الأول وهو المقول على اختلافات

الحقائق كالحيدون ويقال له الجنس لكل واحد من المختلفات بالحقيقة هي

أنواعه كالإنسان والفرس وغيرها وحده أنه الكلي المقول على كثير من مختلفات

بالحقائق في جواب ما هو **قال** وقد ينصاعد الانقسام إلى ما لا يحسن

فوقه وهو جنس الجنس **أول** قد يترتب الانقسام في التصاعد ^{على} التصاعدي

إذا كان المهية واحدة اجناس كثيرة بعضها فوق بعض ولا يجب ترتيبها

لجواز أن يكون المهية جنس واحد لا جنس فوقه لكن ينتهي في التصاعد على

ليس فوقه جنس ويبي جنس الانقسام كالجوهر ولنا وجباتها أوها ^{النص}

لأنه لو لا ذلك لزم تركيب الماهية من اجزاء غير متناهية ويلزم وجود علل

ومعلولات لا ينتهي وهو **قال** وينتازل الأنواع إلى الملائق تحت بل

الانقسام وهو نوع الأنواع **أول** كما وجب انتهاء الانقسام في التصاعدي

وجب انتهاء الأنواع في التنازل إلى نوع لا نوع تحته ويبي نوع الأنواع كالأشياء

فأنه لا نوع تحت بل الانقسام المختلف بالعدد لا غير لأنه لا انتهاء الأنواع

في التنازل لما حصلت الانقسام فلم يكن النوع نوعا هذا خلف ولما كان النوع

هو المندرج تحت غيره كان نوع الأنواع هو المندرج تحت جميع الأنواع

التي هي فوقه وكان نوع الأنواع اسما للنوع الأخير ولما كان الجنس

هو الذي يندرج غيره تحته كان جنس الانقسام اسما لما فوق الانقسام

كلها **قال** وكل من المتوسط جنس لما تحته نوع لما فوقه **أول** المتوسطات

بين جنس الانقسام ونوع الأنواع يقال لكل واحد منها أنه جنس باعتبار

صدره على كثير من مختلفات بالحقائق وأنه نوع باعتبار اندراج

تحت غيره وهذا النوع هو النوع الإضافي وحده أنه الذي يقال ^{عليه}

وعلى غير الجنس في جواب ما هو قول اوليا ح اقسام الجنس بعد العالي
والسافل والمتوسط والمفرد ولم يذكر المص لعد من مثاله في الخارج واقسام
النوع ابعة العالي والسافل والمتوسط والمفرد ولم يذكر ايضا
لعدم مثاله وقد ذكرنا في كتاب الاسرار نسبة كل واحد من مراتب الجنس
كل واحد من مراتب النوع بالعموم والخصوص والمباينة **قال وما يقال**
في جواب ما هو ط ما يتكرر بالعدد فقط نوع لتلك المتكررة ولكن بمعنى
اخر **اول** لفظ النوع مشترك بين عنيين احدهما الامانة وقد تقدم
والثاني المعنوي الذي هو احد الكليات الخمسة وهو القول على كثرين
بالعدد فقط في جواب ما هو بقيد الاختلاف بالعدد يخرج الجنس والعرض
العام وبقيد المعنوية في جواب ما هو يخرج الفصل والخاصة
وهذا المعنى غير المعنى الاول لانها في الحد والحقيقة وبنائهما
بالاعتبار والوجود اما الحقيقة في اعتبارها القياس لما تحتها والاضام اعتبارها
الى ما فوقه وجواز تركيب الحقيقي وبساطته وجوب تركيب الاضافي
ببعضه كما في الاجناس المتوسطة وقد يتفقان في التوارد على حقيقة
واحد كالنوع السافل فيهنهما عموم من وجه **قال** والذي يقال في جواب

كما في حساب
والاضام
صم

الما هو

ايما هو في جوهر اعني خصوصية كل نوع هو فصل مفهوم لذلك النوع
ولما تحتها مقسم لجنسه ولما فوقه **اول** كل واحد من الانواع المنزلة
تحت جنس ينقسم بشئ يميزه عن الاخر مغاير لما به الاشتراك وهو خصوصية
كل نوع من تلك الانواع وتلك الخصوصية لما كانت مميزة كانت سالحة
للجواب عن السؤال يا ايما هو فان طالب اي انما يطلب التميز ولا يصلح
ما هو لانه يدل على الماهية بالالزام وهو محتجب عنه في جواب ما هو
وذلك كالناطق فانه اذا سئل من الانسان فقيل اي حيوان هو كالجواب
هو الناطق فهو بقيد التميز الذي هو الفصل والذي بقيد التميز العرضي
هو الخاصة فانها بقيد غير الكنه عرضي ما هو هي فلهذا بقيد الفصل
بقوله في جوهر فوسم الفصل اذن هو كل مقول على الشئ في جواب شئ
هو في جوهر ولما كان الفصل مقوما للنوع يكون مقوما لما تحتها
لان النوع ح يكون جزءا لما تحتها وجزءا للجزء ولما كان الفضيل
لبعض افراد الجنس عن بعض كان مقسما له بمعنى انه يقضي انقسام
الى طبيعتين احدهما نوع ذلك الفصل والاخرى غيره وح يكون
مقسما لما فوقه لان وجود السافل في طبيعتين يقضي وجود العالي فيهما

واعلم ان التميز يكون ذاتيا
وجوهريا وقد يكون عرضيا
والذي بقيد التميز م
فانها صفة للخاصة
الفصل والذي بقيد التميز
العرضي هو الخاص

الما هو

قال فالكليات الذاتية جنس وفصل و**نوع اول** وجب الحصر هنا لكيما
 ان يكون ذاتيا او عرضيا لانه لا ما مقوم ولا الاول والذاتي والثاني العرضي
 وسياتي بيان اقسامه والذاتي اما ان يكون نفس ماهية ما تحت من جنسيا
 وهو النوع او جزءا منها وهو اما ان يكون تمام المشترك بينهما وبقي نوع ما
 من الانواع ولا يكون ولا هو الجنس والثاني اما ان يكون مختصا بملك
 الهية وهو الفصل او يكون مشتركا ويكون مساويا لتام المشترك والا
 لكان اعم منه فان كان كمال المشترك كان جنسا والمقدر خلافا **والاعاد**
واذا كان مساويا لتام المشترك كان جنس **فصل** **قال** والعرضية
 ان عرضت نوعا واحدا فقط سواء ساوته او اختلفت ببعضه ففي
 وان شملت وغيره ففي من عام وهذه هي الخمسة **اول** هذان قسمان العرضي
 وهو اما ان يختص بحقيقته واحد سواء شملها او اختلفت بعض افرادها
 وبشيء الخاص وهو كلي معقول عام تحت حقيقته واحد فقط ولا عرضيا
 واما ان لا يختص بحقيقته واحد بل يوجد فيها وفي غيرها وهو العرض العام
 فانقسمت الكليات الى هذه الخمسة اعني الجنس والفصل والنوع والخاص
 والعرض العام وهذه هي الخمسة المعروفة التي يتركب منها الحدود والاسم

فصل

قال

قال الفصل الثاني في المقولات من الاجناس العالي الجوهري **اول** لما فرغ
 من البحث عن المقولات الخمس العارضة هذه المقولات العشرة في البحث عنها وان
 من علم المنطق لان موضوع المنطق هو المقولات الثانية العارضة للمقولات
 الاولى فكيف يبحث عن المقولات الاولى على انه جزء من علم فانه يكون دورا
 بل قد يبحث منها فيه للاستعانة به على تحصيل الاجناس والفصول فيكون
 معينا على استنباط الحدود والنتائج وان لم يكن من هذا العلم اذا عرف هذا
 فقول الاجناس العالي التي يتدرج تحتها جميع الاجناس عشرة هي المقولات
 المذكورة في هذا الفصل احدها الجوهر وقد اختلف في انه جنس ام لا فذكر
 الاول ان الجوهر جنس عال لا يشترك افراده فيه ثانيا وبها فيه وهذه خواص الجنس
 اما المتأخرون فانهم منقسمون جنسيته لوجوه احدها كذا قدس الماهيات
 وذلك في جوهرية الجنس في شئته للماهية وثانها ان افرادها متمايزة
 فالجودات اولى الجوهرية من المقادرات والاشخصيات اولى من الكليات المتفاوتة
 فيه على حسب مراتب القرب من الشخصيات والبعد عنها ولا شئ من اجزاء الماهيات
 بمفاوتة فيه وثالثها ان فضوله ان كانت جواهر دخل الجنس بطبيعة الفصل
 والا يقوم بالعرض وغير ذلك من الوجوه التي ذكرناها وذكرنا الاعراض

على
 واستماع تحقيقا دونهم
 فعمل كثيرهم

فوق بين الموضوع والمادة
وتدبر بين العرض والصورة

على أكثرها في كتاب الأسرار **قال** وهو موجود لا في موضوع والموضوع محل وجود
منفصلا دون ما يحل فيه **قول** المحال والمحال لا بد وان يكون لاحدهما حاجة
الى الآخر فان كان المحل مستغنيا عن المحال والمحال محتاج اليه سمي المحل موضوعا
والمحال عرضا وان كان بالعكس سمي المحل مادة والمحال صورة فالموضوع والمادة
فدائما في المحلية الا ان الموضوع محل مستغن والمادة محل محتاج كما اشترك
العرض والصورة في المحالية الا ان العرض حال محتاج والصورة حال مستغن
فالموضوع احسن من مطلق المحل لعدم اعم من عدم المحل اذا عرفت هذا
فدسم الاول الجوهر بانه موجود لا في موضوع اى انه مهيبة وحقيقه اذا وجدت
في الاعيان كانت لا في موضوع اى لا في محل يتقوم به ولا معنى بان يكون موجودا
بالفعل لا في موضوع والا كان الشك في وجوده يقتضي الشك في جوهرية
وكانت جوهرية بالفاعل كما ان وجوده به وهو محتمل وهذا الرسم في محل
الجره والمقادير اما الجره فقط واما المقادير فلا بد وان كانت في محل
لست في موضوع **قال** والمحال فيه العرض كما ان المادة محل يتقوم بها المحل
والمحال فيه الصورة **قول** العرض هو المحال في الموضوع على ما بيناه والمادة محل
للصورة منقومة بالمحال على ما بيناه **قال** والمادة والصورة والجسم المكنب

منها

منها جواهر وكذلك المفارقات اعني العقل والنفس **قول** هذه اقسام الجواهر
لان الجواهر اما ان يكون محلا او لا يكون فالاول المادة والثاني اما ان يكون
اولا فالاول الصورة والثاني اما ان يكون مركبا من محال والمحال اوله والاول
الجسم والثاني اما ان يكون متعلق بالبدن بالندب او بالاول والنفس والثاني
العقل وكلها جواهر لا يشترط لها في كونها موجودة لا في موضوع وان كان بعضها
موجودا في محل لا يلزم من نفي وجودها في موضوع نفي وجودها في محل
مطلقا **قال** **لونها** الكم وهو المان فيقبل المساواة والامساواة بالتطبيق
اول الكم احد الجناس العلوي وله خواص منها انه الذي لذاته يقبل المساواة
والامساواة بالتطبيق وهو الذي جعله الله سبحانه الله معرفا لوجود ذلك
لان المساواة وعدمها قد يتحققان الاشياء باعتبار المقادير الحالية فيها والامتنان
او باعتبار حلولها فيها وقد يتحققان الاشياء لذواتها والذي يلحق المساواة
والامساواة لذاته هو الكم فان اعددين لذاتهما يقال عليهما التساوي والتفاوت
وكذلك الخططين والسطحين والجسمين اما الجسم الطبيعي فانه انما يقبل الامساواة
طبيعي ومنفقا وله باعتبار حصول المقدار فيه فتفيد القول بالذات يخرج منها
لا لذاته وانما قال بالتطبيق لان التساوي وعدمه بين الشئيين قد يكون باعتبار

من المادة والصورة

ما يربط بين المقدارين على الاخرى يجعل المبدأ في احدهما مقابلا للمبدأ في الاخر
والثاني للثاني وهكذا وقد يكون لا باعتبار التطبيق كالتساوي في النقل ومثله
في العموم والمخصوص في غير ذلك مما يقال عليه التساوي وعدمه وانما يكون
المساواة وعدمهما من خواص الكم اذا اعتبر التساوي بالتطبيق **قال** وتنقسم
الى متصل فار وهو الخط والسطح والجسم او غير فار وهو الزمان والى منفصل
وهو العدد والثلاثة الاولى ينحصر بالوضع دون الاخيرين **الاول** لا بد من الكم
عاد ما بالافضل كانه العدد او بالقوة كانه المقدار اذا عرفت هذا فنقول الكم اذا
انقسم فاما ان يكون بين اجزائه حد مشترك يكون بذاته لاحد القسمين ومنها
للاخر وهو المتصل واما ان لا يكون وهو المنفصل والاول اما ان يكون متقسما في
واحدة وهو الخط او جسمين وهو السطح او في جهات ثلث وهو الجسم البسيط
القار هو الزمان والثاني هو المنفصل هو العدد لا غير الثلاثة **الاول**
الخط والسطح والجسم ينحصر بالوضع اعني بقول الانسان الحسية بانه هذا
دون الاخيرين لان الزمان والعدد ليسا في جهة حتى يقبل الانسان الحسية **قال**
ومنها الكيف وهو هيئة فانه لا يقتضي قسمة ولا نسبة **الاول** الكيف احد الاجزاء
الاولى وسمه انه هيئة فانه لا يوجب تصور ما تصور شي خارج عن عالمها

قار او جوارحه
دفعه واحده او غير
قار والقار اما ان
يكون متقسما

ولا يقتضي

ولا يقتضي القسمة واللازمة في محلها اقضاء اوليا فقولنا هيئة تشمل جميع المعاني
وتخرج بالجوهر وقولنا قارة يخرج عنه الزمان ومقولنا ان يفعل وان يفعل وتكون
لا يوجب تصور ما تصور شي خارج منها يخرج عنها المقولات النسبية وقولنا
ولا يقتضي القسمة واللازمة يخرج عنه المقدار والنقطة والوحدة وقولنا
اوليا لا يدخل في الكيف العلم بالاشياء الغير المنقسمة فانه يقتضي اللازمة لا
اوليا بل باعتبار العلوم وهذا الحد والى من حد المقارنة لانه يدخل فيه النقطة
والوحدة والى مع انها ليست من الكيف **قال** وقد يتضاد ويستند
الاول من الكيف ما يتضاد في افراده كالسواد والبياض بخلاف الجوهر
والكم فالمتضا ومنف عنهما وايضا من الكيف ما يقبل الشدة والضعف
كالسواد والبياض بخلاف الجوهر فالجسم يستند في سواده الى ما يبلغه
وكذلك باختلاف الضعفاء الى ما يبلغ غاية البياض وهذه الخاص
الاستعداد والضعف لا يوجد في الكم فانه لا يجعل ثلثه اشد من ثلثه اخرى
ولا خط اشد في خطيته من خط اخرى وان كان ازيدا فان الزيادة غير فيه
ولا يوجد في الجوهر لانه معنى الاستعداد هو اعتبار المحل الواحد الثابت الى
غيره قار يتبدل نوعيته ويوجد في كل نوع من تلك الانواع من غير ان يتغير

الاشد
المتغير

بحيث يكون في كل آن متوسطا بين ما يوجد في ذلك المكان وما يكون قبله وبعد
 وهذا لا يعقل الا في العز في هذا الموضع ابحاث دقيقة ذكرناها في كتابنا ^{لعقلية}
قال فنه ما يخص الكليات كالاستقامة والشكل والزوجية ومنه الاعمال
 والانتعالات والمحسوسات كحركة الدم والنجس ومنه الملكة والحال ويجتنب بذوات
 النفس كصحة الصحاح وغضب الحليم ومنه القوة واللاق كالخ لمصحة
 والصلابة وما يقابلها **اول** اقسام الكيف اربعة احدها الكيفيات المختصة
 بالكليات اما المتصلة كالاستقامة والاختلاف والشكل او المنفصلة كالزوجية
 والفرديّة وثانيها الكيفيات المحسوسة فان كانت راسخة سميت انفعالات
 كحركة الدم وان كانت غير راسخة سميت انفعالات كحركة النجس وثالثها الكيفيات
 النفسانية فان كانت راسخة فهي الملكات كالعلوم وصحة الصحاح وان كانت
 غير راسخة فهي الحالات كالغضب وغضب الحليم ورابعها الكيفيات الاستعدادية
 فان كان الاستعداد نحو الدفع فهو القوة كالصلابة والمصحاحية وان كان نحو
 الانفعال فهو اللاق كعدم الصلابة وعدم المصحاحية **قال** ومنها المضادات
 وهو ما يعقل بالقياس الى غيره ولا وجود له سوى ذلك كالابوة والبنوة وقد
 يعزى للسفولات جميعا **اول** المضاد من الجنس الى العالي وفيه مباحث

الانفعالات
 ص

احدها في روجه وهو الذي يعقل بالقياس الى غيره ولا وجود له سوى ذلك
 يتحقق هذا الوهم في الماهيات ما يستقل بالعقلية من غير حاجة الى قياس
 اليه ومنه ما لا يعقل الا بالقياس الى غيره والثاني هو المضاف وهو قسمان
 حقيقي ومشهور وذلك لانه اذا عقل بالقياس الى غيره فاما ان يكون له
 وجود خاص سوى ذلك وهو المضاف المشهور كالاب والابن فان
 وجود امير المؤمنين بالقياس الى غيره واما ان لا يكون له وجود سوى ^{للاب} معقولة
 بالقياس الى غيره وهو المضاف الحقيقي كالابوة والبنوة وهو المراد هنا وثانيها
 اختلاف الناس في وجود المضافة فان ثبت جماعة لان فقيه السماء ليس له تقدير
 لا غير بل هو امر متفق ثابت خارج الذهن وهو غير الماء وغير العدم ^{الصف}
 فهو ثابت وان كن جماعة واستدلوا بان المضاف لو كانت موجودة وهي من
 لا فقرت الى المحل ويكون حلها في ذلك المحل اضافة اخرى ويلزم التسلسل
 وذلك اجاب الشيخ عنه بان من المضاف ما هو مضاف بذاته ومنه ما هو ^{مضاف}
 باعتبار غيره وهذا الأخير يرجع الى الاول وينقطع التسلسل وذلك لان ^{تقع}
 مثلا مضافا لذاتها الى الابن وحلها مضاف لذاته الى المحل فانقطع التسلسل
 هذا خلاصة ما ذكره الشيخ وهو غير واف بالمطل لان السائل لم يلزم التسلسل باعتبار

ان المضاف دائما انما يكون مضافا باضافة مغايرة له وانما الزم النسب من حيث
 ان الاضافة اذا كانت موجودة كانت عرضا فيكون حاله في محل ويكون ^{هناك}
 اضافان احدهما الماتوق وثانيهما المحلول وكل واحدة منهما مضاف للثانية
 الى غير ذلك المحلول من حيث انه عرض موجود يفتقر الى محل فيكون حلوله
 في ذلك المحل اضافة اخرى ويلزم النسب وكلام النسخ يصلح جوابا على تقدير
 ايراد السؤال على الوجه الاول اما على هذا الوجه فلا وثالثها اعلم ان الاضافة
 قد يعرض لجميع المقولات اما الجوهر فكالاب والابن مثلا واما الكم فكالعظم
 والاصغر واما الكيف فكالسمن والابرد واما المضاف فكالبعيد والاقرب
 واما الابن فكالاعلى والاسفل واما الملق فكالقديم والاحدث واما الوضع
 فكالانصب واما الملك فكالاكسي واما الفعل فكالاقطع واما الانفعال
 فكالاشتد فتنها **قال** ومنها الوضع والنسبة وهو هيئة الجسم تعرض
 من نسبة بعض اجزائه الى بعض لوقوعها في الجهات كالقيام والاشتكا
اول الوضع يقال بالاشتراك على معان احدها قبول الاشارة ^{بحسبه}
 وثالثها هيئة تعرض للجسم بسبب انتساب بعض اجزائه الى بعض وثالثها
 هيئة تعرض للجسم بسبب انتساب بعض اجزائه الى بعض وبسبب انتساب

بعض اجزائه الى امور خارجة منه كالقيام والاشتكا فالقيام انما يتحقق
 بشيئين احدهما للجسم بالنظر الى اجزائه والثانية له بالنظر الى امور خارجة
 تكون واسعه من فوق ورجله من سفلى ولو لماعتبار نسبة الثانية لكان الاشتكا
 قياما واثار المقام وحدها الى النسبة الثانية بقوله لوقوعها في الجهات
قال ومنها الابن وهو كون الشيء في مكانه ككلامه في الكوز **اول**
 الابن احد الاجناس العالية وهو عبارة عن نسبة الشيء الى مكانه كالكوز
 وهو مغاير للممكن والمكان لا يفتقر الى تحققه اليها مثل كون الماء
 في الكوز وهو حقيقي وغير حقيقي فالحقيقي هو كون الشيء في مكانه الحقيقي
 وغير الحقيقي مثل كون الزيد في الدار او في السوق **قال** ومنها متى وهو
 كون الشيء في زمانه كقيام زيد الساعة **اول** متى احد الاجناس العالية
 وهو عبارة عن كون الشيء في زمانه او في ظرف وهو مغاير للشيء والرجاء
 على ما سلف في الابن كقيام زيد الساعة **قال** ومنها الملك والجدولة
 وهو الملك للشيء وقيل كون الشيء مشمولاً بما ينقل باشتكا كالتبليس
 والنغم **اول** الملك احد الاجناس العالية فالنسخ ابو علي في الشفا
 مقوله الملك لا احققها وينسب ان يكون عبارة عن كون الشيء مشمولاً بغير

يتنقل بانفعال كالنفس والشم اما المصراع فانه جعلها عبارة عن نسبة
 التملك للنشئ قال و باعتبار وقوع الاشتباه فيها وضع الاوایلها الملك
 والمجدد وللتوقف على معانيها واشكل عليه بان التملك من باب المضاف
 والممانع ان يمنع من ذلك وان كانت الاضافه عارضه له قال ومنها ان
وان يتنقل وهما هيتان غير قاريين بعضنا للموت والمنازح الى التاييد
 والنازك للاحراق والاحتراق في النار والمطلب اول مقوله ان يفعل
 احدا لجناس العاليه فكذا مقوله ان يتنقل فان يفعل هيتا عارضة
 بعض للمنازح الى التاييد كالاحتراق في النار وان يتنقل هيتا غير قاريه
 بعض للمنازح الى التاييد كالاحتراق في الخطب ولا يقابلان على الفعل
 والافتعال بعلم استقران ويقال الفعل في حالة الفعل والافتعال قال
 وهذه هي المقولات العشرة كون التسعة عرضا لغيرها اول هذه المقولات
 العشرة هي الاجناس العاليه والاجناس سولها والوقوف على ذلك من غير الامور
 واحده من هذه العشرة جوهر التسعة الباقية اعراض وصدق العرض عليها
 صدق العارض على معروضه لاصدق الجنس على النوع لان معنى العرض
 هو العرض للنشئ وهو نسبة العارض الى المعروض فومناخر والمقدم

وان كثيرا من المقولات فعمل حقايقها وفنك عرضيتها فلا يكون العرض
قال والمتقابلان شيان يمنع تعقلهما معا لموضوع واحد منسبان
 من جهة واحدة ويعقل او يوجد ويجعل احدهما بازاء الاخر او في غا
 البعد من الاخر اول هذا رسم المتقابلين ويفهم منه معنى التقابل لنا
 شيان متقابلين وغيرهما وقولنا يمنع تعقلهما لموضوع واحد
 احترازنا به عن غير المتقابلين مما لا يمنع تعقلهما لموضوع واحد
 كالسواد والحركة وقولنا ينسبان اليه احترازنا به عن موضوع لا يصح نسبة
 الشئين اليه كالسواد والحركة اذ نسبنا الى الجردات فانها شيان يمنع
 بالجرد وليست متقابلين لما يصح نسبتهما اليه وقولنا من جهة واحدة
 احترازنا به عن اضافتين اذا تعقلتا بموضوع واحد لا من جهة واحدة
 فانها لا يتقابلان كقوله زيد لعم وبقوته بخالد اذا عرفت هذا فالتعقاب
 ان عقل احدهما بازاء الاخر فيما المتعاليقان فان وجد احدهما بازاء الاخر
 فهما العدم والملكه اختصا بموضوع واحد والاهما السلب والاحتجاب
 وان وجد اول غاية البعد من الاخر فيما الضدان قال واصنام لنا
 اربعة اولها الاحتجاب والسلب كقولنا قوس وزيد ليس كاتب وهو
 ولا فخرى وزيد كاتب

وزيد كاتب
 فليس كاتب
 فليس كاتب

القول وثانيها التضاد وقد ذكرنا ثلثها التضاد وادبعها الملكة والعدم
اقول المتقابلان اما ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا والاخر
 عدما والثاني اما ان ينظر الى وجود وعدم في اللفظ والقول لا غير او بالنسبة
 الى الوجود الخارجي والاول هو تقابل السلب واليجاب سواء اخذنا النسبة الى
 المفردات كقولنا قوس ولا قوسا والى المركبات كقولنا زيد كاتب زيد السب
 بكاتب وهذا التقابل بحسب اللفظ والقول والثاني هو تقابل العدم والملكه
 كقابل البصر والعلم وما اذا كانا وجوديين فاما ان يكون بينهما غاية البعد
 او يكون احدهما معقولا بالقياس الى الاخر والاول التضاد كقابل السواد والبياض
 والثاني التضاد صريحا وقد عني بانه في القول **قال** والمنتهوران
 الضدين اما ان ينسبان الى الموضوع ولا يمكن ان يجمعوا فيه كالذكورة والانو
 والتحقيق يقتضي كونهما موجودين في غاية التخالفت تحت جنس قريب يصح
 منهما ان يتعاقبا على موضوع او يرتقا عنه كالسواد والبياض **اقول**
 تقابل الضدين بطلان في المشهور على معقوفة والتحقيق على معنى اخر لما في
 في إطلاق الضدان على خبر كل امرين ينسبان الى موضوع واحد لا يمكن
 ١) ان يجمعوا فيه سواء كانا وجوديين واحدهما سواء اندرجا تحت جنس

قريب ولا كما يجعلون الذكور ضد الانوثة ولما بحسب التحقيق وهو مصطلح
 الحكماء فيطلق الضدان على كل وجوديين بينهما غاية التباعد بشرط ان لا
 تحت جنس قريب يصح منهما ان يتعاقبا على موضوع واحد وارتقا معا
 فنقولنا وجوديين يخرج منه العدم والملكه كالذكورة والانوثة وقولنا
 بينهما غاية التباعد يخرج منه الحرمة والخضة مثلا وقولنا تحت جنس قريب
 يخرج عنه مثل العنق الذي هو مستفاد من اوطاقه الجذب والانشاق **الذي**
 هو من اوطاقه الدفع **قال** واما الملكة فالتشهور بانها ما يوجد في موضوع **فما**
 ويمكن ان ينعدم عنه ولا يوجد بعده كالابصار والعدم اغداها عنه
 في وقت امكانها كالعلى والتحقيق يقتضي انها ما ينسب للموضوع يكون طبيعة
 ذلك الموضوع الشخصية او النوعية او الجنسية قابلة له كالزوجية
 والعدم عدما بالنسبة الى قابلها كالفردي **الذي** كاختلاف تفسير الضدين
 بحسب الشهرة والتحقيق كذلك اختلاف تفسير الملكة بحسب الشهرة والتحقيق
 بحسب الشهرة فانها عبارة عما يوجد في موضوع وقت ما يمكن ان ينعدم **فما**
 بعده كالابصار لا الابصار الفعلي بل القوة على الابصار والقوة مطلقة
 كما في الجناس بل الغدة على الابصار ويمكن ان ينعدم عن الموضوع ان يتقبل **العدم**

لا العدم

من غير عكس والعدم انعدام تلك الملكة وارتفاع ذلك التهيؤ كالتحقيق
 عدم البصر طلقا بل بعدمه في وقت امكانه وتخيؤ الموضوع له ولما ^{التحقيق} بحسب
 فالملكه ما ينسب الى موضوع قابل له لا بحسب طبيعته شخصيه لا غير بل بحسب
 طبيعة نوعية او جنسية وذلك كالصبر بالنسبة الى الملكة فالطبيعة متخصبة
 وان لم يكن قابله له الا ان طبيعة نوعه وهي الانسانية قابله له وبالنسبة الى
 الغريب فالابصار غير ممكن لشخص الغريب ولا نوعها بل بحسبها ^{كأنها}
 حيوانا ^{قال} وظاهر ان حكم هذين القسمين في العموم بحسب الاعتبارين متعاكس
اقول ظهر من تفسير التضاد والملكة بحسب الشهرة والتحقيق تعاكسا في ^{العموم}
 والخصوص وذلك لان التضاد بحسب الشهرة قد بينا انه لا يشترط فيه كونهما
 وجوديين ولا غاية التباعد وبحسب التحقيق ولما الملكة فانها بحسب الشهرة ^{عبارة}
 عن تهيؤ الموضوع التخصي للشيء والعدم ارتفاع تهيؤ ذلك الموضوع وبحسب ^{التحقيق}
 عبارة عن تهيؤ الموضوع التخصي للنوع او الجنس للشيء والعدم ارتفاع
 ذلك التهيؤ عن ذلك الموضوع الشامل للثلاثة فالملكة بحسب الشهرة اخف منه
 بحسب التحقيق وقد كان التضاد بحسب الشهرة اعم منه فتعاكس حكمها في ^{العموم}
 للشهرة والتحقيق ^{قال} والمقدم والمتاخر في كونان بالزمان كالاب وابنه

نستظهر ذلك من التضاد
 بحسب الشهرة اعم منه بحسب التحقيق
 م ص م

كالمعلم ومعلومها او بالطبع كالواحد والثاني او بالوضع كالصنف الاول والثاني ^{لنف}
 كالمعلم والمتعلم وكذلك المعينة وما في هذا الفصل لا يتعلق بهذا العلم ولكنه ^{بفائدة}
اول الحكماء حصروا انواع التقدم في هذه الجنس ولم يفرقوا بين ^{بديل}
 على الحصر اكثر من الاستقراء ونقصه المتكبرون يتقدم بعض اجزاء الزمان
 على بعض واعتدلت الفلاسفة فيه ضعيفة ذكرناها وبينا ضعفها
 في كتاب الاسرار والمنهاج اذا عرفت هذا فنقول التقدم ^{بوجه} في عند الاول
 معان احدها التقدم بالزمان وهو ط كحل احد تقدم الاب على الابن ^{بمعنى}
 للاب وجودا في زمان والاب وجودا في زمان اخر وزمان الاب متقدم على ^{بما}
 الابن فوق الاديان متقدم بالزمان على الابن وثانيها المتقدم بالذات وهو ^{التقدم}
 بالعلية كتقدم الشمس على الصنوبر وحركة الاصبع على حركة الخاتم فاننا نعلم ^{لأنه}
 الاصبع لا يتحرك الخاتم بهذا الترتيب العقلي هو المعنى المتقدم بالعلية وهذا ^{خفي}
 عند جماعة من الناس وثالثها التقدم بالطبع وهو كتقدم الواحد على ^{الاشياء}
 فانه لو لا الواحد لم يتحقق للثاني وجود وقد يتحقق الواحد وان لم يكن
 الاثنان موجودا فهذا الترتيب المعلوم هو المراد بالتقدم الطبيعي ^{لأنه}
 بين هذا النوع من التقدم وبين الاول المتقدم هناك كان كافا ^{بوجود}

بوجود

المتأخر بحيث يستحيل انفكاكه عنه والمقدم هنا ليس علة تامة في المتأخر
 اذ قد يمكن وجود المتقدم وان لم يكن المتأخر ثابتا ورابعها المقدم بالترتيب
 اما الرتبة المحسنة كقدم الصف الاول على الصف الثاني النظر الى المعاني
 او الرتبة العقلية كقدم الجنس على النوع الاعتبار بالترتيب بالنسبة الى العموم
 وخامسها التقدم بالشرف والفضيلة كقدم العالم على معلمه واذا ف
اصناف المقدم فاعرف منها اصناف المتأخر وهو ظ وكذا اصناف المعية
 الا في المعية بالعلية لا يستلزم اجتماع ملتبس على معلول واحد والمع
اطلق ذلك وليس يمتد وهذا الفصل خارج عن هذا الفن لما بينا
 لكنه مفيد فيه لاحتياج المطلق في الكتاب بالحدود والمقدمات اليه
 لانه متى لم يعرف ان محدوده وكل واحد من محددى مطلوبه بحسب
 من الاجناس سواء العالي يقع لم يقدر على تحصيل الفصول والحدود السطح
قال الفصل الثالث في القضايا الوجود الشيء في الكناية بحسب الغالب
بين على وجوده في العبارة وهو دائما يدل على وجوده في الادها
وهو بالوضع وهو على الذي في الامعان وهو بالطبع والطرائق السطح
الاشراط الاول لما فرغ من البحث عن المقتررات المفيدة لاكتساب الفصول

نوع في المركبات اعني القضايا واحكامها المفيدة لاكتساب المقدمات
 وقبل ان يشيع في المقصود قاعدة دالة على العلاقة الواجبة باللفظ المعنى
 بحيث تؤثر احوال اللفظ في احوال المعنى اذ عرف هذا فيقول الشيء وجود
في الامعان ذوقه لا بالنظر الى ذهان المستورين ووجود في الادها
اذ التصور وحصلت صورة في ذهن المستور ووجود في العبارة اذ تلفظ
باسم الدال عليه ووجود في الكتابة ادارة صورة تدل على اللفظ الدال عليه
فالوجود في الكتابة تدل غالباً على وجوده في العبارة لاداء افقروا جد
كتابة من غير لفظ عبارة من ينقل الذهن منها الى المعنى المعبر من غير ذلك
ذكر المكتوب اما الوجود في العبارة فانه دائما يدل على وجوده في الادها
اذ اللفظ بالاسم انما يتلفظ به اذ التصور معناه اما اجمالاً او تفصيلاً وهو بال
الدلائل ان وضعتان يختلف باختلاف الامتناع اما دلالة ما في الذهن على
ما في الخارج فهي طبيعية لا يختلف باختلاف الناس واعلم ان قول الوجود على
الحدابي بحسب الحقيقة وعلى الباقية بحسب الحجاز واعلم ان الاطراف يدل بعضها
على بعض بحسب توسط الواسط لكل دلالة الوجود في الكتابة على الوجود الادها
فانما انما يحسب بواسطة دلالة الكتابة على العبارة ودلالة العبارة على الوجود الادها

انما
 انما
 انما

ودلالة الذهب على الناجي **قال** الافاويل انواع منها التقيدي وهو في قوة
 المعارف كالحيوان الناطق فهو بمنزلة الانسان **اول** القول هو اللفظ المركب
 وهو ما تام او غير تام فغير التام اما تقيدي وهو ان يكون الجزء الثاني
 في الاول يتخصص به كالحيوان الناطق وهو في قوة المفرد لانه على ما
 عليه الانسان وهو لفظ مفرد وهذا النوع من المركب هو المستعمل في الحدوث
 والرسوم واما غير تقيدي وهو غير مستعمل في شيء من الصناعات
 الا باضمار غير اليه كقولنا زيد في **قال** ومنها الخبر وهو
 يعرض له لذاته ان يكون صادقا او كاذبا وبمعنى قولنا جارفا وقضية
 وهي اختص بالعلوم وسائر الانواع كالاستفهام والامر والتعجب
 وغيرها اختص بالمجاورات **اول** هذا هو النوع الثاني من انواع
 وهو التام وهو ما ان يكون محتملا للصدق والكذب لذاته او لا يكون
 والاول هو الخبر والقضية والقول الناجز كقولنا الانسان حيوان
 فانه يصح عليه نوارد الصدق والكذب لذاته وهذا النوع اعني
 المركب التقيدي والخبر اختص بالعلوم لان الاول يستعمل في الحدوث
 والرسوم والثاني يستعمل في القياس والاستقراء والتفصيل والثاني

لهو

وهو الذي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته فاما ان يدل على طلب الفعل
 دلالة ومنعبة وهو لا مان كان مع الاستعلاء والافادعا او كان مع ^{لخصه}
 والاتمام ان كان مع المساوي وان لم يدل على طلب الفعل فهو التنبيه
 ويندرج فيه المعنى والتزج والتعجب والسم والذات وهذه المركبات اختص
 بالمجاورات كما سبق مثل هذه في الخطابة والنفور كثيرا واعلم ان هذه
 الانواع قد يحتمل الصدق والكذب ايضا فان من قال لبيتى ما لا يقال
 صدق او كذبت بواسطة المعنى لذاته وكذا من قال اضرب فانه يحتمل
 الصدق والكذب باعتبار او بعد التعجب فتقيد قولنا لذاته بحج هذه
 الانواع عن ان يكون اخبارا **قال** وكل قضية ينتمل على جزئين يلحق
 عليه وما يحكم به **اول** القضية هي القول المركب الذي يحكم فيه بصدق
 الثالث على ما صدق عليه الاول او بعضا حسبه له او بعبارة اخرى او بطلب
 ذلك كقولنا الانسان حيوان فله بدنه من جزئين الصادق على الثاني
 وهو المحكوم به والذي يصدق عليه المحكوم به وهو المحكوم عليه وينتمل
 ايضا على رابطة لكن الجزآن الاولان هما المادتان كقولنا كذا
 قد حكمنا بصدق الحيوان على كل ما صدق عليه الانسان وكقولنا ان كذا

ان كان سدا انسان
 فهو
 ان كان سدا انسان
 فهو
 ان كان سدا انسان
 فهو

النس طاعة فأنها موجودة فقد حكمنا باستحباب جودها لهذا الطلوع الشمس
 ونقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا فقد حكمنا بالمعاند بينهما
قال والتأليف الاول يكون من مفردات تام الثلاثة وجزء موضوع هو
 لا محالة وعمل توطئة به لبطء وبما لا ينقطع بها ويكون القضية ثنائية كقولنا
 زيد كاتب او ينقطع فيصير ثلثية كقولنا زيد هو كاتب وذا الفارسية لا بد
 منها وهي لقط است بلغت **اول** التأليف ثمان اول وثان فالتأليف الاول
 هو التأليف من المفردات لانه اول تأليف يقع في القضايا والثاني هو
 مؤقتا بالمولفة من مفردات او غيرها فالاول هو المؤلف من المفردات
 التامة وهو اما اسمان او اسم محكوم عليه وفعل محكوم به كقولنا الانسان
 حيوان او الانسان يكتب فالانسان هو احد جزئي هذا التأليف وهو ^{المحكم} المحكوم
 يسمى موضوعا ويجب ان يكون اسما لاستعماله الاخبار عن معنى الافعال والحروف بحرف
 ذكرها والمحكوم هو جزئ ثان يسمى المحمول وقد يكون اسما وقد يكون فعلا كقوله
 انبار بالفتامين وراطة توطئة المحمول بالموضوع وهو الجز الثالث للقضية
 وهو **المتقوى** في اعنى الواصلة قد يكون مذكورة في اللفظ فيسمى القضية
 ثلثية لانها على جزاء الثلاثة كقولنا الانسان هو كاتب فان لفظه هو

هو المؤلف

بال موضوع

بين الموضوع والمحمول وقد يحذف العلم بها كقولنا الانسان كاتب ويسمى ^{القضية}
 ثنائية هذه لغة العرب وقد يجب ذكر الواصلة في بعض اللغات كالفارسية
 مع عدم العطف **قال** والمؤلفة هذا التأليف حملية لا موصية بحكم بها يكون
 المحمول مقولا على ما يقال عليه الموضوع سواء وضع ذات وحدها او مع ^{صفة} صفة
 كقولنا الانسان او الصنا حك كاتب او سالب كقولنا لس الانسان ^{الصالح} الصالح
 بكاتب **اول** القضية المؤلفة هذا التأليف اعنى ان التأليف الاول يسمى حملية
 وهي اما موصية او سالبة فالموصية هي التي يحكم فيها يكون المحمول مقولا عما يقا
 عليه الموضوع سواء كان الموضوع هو الذات او الذات مع الصفة مثال الاول
 قولنا الانسان كاتب فان معناه ان ما يقال عليه الانسان يقال عليه لكاتب
 لكن الانسان يقال على نفسه لانه نفس الذات لا صفة خارجية عنها مثال الثاني
 قولنا الصنا حك كاتب فان معناه ان ما يقال عليه الصنا حك يق عليه لكاتب
 لكن الصنا حك صفة مقولة على الانسان لان نفس الانسان والسالب هو الذي
 يحكم فيها بسلب المحمول عما يقال عليه الموضوع سواء كان الموضوع نفس الذات كقولنا
 الانسان ليس بكاتب او صفة خارجية عنه كقولنا الصنا حك **ليس** بكاتب
قال والتأليف الثاني يكون من القضايا او المؤلفة منها سلبية يسمى



مقدما ونالاً وهو اما بمصاحبة وبشي منفصلة كقولنا في الايجاب ان كان
 الشئ على العدة فانهما موجود في السلب ليس اطلعت الشئ فالحق ان
 يصح او يعاند وبشي منفصلة كقولنا في الايجاب العدد اما زوج واما ^{فرد}
 وفي السلب ليس العدد اما زوجا او منفصلا بمساويين ودايطهما ادوات
 الشئ والجزاء والعناد **اول** والثاني الثاني هو الذي يقع بين القضايا
 ولما كان الحكم بين القضايا ليس ان يكون احدي القضايا في الاخرى ^{بعض}
 الاقوال الجانبة لا يكون هو البعض الاخر كما كان في الحملات ووجب ان يكون
 الحكم فيها انما هو بلا رتبة بعض القضايا لبعض بسبب الملازمة او معان
 بعضها لبعض وبسبب المعاندة والاشقي التركيب بينهما اذ عرف هذا
 فنقول هذا النوع من التركيب يسمى شرطيا ولما في المنفصلة في الحقيقة لوجود ^{الشرط}
 فيها واما في المنفصلة فبالجانبين منها من حيث وقوع التركيب بين القضايا
 فيها وبشي الخزان في هذا التركيب مقدما ونالاً فالقديم في المنفصلة هو الذي
 يقتصر به حرف الشرط وهو قولنا ان كانت الشئ على العدة مثلا والثاني هو الذي
 يقتصر به حرف الجزاء وهو قولنا فانهما موجود فالقديم في المنفصلة غير ^{محدود}
 غير ممتزج في الطبع لا معاندة احد الشئين للاخر يستلزم معاندة الاخره فانهما ^{جعل}

فيما يشابه

عن التالى

القديم

المقدم مع وكانت القضية واحدة بخلاف المنفصلة التي في طبيعة احد جزئيهما
 ان يكون ملزوما والاخر لا فاما اذا عرفت هذا فنقول الشرطية اما منفصلة
 ان حكم فيها بالمصاحبة بين الشئين او بسبب المصاحبة كقولنا في الايجاب ان كان
 الشئ على العدة فانهما موجود وفي السلب ليس ان كانت الشئ على العدة فالحق ان
 يصح واما منفصلة ان حكم فيها بالمعاندة بين الجزئيين وبسببها كقولنا ^{العدد}
 اما زوج او فرد وليس العدد اما زوجا او منفصلا بمساويين ودايطه ^{المنفصلة}
 هي ادوات الشرط كان الشرطية وفاء الجواب ورابطة المنفصلة هي ادوات ^{العناد}
 كاملا واولا **اول** وقد بنا لنا الشرطية من الحملات والشرطيات من بعد اخرى
اول لما كانت الشرطيات مؤلفة من قضيتين وكانت القضية منفصلة ^{الحملية}
 والشرطية انقسم تركيب الشرطية الى ثلاثة اصنام احدها ما يتركب من الحملتين
 وهي الشرطية البسيطة وثانيها ما يتركب من الشرطين وثالثها ما يتركب من ^{الحملية}
 والشرطية ثم ان الشرطية قد يكون منفصلة ومنفصلة فانقسم ما يتركب

من الشرطيتين او من الشرطية والحملية الى ما يتركب من شرطين او من شرطين
 او منفصلة ومنفصلة او منفصلة وحملية او منفصلة وحملية ثم ان مقدم
 المنفصلة لما يتميز عن نالها بالطبع بخلاف المنفصلة كانت اقسام ^{المنفصلة}

تسعة وأقسام المنفصلة ستة أمثلة المنفصلة أولها ما يتركب من الحليتين كقولنا
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وثانيها ما يتركب من الحليتين كقولنا
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما كان النهار معدوماً كانت الشمس
 غائبة وثالثها ما يتركب من منفصلتين كقولنا كلما كان العدد امار زوجا
 او فردا فالكون امار زوج او فرد ورابعها ما يتركب من جملة ومفصلة
 مقدم كقولنا كلما كان طلوع الشمس طالع لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود وخامسها ما يتركب من جملة ومفصلة والمنفصلة مقدم
 كقولنا كلما كان هذا عددا فهو امار زوج او فرد وسابعها ما يتركب منها
 والمنفصلة هي المقدم كعكس هذا المثال وثامنها ما يتركب من منفصلة هي
 ومنفصلة كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس
 طالعة فانهما لهما ولما ان يكون النهار موجودا فاسمها ما يتركب من منفصلة
 هي المقدم ومنفصلة كعكس هذا المثال أمثلة المنفصلة أولها ما يتركب من
 كقولنا كلما كان العدد امار زوج او فرد وثانيها ما يتركب من منفصلتين كقولنا
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولما ان يكون الشمس
 طالعة فالنهار موجود وثالثها ما يتركب من منفصلتين كقولنا كلما كان يكون

من متصلتين

كعكس هذا المثال وسادسها ما يتركب من جملة ومنفصلة والتجلية مقدم

العدد زوجا واما فردا واما ان يكون العدد امار زوجا واما منفصلا
 ورابعها ما يتركب من جملة ومنفصلة كقولنا اما ان لا يكون طلوع الشمس طالعة
 النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وخامسها
 ما يتركب من جملة ومنفصلة كقولنا اما ان لا يكون هذا عددا ولما ان
 امار زوجا واما فردا وسادسها ما يتركب من منفصلة ومنفصلة كقولنا
 اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة
 واما ان لا يكون النهار موجودا وقد بقنا عفا التركيب من شرطها والمنفصلة
 والمنفصلة هي المقدم كعكس هذا المثال وهذا التاليف مخرج اجزائها عن ان يكون
 ففنا يا فيصير الاحجاب والصدق ومقابلاهما متعلقا بالربط ولا يلتفت
 فيها الى احوال اجزائها **الاول** هذا التاليف الشرط مخرج اجزاء القضية من
 ان يكون ففنا يا محتملة للصدق والكذب لاننا اذا قلنا الشمس طالعة احتمل الصدق
 والكذب فاذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود خرج قولنا الشمس
 طالعة والنهار موجود عن ان يكونا قضيتين ولم يبق الصدق فكلما كان متوجها
 الى الاتصال فانه يمكن تركيب المنفصلة الصادقة من كاديتين كقولنا
 الانسان حمار فهو كقولنا هو كذلك وكذلك قد يتركب المنفصلة الكاذبة من متجهين

بشيء

جود

يكون

لنا

المنفصلة

المنفصلة

المنفصلة

المنفصلة

المنفصلة

المنفصلة

المنفصلة

المنفصلة

المنفصلة

المنفصلة

كقولنا ان كان الانسان حيوانا فهو ناطق فقد ظهر ان الصدق ومقابله
 اعني الكذب توجه الى الاتصال بالاجزاء العنصرية وكذلك لا يجاب ^{بله}
 اعني السلب بتوجه ايضا الى الاتصال بالاجزاء العنصرية فقد ^{بتركيب}
 من سالتين كقولنا كذا لم يكن العدد زوجا لم يكن منقسما بمساوي وقد
 بتركيب السالبة من موجبتين كقولنا ليس ان كانت الشمس طالع فالليل موجود
 وكذلك الحكم في المنفصلة **قال** ومن المنفصلة لزومية كقولنا ان كان رطب
 يكتب فهو يترك يد ومنها اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالجمل
 ناهق **اول** المتصلة قد يكون لزومية وقد يكون اتفاقية لان الاتصال ^{المقدم}
 والثالث ان كان لعلاقة بينهما كالعليه والتضاييف كانت لزومية كقولنا
 كذا كان زيد يكتب فهو يترك يد فان الكتاب يستلزم حركة اليد وينبعث انفا
 عنها وان كان الاتصال لا بسبب بل مجرد الاتفاق والمصاحبة سميت اتفاقية
 كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالجمل ناهق فانه ليس بين كون الانسان
 ناطقا والكون الجمل ناهقا اصحاب لزومية بل مجرد الاتفاق **قال**
 في بطلان الكاذب والصادق والصادق لا يستلزم الكاذب ^{الممكن}
 فلو قلنا ان الصدق ومقابله انما يتعلق بالاتصال والمنفصلة

والكاذب

لا اجزاء العنصرية اذ ثبت هذا والمنفصلة اللزومية بصدق من صادقين
 كقولنا كذا كان الانسان حيوانا كان جسا ومن كاذبين كقولنا كذا كان
 الانسان سخيا كان ناهقا ومن مقدم كاذب وقال صادق كقولنا كذا كان
 الانسان سخيا كان حيوانا لان اللازم جاز ان يكون اعم من المعلوم ولا يمكن
 ان يتركب من مقدم صادق قال كاذب والالزم صدق الكاذب وكذب
 الصادق لان قضية الزوم انه اذا صدق المعلوم صدق اللازم ^{كذب} ^{لان}
 اللازم كذب المعلوم ومن الممكن وانح على الصادق والكاذب وذلك
 لا يجوز ان يستلزم الممكن ولا يمكن استلزام الممكن **قال** ولا اتفاقية
 الام صادقين **اول** الاتفاقية هي عبارة عن مجموعتين ^{مجموعتين}
 المقدم والثالث على الصدق وغير الملازمة بينهما كقولنا كذا كان الانسان
 ناطقا كان الجمل ناهقا والثالث التي يحكم فيها بصدق والثالث مطلقا
 سواء كان المعتم صادقا كذا المثال او كاذبا كقولنا كذا كان الجمل
 موجودا فالانسان ناطق والاولا اخر من الثالث وهي المستلزمة ^{منه} ^{الكاذب}
 ولا يمكن ان يصدق الامن صادقين واذا عرفت ما تركبت منه الصادق
 فالكاذب ما تركبت من مقابلة **قال** ومن المنفصلة حقيقة

عام وبالف كذا في طرقة النقيض **اول** قد بينا ان المنفصله هي التي يحكم
 فيها بالمعاند بين القضييتين ولما كانت اقسام المعاند ثلثة لان المعاند
 اما في طرف الوجود او العدم خاصة وفيهما معا كانت اقسام المنفصله
 ثلثة **احدها** التي يحكم فيها بالمعاند بين طرفيها على الصدق ولا على الكذب **كقولنا**
 العدد اما زوج وبس الحقيقه وهي المانعة للجمع والمخلو وتركيبها انما يكون
 من القضية وبس ونقيضها او من القضية ومساوي نقيضها لان الشيء
 ونقيضه لا يمكن اجتماعهما في الوجود والعدم وكذا الشيء ومساوي نقيضه
 لا يستلزم وجودا لحد لتساوي وجود المساوي الاخر واستلزام عدمه لثبات
 الاعم من النقيض فانه لا يمنع الجمع بين الشيء وبينه **والاحض** لا يمنع من المخلو
 وعنه فتعين تركيبها **قال** ومنها ما يمنع الجمع فقط **كقولنا** هذا
 الشخص ما حجرا وبس ويحدث من شخص من احد الطرفين **اول** هذا هو القسم
 الثالث من اقسام المنفصله وهي التي يحكم فيها باستناع اجتماع جزئيهما على الصدق
 خاصة **وبس** مانعة للجمع **كقولنا** هذا الشيء اما حجرا وبس فانه يستحيل
 اجتماعهما على الصدق ويمكن كذبهما معا **قال** تعاند بين جزئيهما انما هو
 في الصدق خاصة وهي مؤلفه من الشيء والاحض من نقيضه لان نقيض

والكون معا على معنى انه
 لا يمكن اجتماع طرفيهما على
 الصدق

هو الذي

هو الايجز والشيء احض منه فان حذف الايجز واورد بدله الشيء كانت مانعة
 وكذا نقيض الشيء هو الايجز الحاض منه فاذا حذف واورد الحجز بدله حذف المنفصله
 المذكوره وانما صفت الجمع خاصة لاستحالة اجتماع الشيء مع ما هو احض من نقيضه
 لان وجود الخاص يستلزم وجود العام ولما جاز ان يقع الشيء مع ما هو احض
 من نقيضه ولا يلزم منه رفع النقيضين لم يمنع المخلو **قال** او يمنع المخلو فقط
 كقولنا زيد لما في الماء واما غير غريب ويحدث من نهي **اول** هذا هو القسم
 الثالث من اقسام المنفصله وهو المتبقي بما عده المخلو كقولنا زيد ما ان يكون
 في الماء ولما ان لا يعرف فانه يستحيل ارتفاعها ويمكن اجتماعها بان يكون
 في الماء ولا يعرف **قال** تعاند بين جزئيهما انما هو في الكذب لا غير وهي مؤلفه
 من الشيء وما هو اعم من نقيضه لان نقيض الكون في الماء هو عدم الكون
 في الماء وعدم العرف اعم من عدم الكون في الماء لصدقه معه وبدونه فاذا
 الاكون في الماء واورد بدله عدم العرف حذفت مانعة المخلو وكذا انقص **عند**
 العرف هو العرف والكون في الماء اعم من العرف فاذا حذفت المانع **قال** او رد بدله
 العام حذفت المنفصله المذكوره وانما صفت المخلو خاصة **الاستحالة** المخلو
 من الشيء وما هو اعم من نقيضه لا يستلزم رفع العام ورفع الخاص **قال** جاز

في
 في
 في

وجود العام بدو وجود الخاص جاز وجود الطرفين وصديقهما معا ويلزم
اجتماع التقضيين **قال** وكذا واحد من الطرفين ان اخذ شاملا للحقيقية كان
بسيطاً والآخر **اول** مانعة الجمع ومانعة الخلو قد يفسر بما ذكره فيكونان
مركبتين وقد يفسر ما هو لازم من ذلك فيكونان بسيطتين بيان ذلك مانعة
قد يفسر بما يحكم فيها باشتاع اجتماع جزئها على الصدق مطلقاً من غير التعرض
لقيد اخر يخرج يكون اعم من الحقيقة التي يحكم فيها باشتاع اجتماع جزئها على الصدق
والكذب ومن مانعة الجمع التي يفرضها وقد يفسر بما يحكم فيها باشتاع اجتماع
جزئها على الصدق وجواز اجتماعها على الكذب وهذا قيد زائد على ما فرضت
اولاً فخصتها وخرجت الحقيقة عنهما وتركبت وكانت بالتفسير الثاني مانعة
الخلو يفرض بامرين احدهما التي حكم فيها باشتاع اجتماع طرفيها على الكذب وجواز
اجتماعها على الصدق وهي التي فرضناها نحن به ولا يدخل الحقيقة تحتها لان
الحقيقة بكون واقعتها في الجزء الاول منها الا انها محكوم فيها باشتاع اجتماع
الطرفين على الصدق فمأذنها **والثاني** التي يحكم فيها باشتاع اجتماع طرفيها
مطلقاً من غير التعرض لقيد اخر فيكون اعم من الاولى ومن الحقيقة
ببساطة الاولى مركبة **قال** ويلزم كل متصلتين مقدمهما واحد

وهذا التفسير
الاول لا يفرض على الحقيقة

طريقها
على الكذب
ويكون

وبالجماع

وقالهما طرفاً بالتقضي وهما مختلفان بالاجاب والسلب **اول** ذهب قديما
المنطقيين الى ان كل متصليتين توافقتا في المقدم والكم وتختلفا في الكيف
في المثالين لا زمناً وتعاكسا مثلاً اذا صدق كل كان ابيج وصدق ليس البتة
اذا كان اب فليس ج وربما لعكس فاما ان متصليتان مقدمهما واحد وهو
وقالهما طرفاً بالتقضي وهما اعني المتصليتين مختلفتان بالاجاب والسلب
لانه لو اصدق السالبة على تقدير صدق الموجبة اصدق تقضيها واستلزام
استلزام اب للتقضي وهو محمول لصدق الموجبة على تقدير صدق
السالبة لصدق تقضيها فيكون اب غير مستلزم لشي من التقضي وهو
والمناخرون منعول من الاستلزام بين دليل الاول ضعيف لجواز استلزام
المقدم الواحد للتقضي وجواز عدم استلزام الشيء الواحد لكل واحد
من التقضيين وهو الحق **قال** ويشترط في اللزومية تعلق الاجاب والسلب
باللزوم وفي السالبة الاتفاقية صدق المقدم **اول** يشترط في اللزومية

لان الزم الوجبه ج وانه
السالبة ليس ج وجمعا
طريقاً للتقضي
تقضيها

للكو من الطرفين في اللزومية تعلق الاجاب والسلب باللزوم مع ان المتصل
الموجبه يستلزم سالبها للزوم لانه السلب اذا اتفقا في المقدم والكم
واختلفا في الكيف وتناقضتا في المثال ويشترط في السالبة الاتفاقية صدق المقدم

لأن السالبة الاتفاقية تصدق عن مقدم كاذب ونال صادق وكاذب
 والموجبة الاتفاقية إنما تصدق عن صادقين وإذا صدقت السالبة عن مقدم
 كاذب لم يكن صدق الموجبة لأنها قضت لها في الثالثة المخالفة في الكيف فلا بد
 من اشتراط صدق المقدم في السالبة ليتم اللزوم وهذا الشرط لا حاجة
 لأن التقدير لأن الثالثة فيها طواف القضي في السلب تنبئها السلب اللزوم
 وأما مقدم السالبة الاتفاقية فإنه بعينه مقدم موجبتها لأن التقدير
 اتحادها فيكون صادقاً قطعاً **قال** ويلزم المتصلة للزومية متصلة
 من نقيض نالها ومقدمها **الاول** المتصلة للزومية الكلية يستلزم
 من نقيض نالها ومقدمها كقولنا كلما كان اب نج د فإنه يستلزم كلما لم يكن ج
 لم يكن اب ولا الصدق قد لا يكون اذا لم يكن ج ولم يكن اب ويلزمه قد يكون اذا لم
 ج د قاب وينعكس الحولنا وقد يكون اذا كان اب لم يكن ج وهذا
 بطريق يمكن النقيض وسبابة سبانه وانما قيدنا بالكلية لأن الجزئية لا يستلزم
قال كونه صدق قد يكون اذا كان هذا حيواناً فليس انساناً ولا بلية
قال كونه اذا كان انساناً فليس حيواناً والمص **قال** لم يتغير هذا القيد **قال**
 منفصلتان مانعة جمع من بين المقدم ونقيض الثالثة مانعة

قال

بالصدق

بالصدق **الاول** المتصلة للزومية يستلزم منفصلتين احدهما مانعة الجمع
 من بين المقدم ونقيض الثالثة كقولنا كلما كان اب نج د يستلزم اما ان يكون
 او لا يكون ج د ايها مانعة الجمع لأنه لو جاز الجمع بين اب وعدم ج د كالب
 للزومية لاستلزام وجود المقدم وجود الثالثة وعدم الثالثة عدم المقدم الثانية
 مانعة الحولنا لعدم من يعض من نقيض المقدم وبين الثالثة فإنه يلزم صدق
 المتصلة المذكورة صدق قولنا اما ان لا يكون اب وج د مانعة الحولنا لأنه لو
 لجاز الحولنا من عدم اب وثبوت ج د فيلزم جواز ثبوت اب وعدم ج د فيصدق
 المألوم بدون اللزوم وهو **قال** والمنفصلة متصلة بين المقدم وبين
 احد الجزئيين ونقيض **الاول** قد بينا ان اقسام المتفصلة تلك احدها **المنفصلة**
 وهي يستلزم متصليتين مقدم كل واحد منهما على احد الجزئيين ونالها شخص
 ومتصليتين اخريين مقدم كل واحد منهما نقيض احد الجزئيين ونالها على اخر فاما
 اذا قلنا العدد اما زوج او فرد صدق كلما كان العدد زوجاً فليس زوجاً

كان فرداً فليس زوجاً وكلما لم يكن العدد زوجاً فهو فرد وكلما لم يكن فرداً فهو زوج

فان استحال الجمع بين الجزئيين يقتضي صدق المتصليتين **الاول** استحال الحولنا

الحولنا يستلزم صدق الاخيرين وثانيتها مانعة الجمع وهي يستلزم صدق المتصليتين

الاوليين كقولنا الشيء اما جزاء او غير فانه يستلزم قولنا كما كان الشيء محتملا
 شجرا وكلما كان شجرا لم يكن حجرا لاستحالة الجمع بين الجزئيين ولما جاز الخلو عنهما
 لم يستلزم عدم احدا جزئيين ثبوت الاخر ولا مفعله وثالثها ما نفع الخلو وهي يستلزم
 صدق المتصلتين اخرين كقولنا زيد اما في الماء او اما لا يعرف فانه يستلزم
 قولنا كما لم يكن في الماء فهو لا يعرف وكلما غرق في فوهة الماء لاستحالة الخلو عن
 ولما جاز المنع بينهما وعدمه لم يستلزم ثبوت احدا جزئيين ثبوت الاخر ولا مفعله
 فقد ظهر ان كل واحدة من هذه المتصلات يستلزم متصلة موقوفة على
 احدا جزئيين فقيض الاخر في الحقيقة جاز ان يكون العيني مقدما ورجا
 ان يكون تاليا لكل واحد من الجزئيين فلو هما اربع متصلات وفي ما نفع
 العيني لكل واحد من الجزئيين مقدم لا عيني فلو هما متصلتان وفي ما نفع الخلو
 التقيض لكل واحد منهما مقدم لا عيني فلو هما متصلتان ايضا وما ذكره
 شامل لهذه المتصلات اجمع **قال** وجزء المتصلة قد يزيد على الشيء **اول**
 هذا ما نفع الجمع كما تقول الشيء اما مجمل وشجرا وجبوا لا ما نفع
 يكون شجرا ولا يكون جبوا ولما الحقيقة فان عني بها الجمع
 ما نفع

الجمع

لاناخذ من التقيض

مجموع اول

فيكون

به كما نفع واحد من جزئيهما والجزء الاخر ما نفع الخلو عن كل واحد من جزئيهما والجزء الاخر
 اشنع تركهما من الخلو من جزئيهما لا الجزء الثالث ان صدق معه احد الجزئيين بطل
 منع الجمع ولا بطل منع الخلو وان عني بها ما نفع الجمع فيها بين اي جزاء كان منها
 وبطل الخلو وينفع الخلو عن جميعها امكن تركهما من اكثر من جزئيين وثالثها
 يتناهي كقولنا العدد اما زليدا وناقصا ومساويا والاشكال اما مستكثرا ودمج
 او محسنا لا ما لا يتناهي وهذا التكرار لما يحدث من انقسام احد جزئيهما للحقيقة
 وانقسام احدها الى اخرين الى اقسام **قال** واذا وكتبت اداة السلب
 محصل صيرته معدلا كقولنا انسان فاذا جعل جزء قضية وخصوصا
 محمولها صارت معدولة فقاربا السالبة الى ان السلب في احدهما داخل على
 الرابطة رافع لليجاب وفي الاخرى بخلافه **اول** لما كانت الدلالة على
 اول انما هي على الامور الثبوتية وبواسطتها على الامور العدمية كما ان
 اذا قصدنا الدلالة على الامور العدمية ان نورد الالفاظ الثبوتية ونقول
 بادوات السلب الى ملك الامور الغير الثبوتية فان كانت تلك الامور انما تقول
 عليها بالالفاظ موقوفة كالقضا فلنصف اداة السلب ايها كالمقضا بالاسالبة
 واز كانت انما نزل عليها بالالفاظ مفردة فلنترك اداة السلب مع تلك المفردات

الاسالبة

الشيء

الثبوتية فان كانت تلكا مورا فابدل عليها بالفاظ مؤلفة كالقضايا
 كقولنا الانسان وحكم هذا التركيب كم المفرد لانا قد جعلنا حرف السلب جزءا
 من المفرد وسمى معدولا والغضبية التي تشتغل على مثل هذا سمي معدولا
 منسوبة الى العدوله والخالبة عنه محصلة فاذا جعل هذا المركب حرف السلب
 واللفظ المحصل جزءا من القضية صح ان يكون موضوعا وبشي معدولا المحمول
 كقولنا الانسان لايجاد وان يكون جزءا منها وبشي معدولا الطرفان كقولنا
 الانسان لا تاطق واذا اطلقت العدوله اسبق الى الدهن معدولا المحمول
 لكثرة استعمالها وبالباقين صح تقابل السالبة لسلامة موضوعها من السلب
 ووقعها في جانب المحمول فبما الا ان الفرق بينهما موجب للفظا وموجب للغة
 اما من حيث اللفظ فتقدم حرف السلب على الواصلة وناخر عنها فالسلبان
 على الواصلة كقولنا الانسان ليس هو بيجر كانت القضية سالبة لانهما
 الواصلة وان ناخر عنها كقولنا الانسان هو ليس بيجر كانت معدولة هذا
 اذا كانت القضية ثلثية وراكنت ثنائية امتازت احدهما على الاخرى
 بالاصطلاح كقضية لفظية غير بالعدول وليس بالسلب **قال** وايضا
 اعم من المعدول المحمول فانها يصدق على غير ثابت اذا اخذ من حيث هو ثانيا

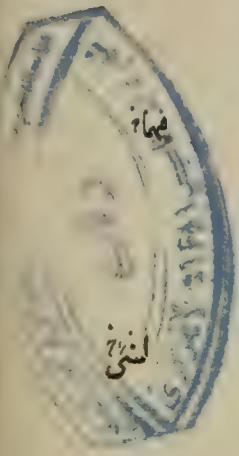
لغة

معدول
 محمول
 كقولنا الانسان
 محمول
 كقولنا الانسان

بجسبة

خلاف

بخلاف المعدولة فانها موجبة والاحباب بقضي ثبوت الشيء حتى ثبت له شيء
 اما في الموضوع الذي لا يوجد غير ثابت فبما مثلا زمان **اول** هذا هو الفرق
 المعنوي بين السالبة وموجبة المعدولة وذلك ان السالبة اعم من الموجبة
 لان السالبة يصدق على ما يكون موضوعها ثابتا او متغيرا فان زيد المعدوم
 يصدق على انه ليس بصبي لانه ليس بوجود فلا يكون بصبي اما الاحباب فانه يقتضي
 ثبوت شيء والشيء لا يثبت له غير الا اذا كان ثابتا هذا اذا اخذ الموضوع من حيث
 هو غير ثابت اما اذا اخذ الموضوع من حيث هو ثابت هو ثابت فبما مثلا زمان **قال** وكثرة
 الاجزاء يكثر القضية اذا تكثر الحكم ولا يكثرها اذا لم يكثر **اول** ان كل واحد
 من الموضوع والمحمول قد يكون واحدا مبطلا وقد يكون مركبا كرا وخ ان تكثر الحكم
 بكثره كانت القضية قضا با متعددة والاولا مثلا ما يكثر القضية بكثر قولنا
 الانسان حيوان ناطق فانه يستلزم قولنا الانسان حيوان
 ناطق ومثالا ما يكثر بكثر قولنا خمسة ثلثة وثان **قال** وموضوع المحل



في كتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

كقولنا الانسان كاتب وليس بكاتب وان يعرض لعمد سميت بمعدول

الحكم كل واحد من اشخاصه الموجود والمفروض وجودها لا يمنع ان يصف
 سميت كلية كقولنا كل انسان او لا شيء من الانسان وان اخص بعض غير معين ^{بشيء}
 كقولنا بعض الناس وليس بعضهم وليس كلهم فان سلب العموم وان احتمل عوم السلب
 لكنه يستلزم خصوصه قطعا وكذلك صيغة الخصوص فانها وان احتمل سلبها
 صدق العموم وكذلك لكنها دللت على الخصوص فقط ^{اول} موضوع الجملة اما ان
 شخصا معيناً وبشيء القضية شخصية ومخصوصة كقولنا زيد كاتب زيد ليس
 واما ان يكون كلياً فاما ان يحكم على تلك الطبيعة لا باعتبار عروض الكلية لها وعن
 القضية الطبيعية كقولنا الانسان حيوان ولما ان يحكم عليها باعتبار عروض الكلية
 وعن نفيها القضية العامة كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس وهذا ^{كها} لا يبد
 المعنى وان حكم على افراد تلك الطبيعة فاما ان يبين كمية الافراد او لا يبين فالتم
 في المملة كقولنا الانسان حيوان اذا نظر الى الافراد الانسان وليس حيوان وان
 الافراد حيث محصورة وسورة فاما ان يحكم على كل الافراد وعلى بعضها فان حكم
 على الجميع ^{بشيء} والقضية الكلية مثال الموجبة الكلية كل انسان حيوان مثال السالبة
 لا شيء من الانسان يحكم ههنا وقع على كل فرد من افراد الانسان الموجودة
 والمفروض وجودها لا يمنع ان يكون انسانا واشاءا والمال الموضوع في القضية

لا يجوز بحسب الوجود الخاطئ لا ينفك كما ذهب اليه قوم من الاولين بل هو عام من ذلك
 وهو ما يصدق عليه الموضوع سواء كان موجودا في الخارج او مفروضا فيه لا
 بل مع امكان انصافه بالموضوع بحيث لا يدخل فيه الافراد المنفعة كما ذهب اليه قوم
 غير محققين ايضا وان حكم على بعض الافراد غير معين لا على معين لانها يصير ^{بشيء}
 جزئية كقولنا بعض الناس حيوان في الاجاب وبعض الناس ليس بكاتب في السلب
 كل انسان ككاتب فان هذه الصيغة يدل على السلب الجزئية لان سلب العموم
 تارة مع عموم السلب وتارة بدونه فهو لا يدل على شيء منهما بالمطابقة كقولنا
 السلب يستلزم خصوصه فهو يدل على الخصوص بالالتزام وكذلك الموجبة الجزئية
 اعني صيغة الخصوص فانها يصدق مع عموم الاجاب ومع خصوصه كذلك
 استلزم العموم الخصوص كانت دالة على الخصوص بالالتزام ودل العموم ^{قال}
 وايضا الاحوال وان احتمل العموم لكنه يستلزم الخصوص فالمهملة قوة الجزئية
 والنخصيات ساقطة العلم فان القضا بالاعتبار اربع ^{اول} هي

الهملة التي هي التي يحكم فيها على افراد الموضوع من غير بيان كلية للمحكم وجزئية ومن وقت
 محتملة لا يصدق كلية وجزئية ولا خروج لها عنها لكن صدق كلياً يستلزم
 صدقها جزئياً فالجزئية ثابتة قطعاً ولو لم يصدق الجزئية ايضا صدق الكلية

الهملة التي هي التي يحكم فيها على افراد الموضوع من غير بيان كلية للمحكم وجزئية ومن وقت
 محتملة لا يصدق كلية وجزئية ولا خروج لها عنها لكن صدق كلياً يستلزم
 صدقها جزئياً فالجزئية ثابتة قطعاً ولو لم يصدق الجزئية ايضا صدق الكلية

متلازمان فلهذا قال الحكماء المملة في الجزئية اذا عرفت هذا فالتخصيص
ساقطة في العلوم لا من مصاديق البرهان بل من كون وائنة المصدق
للتخصيصات فبقيت القضية باعتبارها في العلوم هي الاربع الموجبة والسالبة

الكلية والجزئية وان دخلت المملة في الجزئية على ما بينا والخصيص
الشرطية تخصيصا كمالها بالاحوال والاقوات المعينة كقولنا ان كان زيد
اليوم ذاهبا فهو ملاق عويمه او الساعة اما كذا وكليةها صدق في جميعها
الكلية لها اثر في الاستصحاب والعناد كقولنا كلما كان وليس البتة او دائما
الخاص ليس البتة وكذا جزئيةها صدق في بعضها كقولنا قد يكون وقد لا يكون اذا كان

اذا كان
اما وليس البتة

او اما ان يكون وقد يكون اذا كان او اما ان يكون واما لهما احواله او كما ان
الشخص والاحوال المحصر يقع في الجزئيات كذلك يقع في القضايا الشرطية
وكما ان الجزاء الشرطية وسلبها وصدقها وكذبها ليس بالنظر في الجزئيات بل في
والمقتضى لذلك شخصيتها واهمالها وحصرها انما هو بالامتنان والافتقار

في الجزئيات فان قولنا كلما كان زيد كانيا كان يتحقق كليهما مع احدهما
ان ادعيت هذا فقول شخصية الشرطية هي ان يخصص حكمها
في الاقناعات بالاحوال والاقوات المعينة بحيث لا يحتمل الشر

لا بالنظر في
شخصيات
اما الاقناعات

يكون

كقولنا ان كان زيد اليوم ذاهبا فهو ملاق عويمه وان جئتني مع زيد اكرمتك واما ان
يكون

الآن زينة المار واخارجها وكليةها عيان عود صدق الحكم في جميع الاوقات
او الاحوال المقترنة بالمقدم التي يمكن صدقها مع موهوبها ان يكون لذلك لهما
اثر في الاستلزام والعناد كقولنا كلما كانت الشمس طالعتها فلها رطوبة وجوده

النهار وصحط الارض لطلوع الشمس في كل وقت يمكن طلوع الشمس فيه ومع كل وقع
يفرضه كوجود زيد وزواله ومثلا وكقولنا في السالبة ليس البتة اذا كانت

الشمس طالعة فالليل موجود هذا في المقصلة وفي المقصلة دائما العدد
او فرد وليس البتة العدد اما زوج او منقسم بعينين او اما شرطية في ذلك

والاحوال ان يكون ممكنة لاجتماع مقدميها للتالي
مع كثر المقدم مع عدم التالى او عدم لزومه له وتوطنا ان يكون لها اثر

في الاستصحاب والعناد لانها لو كان لها اثر فيه لكانت اجزاء من المقدم فلا يكون
ما فرضناه مقدما بمقدمه فجزئية الشرطية هي صدق الحكم في بعض
للكلاوقات والاحوال المفروضة في الكلية كقولنا قد يكون اذا كان

حيوانا فلو ان كان وقد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فلو ان كان وقد يكون ثم التقييد
اما بالبداء او انقضاء وقد لا يكون واما الشرطية واما الاحوال فاما في اوقات

يكون

اركان هذا حيوانا فهو انسان ولما ان يكون العنصر ثابتا او ناقصا **فان**
 والاداة الخاصة بكل واحد بعض هي سوية وكلية الحكم وحيثما كانت واجابة ^{سلبية}
 كيفية **اللفظ** الدال على كلية الحكم هي سوية في الوجبة الكلية المحلولة ^{كيفية}
 وفي الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل وفي المنفصلة الموجبة كلية كل ^{كلية}
 دائما اذا كان والجزئية قد يكون والسالبة الكلية ليس البتة والجزئية قد يكون
 وليس كما كان وليس دائما في المنفصلة الموجبة كلية دائما اما كلنا او كلنا ^{جزئية}
 قد يكون اما كلنا والسالبة الكلية ليس البتة والجزئية ليس دائما وقد لا يكون ^{كلية}
 الحكم وجزئته هو كلية الحكم واليجاب الحكم وسلبه هو كيفية **كل** والمحلية التي
 يتكسب السوء مع محورها اسمي متفرقة **لو** حق المودان يرد على الموضوع ليس
 كلية افلده لوقع الشك فيه فاذا قرر بالمجمل سميت القضية مخوفة لانها
 من الاستعمال الطبيعي كقولنا الانسان بعض الحيوان او الانسان ليس بالحيوان
 فمعرفة ان كانا شخصيين فان قرر بالمجمل سوية ليجابه كذبت فيصير
 مع لهما لبتين هذا اذا لم يقرر بالموضوع شي او قرر به ليجابه ولو قرر
 حرف السلب والسلبى فالعكس وكذا لو كان الموضوع للشخصى كلبا ولو ^{عكس}
 ان كان الموضوع مستورا والا كذبت مع افتراض المجمل باليجاب ^{بصدق}

في كلية الحكم
 في السالبة الكلية
 في الجزئية

السالمين

فانك

عالم

مع السلب الجزئية واليجاب الجزئية في مادة الواقع ومع سلب الكل بالعكس ^{شأن}
 كلتيه كذبت مع تسوية باليجاب التي لا في المساوى مع ارادة المجموع ^{بصدق}
 وبصدق لو كان المجمل سالبا جزئيا او موجبا جزئيا في الواقع او سالبا كليا
 في المتع وكذا لو كان الموضوع موجبا جزئيا وبالعكس الاحكام في الموضوع الجزئي
 الموجب لو كان الموضوع سالبا كليا ولو كان الموضوع سالبا جزئيا فالحكم ^{المجمل}
 عكس الموضوع الموجب لكل ههنا **قال** والشريطة التي يعرف من صيغها
 كقولنا لا يكون كذا او يكون كذا **فان** **اول** هذه ايضا من القضايا بالحق
 كقولنا لا يكون الشمس طالعة **او** يكون الشمس طالعة وهي في قوع قولنا
 كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة من المنفصلات ومن المنفصلات
 في قوع قولنا اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا فلا غير
 عن صيغ المنفصلات والمنفصلات سميت معرفة **قال** الكلام في مواد القضايا

وجهانها لكل مجمل في موضوع نسبة اما بالوجوب او بالامكان او بالامتناع
 كما في قولنا الانسان حيوان او كاتب او حجر فلك النسبة في نفس الامر ^{لا}
 وما يتلفظ به فيها او يفهم من القضية وان لم يتلفظ بالنسبة **فان** **قوله** **الما** **فرغ**
 من البحث عن الموجبة والسالبة كلية وجزئية محلبة وشطرية **شرح** في البحث

من المنفصلات ومن المنفصلات
 وقوع قولنا اما ان يكون
 الشمس طالعة او يكون النهار
 موجودا

و

في

عن كيفية الإيجاب والسلب وأعلم أن كل محمول فإنه نسبة إلى كل موضوع متكيفة
 بأحدى الكيفيات الثلاث إما الوجوب والإمكان أو الامتناع لأن الموضوع
 إما أن يتبع انضمامه بالمحمول كامتناع انضمام الإنسان بالبحر وهو الامتناع
 أو لا يتبع وحيث أن ما ان يتبع سلبه عند وهو الوجوب كامتناع سلب الحيوان
 عن الإنسان أو يمكن كل واحد منهما وهو لا يمكن كامتناع انضمام الإنسان بالثعلب
 وعدمه وتلك الكيفية أن نظر إليها في نفس الأمر سميت مادة كسبة الجبروت
 إلى الإنسان في نفس الأمر وأن نظر إليها باعتبار خصوصها أو التعلق بها
 جهة فإذا قلنا الإنسان حيوان من غير أن يذكر معه وجوباً أو غيره كانت القضية
 غير موجبة وإن كانت المادة وهي الوجوب في نفس الأمر ثابتة فهذا هو الفرق
 بين المادة والجهة ولا يجب توافقهما لجواز أن يكون ما يتصور غير مطابق للأ
 نفسه وكذا ما يتلفظ به **قال** والوجه رباعية والحالية عنها **أول**
 الوجه رباعية لانتماعها على الموضوع والمحمول والرابطة وكيفية الرابطة
 وهي **الوجه** أشياء والقضية الحالية عن الجهة تسمى مطلقاً **قال** ثم الوجوب
 لا يشترط أن يكون في موضوع الحكم وبقوتها بأن تنسبها إلى الإيجاب **السلب**
 إما ضرورية وإما ممكنة وإما مطلقاً **أول** الضرورية قد يعتبر

يقرب بين المادة والجهة

عز ذكرها

والامتناع

والنقضية

الز

بالنسبة إلى الإيجاب فيكون وجوباً أو قد يعتبر بالنسبة إلى السلب فيكون امتناعاً
 فالوجوب والامتناع فيكون في الضرورة الشاملة للإيجاب والسلب **فصار**
 الجهات الوصول هي هذه الثلاثة الضرورية والممكنة والمطلقة **وعدها**
 في الوجهات بالمجاز **قال** والإمكان المقابل لكل من الضروريتين شامل **للأخرى**
 وذلك بقيد بالعام والذي يخفى عنهما معاً بالخاص وهو مركب من **الإمكان**
أول الإمكان وضع بازاء سلب الامتناع ثم استعمل بازاء سلب أحد الضروريتين
 اعني ضرورة الإيجاب وضرورة السلب من الطرف المخالف للحكم فإذا قلنا
 شيء يكون أن يكون ب معناه لا يجب سلب ب فإذا سلب ضرورة الإيجاب في **الممكنة**
 العامة السالبة ويشتمل على الباقي من الأقسام الثلاثة للجهات اعني ضرورة السلب
 وإمكان الطرفين وإذا سلبت ضرورة السلب في الممكنة العامة الموجبة وشملت **ضرورة**
 الإيجاب إمكان الطرفين لانتماعها في طرف الإيجاب والسلب في الضرورة الموافقة
 وإمكان الطرفين كانت عامة ثم إن الحكماء نقلوا اسم الإمكان إلى ما سلب في الضروريتين **وتان**
 معافكان أحسن من الأول لتخليص من الضروريتين معاً وإذا قلنا يكن أن يكون ج ب
 بهذا المعنى كان معناه أن لا يجب ج ولا يمنع له فكان أحسن من **الأول** فلم يزد
 على الإمكان الخاص وهو مركب من الإمكانين لأن سلب ضرورة **الإيجاب** هو **الإمكان**

عنه وإذا قلنا يكن أن يكون معناه لا يجب أن يكون م

العام السلبى سلب الضرورة ^{شغل} هو الامكان العام لا يحاط به ولا
 امكان الخاص عليهم ما كان مركبا منهما **قال** والمطلقة يفرض ثبوت الحكم ^{لفعل}
 في احد الجانبين فقط ويشتمل الدائم وغير الدائم ويغفل عن الدائم المقابل ^{في}
 عامة **الاول** لا يخفى نسبة المحول الى الموضوع عن دوام الاعجاب ودوام السلب
 اولاد ولما والمطلقة العامة هي التي حكم فيها بثبوت المحول او سلبه بالفعل
 مطلقا من غير التعرض بقيد زائد فالوجوب يشتمل دوام الاعجاب ووجود الخلاء
 من الدوامين ويغفل عن الوجوب والسلب من الدائمة المتعاقبة لها كذا لا يغير في
 عامة باعتبار شمولها للدائم الواقع والوجود **قال** وما يغفل عن الدائمين احص
 وبني وجودية وهو مركب من الاطلاقين **الاول** هذا تفسير اخر للمطلقة وهي
 حكم فيها بثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه لا دائما وبني وجودية لا دائمة
 وهي مقابلة للدائمين وهي احص من المطلقة العامة لاشتغال تلك على هذه وعلى
 الدائمة الموافقة وخلوها عن الدائمين وهي مركبة من المطلقتين العامتين
 بالكيف لا نا اذا قلنا كل ج ب لا دائما فهنا مكان احدهما ايجابا
 وهو كذا **ب** والثاني سلبى وهو لا شئ من ج ب لان الادوام هو اشارة
 اليه **ب** **الاول** فالحقيقة مركبة من المطلقتين **قال** واذا نسب الامكان

والاشارة الى
 وجودها في
 الدائم

التي الغيتين

الى الاطلاق كان الاطلاق احصا ^ن لا يثبت ولا الحكم بالقوة ويتناول الامكان
اقول الممكنة العامة اذا نسب الى المطلقة العامة كانت اعم لان المطلقة ^{العام}
 هي التي حكم فيها بثبوت المحول للموضوع بالفعل فلا يثبت ما يمكن ثبوته
 ولم يثبت بعد مع ان الثبوت بالفعل يستلزم امكانه قطعاً ولما الممكنة
 فهي التي حكم فيها برفع الضرورة عن الجانب المخالف وهو شامل لما ثبت
 الحكم له بالفعل ولا يثبت بالقوة المحضه وكذا هي اعم من المطلقة الخاصه
 بل من كل قضية موافقة لها في الكيف والكم واما الممكنة الخاصه ^{فانها}
 وبني المطلقة العامة عموماً من وجه لصدقها في مادة الوجودية ^{تصدق}
 الممكنة بدورها في مادة ما ثبت بالقوة المحضه وصدق المطلقة بدورها
 في مادة الضرورة وهي اعم من المطلقة الخاصه مطلقاً **قال** والدائم
 اعم من الضرورة لان مقابل الاحصا اعم من مقابل الاعم ولعلها
 في الكلمات ببيان محوري **الاول** هذه نتيجة ما تقدم لانه لا يثبت
 ان المطلقة احص من الممكنة وكانت الضرورية متعاقبة للممكنة على ما بان
 والدائمة مقابلة للمطلقة على ما تقدم وكان تقيض الاحصا اعم من تقيض
 الاعم لصدق تقيض الاحصا في كل صورة يصدق فيها تقيض الاعم

لاستلزام الخاص العام ولا يستلزم بعكس لصدق نقيض الخاص في جميع
افراد العام المتغايرة له ولا يصدق فيها نقيض العام ثبت فيجوز الدائم
اعم من الضرورة ولعلها في الكلمات بمران مروي واحد يعني ان حكم
على دايام فهو ضروري لان الاشتاقيات يستحيل فيهما كلية ولما بناء على الجواب
لان حكم خارج عن نظر المنطق اما في الجزئيات فان يصدق لزوم بدوم فضره
من غير ضرورة **قال** وهذه النسب دالم بقيد كان الحكم بها على دار ^{صورة} الموضوع
فان قيدت بصفة نوضع للكل مع الذات كما في قولنا الكاتب كذا عند كونه
كاتباً صارت وصفية **اول** هذه النسب اعني الضرورة والاطلاق والدا
والامكان اذا اطلقت ولم يقيد بوصف ولا شرط كالحكم بها على ذات
الموضوع كما نقول بالضرورة كل ج ب فان الضرورة هنا مطلقة والحكم
على ذات الموضوع فان قيدت هذه النسب فاما ان يقيد بوصف يجعل
انما موضوعا للكل والعين والاولى يسمى وصفية كقولنا كل كاتب
اليه عند كونه كاتباً فان الحكم هنا وهو الاطلاق يقيد بوصف الكفا
مع ذات الكاتب موضوعا وغايته بالكتاب وتعمل عليه المحمول
لوصف وهو الكتاب **قال** والناحية الوصفية تبقى عرقية

المنطقي

لان الاطلاق

لان الاطلاق المتعارف في العلوم في بعض اللغات لاستقامة السلب هو
اول الناحية الوصفية هي التي حكم فيها بنسب المحمول واسلبه عن الموضوع
وما دامت ذات الموضوع موصوفة بالوصف العنوان اعني الذي وضع
مع الفات وتسمى به من الموضوع كقولنا كل كاتب متمرك اليد مادام كاتباً
فاليد هنا قيد بالوصف كاقيد الاطلاق في الماول به وتسمى هذه الناحية
الوصفية العرفية العامة لان الاطلاق المتعارف في العلوم في بعض اللغات
لا سيما في السلب انما بينهم منه ذلك فاننا اذا قلنا في لغة العرب لاشئ من ج
انما بينهم منه انه لاشئ من ج مادام ج فلان نسب هذا الغنم في السلب
الى العرف سميت عرفية سواء كانت موجبة او سالبة **قال** والضرورة
الوصفية يسمى مشروطة ويكون احص من العرفية كما عرفت **اول** المشروطة
هي التي حكم فيها بضرورة بنسب المحمول للموضوع او سلبه عنه ما دامت
ذات الموضوع موصوفة بالوصف العنوان كما نقول كل كاتب
اليه بالضرورة مادام كاتباً ولا شئ من الكاتب ساكن
مادام كاتباً فالضرورة هنا قيدت بوصف الموضوع
احص من العرفية تقدم من ان الضرورة احص من

مطلقين او مقيدين **قال** وان قيدت بوقت بعينه صارت وقتية
 بعينه فصارت منتشرة **اول** الوقتية هي القضية التي حكم فيها بضرورة ثبوت
 المحل للموضوع او سلبه عنه في وقت بعينه كقولنا بالضرورة كل شر متخسف
 جيلولة الاضرب قيدا للضرورة بالوقت المعين لخرجهما عن اطلاقهما فصارت
 وقتية والمنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحل للموضوع او سلبه عنه
 في وقت لا بعينه كقولنا كل انسان متخسف في وقت ما بالضرورة **قال**
 والتقييد بوقت من غير ضرورة ولا امكان بحيث لا ينافي في الدائمة ولا
 ومقابلتيهما اطلاقا عام وقتي والشرط في ان لا يكون للوقت اجزاء **اول** اذا
 قيدنا الحكم الفعلي مطلقا بوقت معين من غير ضرورة ولا امكان بحيث لا ينافي
 الدائمة ولا الضرورية ولا مقابلة الدائمة ولا مقابلة الضرورية كان اطلاقا
 عاما وفيما كقولنا زيد موجود الآن فالتقييد بالآن اخرجنا عن اطلاق العام
 بوقت بعينه بصدق مع الضرورة والدوام ومقابلتيهما والشرط فيه
 ان تلك الوقت الذي قيد الحكم به اجزاء ثبت الحكم في بعضها دون
 مطلق الوقتية في الجانبين يتقابلان **اول** ليس هنا قضية
 سوى هذه اعني الوقتية فان موجبيتها متناقضات سالتها ان لا يتحد

في شرائط ثنائيات قضائية فان قلنا زيد موجود الآن يناقض قولنا زيد
 بوجوده الآن فاذا المطلق الوقتية في جانب الاحجاب وجانب السلب يتقابلان
قال واما المطلق المنتشرة فكما لعامة وحكمها قريب من حكمها **اول** المطلق
 المنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحل للموضوع او سلبه عنه في وقت ما غير
 معين من غير التعرض للضرورة والدوام ومقابلتيهما في مطلقه عاكسة الى
 انها ذات عليهما بالتعرض للوقت المطلق فحكمها حكم المطلق عامة في العدم
 والخصوص والتقييد وغير ذلك من الاحكام **قال** واذا قيدت الدائمة الى
 العرفية وجبت العرفية اعم لان ما يدوم مع الذات يدوم مع جميع اوصافها
 الثابتة والزائدة ولا يتغير فان التغير الدائم يدوم الحركة قولنا المتحرك
 متغير قد يدوم مع الذات كما في الفلك وقد لا يدوم كما في الحجر والعرفية اعم
 من الدائمة ومقابلتيهما اخص من مقابلة الدائم **اول** العرفية التي تنافها
 اعم من الدائمة لان الدائمة حكم فيها بالدوام بحسب الذات وذلك مستلزم
 بحسب جميع الصفات والعرفية حكم فيها بالدوام بحسب الوجود
 لا يستلزم الدوام بحسب الذات لجواز ان يكون الصفات
 بخلافها فكذلك من المحل فكذلك صدقت الدائمة صدقت العرفية

فالعرفية اعم من الدائمة اذ قلنا كل متحرك متغير مادام متحركا فان هذا عرف عام
 فيه بثبوت التغير للثبات ما دامت متحركة كحركة القوس قد بدوم لبعض الذات
 كالملاحة فيكون الدوام هناك ثابتا وقد بدوم لبعضها كالحج فيصير
 العرفية هناك دون الدائمة وقد صدقت العرفية دون صدق الدائمة
 ويستعمل صدق الدائمة دون صدق العرفية فكانت الدائمة اخص
 ومقابلتها اعم من مقابلتها العرفية لان نقض اعم من نقض اعم ومقابلتها
 العرفية هي المطلقة الوصفية ومقابلتها الدائمة هي المطلقة العامة
قال وقس عليهما الضرورية والمشروطة **الشرطية** نسبة الضرورية
 الى المشروطة كنسبة الدائمة الى العرفية فان الضرورية اخص من الشرطية
 على قياس ما مر في الدائمة والعرفية والبيان هو ذلك البيان بعينه
 ونقض الضرورية ايضا اعم من نقض المشروطة لان نقض الاخص
 نقض المشروطة هي الحبيبية الممكنة ونقض الضرورية هو الممكنة
قال ذهب قوم الى ان قيمة الغضا بالامطلقه والامطلقه
 انفة الجمع والخلو فخصصوا المطلقة بالاضروية ليقسم
 اليها وهي مطلقة خاصته والوجود بها اخص منها ويدل

فيها الضرورية بالثابتة وحسنوا الممكنة بما بالقوة فقط فان الخروج الى
 يكون لضرورة ما للتقيد بالاختصاص بما تقيد بالاستقيا لنبطان الواقع في
 الاضروية يكون لا محالة فعليا **قال** ذكر في التعليم الاول ان الغضا بال
 مطلقة وضرورية وممكنة وهذه القسمة يحتمل نوعين احدهما ان
 الغضيه اما ان يتركب جهتها او لا يتركبها والثانية مطلقة والاولى اما
 ان يكون ضرورية او لا والثانية هي الممكنة الثانية ان يقال الحكم اما ان
 بالفعل او بالقوة والثانية هو الامكان والاولى اما ان يكون ضروريا
 او غير ضروريا والثانية الاطلاق اذ عرفت هذا فالقسمة الاولى
 هي التي ذكرناها نحن وبجئنا عنها فيما تقدم والمطلقة فيها كانت عامة
 شاملة للضرورية وعدمها وكانت مانعة للخلود والجمع لا مكانا
 اجتماع الضرورية والمطلقة واجتماع الممكنة والمطلقة ولما القسمة
 الثانية فقد اعتبرها قوم **والامطلقه** فيها هي الخاصة وهي التي حركها
 بالثبوت والسلب بالضرورة وهي مانعة للجمع والخلو
 بالاضروية لينقسم الفعلية اليها اعني الى الضرورية
 وهذه المطلقة الخاصة بتي ايقم وجودية لكن لا ضرورية

من الإضافه والشرط والزمان والمكان والكل والجزء والفعل والقوة حتى يكون
 كل واحد منهما كانهما في بعضهما نظيرهما واحاها تلك الحال **ما يجري**
 التناقض ما عداه من صنفين المتقابل كالقضاء وغيره من الداخل تحت اذن
 هذا فنقول بشرط في التناقض اتفاق المقدمتين في كل شيء الى الامكان
 والسلب والصور واتفاقهما هو اتحادهما في كل واحد من جزئيهما اعني الموضع
 والمحل حتى يكون موضوعهما ومحلها واحد فانه لو اختلف احدهما لم يحصل
 التقابل لجواز صدق زيد كاذب وهو ليس بكذا فضلا وصدق زيد كاذبا
 وليس يتجاوز ليطبق للاتحاد في الطرفين اتحادهما في ستة اصناف اخرى
 احدها اتحادهما في الاضافه فانا اذا قلنا زيد اب اي لهره وليس اب
 اي نحال لم يتناقضا وجاز صدقهما معا لاختلافهما في الاضافه ففانها
 الاتحاد في الشرط فانا اذا قلنا الاسود قابض للبصر اي بشرط السواد وليس
 نقابض له اي بشرط زوال السواد لم يتناقضا لاختلاف المقضييتين
 في الشرط
 ثانيا الاتحاد في الزمان فانا اذا قلنا زيد موجود اي لان وليس موجود
 لم يتناقضا وصدقهما معا لاختلافهما في الزمان ورابعها الاتحاد
 فانا اذا قلنا زيد جالس اي في السوق وليس جالس اي في الدار لم يتناقضا

لاختلافها

ختلا لاجتماع المكان وخامسها الاتحاد في الكل والجزء فانا اذا قلنا الرجل اسود اي
 وليس اسود اي كل اجزائه لك لم يتناقضا لاختلافهما في الكل والجزء وسادسها
 الاتحاد في القوة والفعل فانا اذا قلنا الخمر في الدن مسكر اي بالقوة وليس
 بسكر اي بالفعل صدقا معا ولم يتناقضا حتى يكون كل واحد من المقضييتين
 هي الاخرى بعضهما واحاها حالها **قال** والمتفقان المتفقان لاختلافهما
 في الكم فقط متساو لاختلافهما في الكيف متساو لاختلافهما في الكيفية
 فقط فتساو اذ ان اقسامها لايتهما فتساو فتساو **قول** المقضييتان المتفقان
 في جميع ما تقدم وفي الكيف ايضا ولختلافهما في الكم كقولنا كل ج ب وبعض
 ج ب وكقولنا لا شيء ص ج ب وليس بعض ج ب فهما متساو لاختلافهما
 لاجتماع الجزئيه تحت الكيفية وان اتفقتا في جميع ما تقدم ولختلافهما في الكيفية
 سميتا متساو لاختلافهما في الكيفية لاجتماعهما في الكيفية
 او لاجتماعهما في الصدق والكذب بل يقتضيانها والاولاهما المتضاد **المتفقان**
 كل ج ب ولا شيء من ج ب فانها لا يجتمعان على الصدق ويجوز
 والثاني لاختلافهما في الكيفية لاجتماعهما في الكيفية
 من ج ب وبعض ج ب واعلم ان المقضييتين قد يقتضيان الصدق

والمتفقان

لأنها ^{قد} يقسمها لثابتها مثل الأول هذا انسان هذا ليس باطوق فانه
يسمى اجتماعها على الصدق والكذب لثابتها بل للامراض الثابتة من
بطلان الانسان والناطق مثل الثاني قولنا هذا انسان هذا ليس با انسان
انما يصدق على الثاني الاول فلهذا قال المصنف وان قسمنا لثابتها ^{قال}
وتناقض الشخصيات تعاليلها ولا تضاد فيها ولا داخل ^{الاول} ^{الاضداد} ^{والثاني}
ههنا انما هو بالنظر الى تعدد افراد الموضوع باعتبار الكمية والجزئية
فالشخصيات لا تضاد فيها ولا داخل وتناقضها هو عبارة عن اختلاف
بالاجاب والسلب فاننا اذا قلنا زيد موجود زيد ليس موجود فهما متناقضان
ولا داخل فيهما ولا تضاد وفيه اشكال اذ تدبر فيهما التضاد باعتبار
احرفنا لو قلنا زيد موجود وانما زيد ليس موجود دائما تضادنا ولم يكن
متناقضين ^{قال} واما في المحصورات فالموافقان في الكيفية متداخلان
والكليات متضادان والجزئيان داخلان تحت التضاد ولا اجتماع
الكذب والمختلفان كقبا وكما متناقضتان والمعملتان كالجزيئيتين
تتبع الجميع في المواد ^{قول} جرت عادة المطلقين ان يصنعوا الترتيب
في القضايا لواحدها كجرت بعض جرت لا شئ من جرت ليس

فيها

بعض جرت
بعض جرت
بعض جرت

بعض جرت

بعض جرت ^{بعض} جرت ب فالحققتان بالكلية والجزيئية متداخلتان اذا اتفقتا في الكيفية
الجزيئية الكلية والكليات متضادتان لامتناع اجتماعهما على الصدق ^{جرت}
كقبا والجزيئيان داخلان تحت التضاد ولا اجتماعان على الكذب والامحار
صدف الكليات المتضادتين معا ويجوز صدقهما والمختلفان كما وكيفا
متناقضتان فان نقيض الموجب الكلية سالبة جزئية وبالعكس فنقيض السالبة
الكلية موجبة جزئية وبالعكس والمعملتان كالجزيئيتين بمعنى انهما داخلتان
تحت التضاد ولتعتبر الجميع في المواد ^{قال} واما المجهات فتتفق بعضها
ما ينقل على سلب جهاتهما او يقتضي ذلك على سبيل المساوات فالصورة
المطلق مع الممكنة العامة متناقضتان ^{قول} لما فرغ من تهديد قاعدة
التناقض بالبطالة المحصورات والمحصورات مطلقا شرع في بيان
تناقض ذوات الجبهة وهو انما يكون برفع تلك الجبهة وسلبها او بذكر السالبة
لنقيضها مثلا الضرورية نقيضها سلب الضرورية والامكان العام
اذا قلنا كل جرت ب بالضرورة كان نقيضه ليس بالضرورة ^{قال}
بعض ليس جرت ب بالامكان العام لان الامكان هو دفع
المخالف له ولما كان داخل السلب كان معناه دفع

وبين اثبات ضرورة الاجاب وسلبها تناقض قطعاً **قال** وكذلك الدال^ة
 مع المطلقة العامة **اول** اذا قلنا كل ج ب داغما فقد حكمتا بنبوت
 الباء لكل الجيم في كل الاوقات فتقيضه ليس كل ج ب داغما وبوجه
 بعض ج ليس ب مطلقا لان سلب دوام الاجاب باطلاق عام سلبى
قال والمنشودة العامة مع الممكنة العامة الوصفية **اول**
 قد بينا ان الممكنة تقيض الضرورية وبالعكس ولما كانت المنشو^{طة}
 العامة ضرورية مقيدة بالوصف كالقيد ما حوزا في تقيضها
 فلا قد بينا في شرائط التناقض وجوب الاتحاد في الشرط وكان تقيض
 المنشوطة ممكنة عامة وصفية فتقيض قولنا بالضر كل ج ب مادام
 ج ليس بعض ج ب حين هو ج بالامكان **قال** والعرفية العامة
 المطلقة العامة الوصفية **اول** العرفية هي التي حكم فيها بدوام^{ثبوت}
 المحمول للوضوع او سلبه لكن لا مطلقا بل مادام الوصف العنوا^{نى}
 تا وقد بينا ان تقيض الدائمة هو المطلقة العامة فتقيض العرفية
 لئمة هو المطلقة العامة الوصفية فتقيض العرفية وهي الحينية
 لا كل ج ب مادام ج ليس بعض ج ب حين هو ج **قال**

والضرورية الوقتية او المنشوطة مع ممكنة عامة مقيدة بذلك الوقت
 في الاولى بالدوام في الثانية **اول** لما كانت الضرورية هنا^{مقيدة}
 بالوقت المعين في الوقتية كان تقيضها رفع الضرورية في ذلك
 بعينه اعنى الممكنة العامة الوقتية فتقيض قولنا كل ج ب بالضرورة
 في وقت معين ليس بعض ج ب بالامكان العام في ذلك الوقت ولما
 المشتبه فلما حكم فيها بالضرورة في وقت ما غير معين كان تقيضها
 رفع الضرورية داغما اعنى الممكنة العامة الدائمة فتقيض قولنا كل
 ج ب بالضرورة في وقت ما ليس بعض ج ب بالامكان العام
قال والمطلقة الوقتية مع نفسها **اول** المطلقة الوقتية هي التي
 حكم فيها بثبوت المحمول للوضوع في وقت معين موعدا للعرض^{العرض} فقيضها
 هو رفع ذلك الحكم في ذلك الوقت ايضا من غير العرض
 لغيره وهو مطلق وقتية فتقيض قولنا كل ج ب في هذا الو^{قت}
 ليس بعض ج ب في هذا الوقت وليس في القضايا ما يتناقض فيه
 سوى هذه القضية **قال** وبصدق ضرورة الطرفين
 منع المحل فقط في تقيض الممكنة الخاصة **اول** لما فرغ من رفع

القضايا البسيطة شرع في بيان نقائص المركبات فالممكنة الخاصة
 هي التي حكم فيها برفع ضروري لا يجازي السلب ونقيضها هو ثبوت
 احدى الضروريتين ضرورة الاجاب وضرورة السلب يصدران
 في نقيض الممكنة الخاصة على سبيل منع الخلو فقط لا على سبيل منع
 مجوز جمعها فانا اذا قلنا كل ج ب بالامكان الخاص كان نقيضه ليس
 كل ج ب بالامكان الخاص ويلزمه صدق احدى الضروريتين اعني
 بعض ج ب بالضرورة او بعض ج ليس ب بالضرورة ويجوز صدق
 معاكفة قولنا كل حيوان انسان بالامكان الخاص فانه كاذب فيه
 بعض الحيوان انسان بالضرورة وبعضه ليس با انسان بالضرورة
 ان الممكنة الخاصة مركبة من ممكنين عامين احدهما موجب والاخر
 سالب وقد بينا ان نقيض الممكنة العامة هي الضرورية المخالفة ولما كان
 ارتفاع المركب نارة برفع بعض اجزائه ونارة برفع جزا اخرى ونارة
 ارتفاع المجموع كان الواجب في نقيض الممكنة الخاصة احدى الضروريتين
 على سبيل منع الخلو دون الجمع **قال** ودوامها كذلك في نقيض ^{الوجود} ^{المطلقة}
 الوجودية مركبة من مطلقين عامين وقد تقدم ان نقيض

هو الدائم فنقيض الوجودية احدى الدائمين ولما جاز ارتفاع ^{الوجود}
 بارتفاع جزئها جاز صدق الدائمين معا فوجب في نقيض الوجودية
 صدق احدى الدائمين على سبيل منع الخلو دون الجمع فنقيض ^{قولنا}
 كل ج ب لا دائما هو ليس كل ج ب كذلك ويلزمه احدى الامرين اما
 بعض ج ليس ب دائما او بعض ج ب دائما ويجوز صدقهما كما في نقيض
 قولنا كل حيوان انسان لا دائما **قال** والضرورة الموافقة مع الدائم
 المخالفة كذلك في نقيض المطلقة الخاصة **اول** المطلقة الخاصة ^{هي} التي
 حكم فيها بثبوت المحمول للوضوع او سلبه عنه لا بالضرورة وليس ^{الوجود}
 الا بالضرورة وهي مركبة من مطلقة عامة موافقة وممكنة عامة
 فنقيضها المفهوم المرددين نقيض مفريها اعني الدائمة المخالفة
 والضرورة الموافقة على سبيل منع الخلو ايضا دون الجمع فنقيض ^{قولنا}
 كل ج ب لا بالضرورة ليس بعض ج ب دائما او بعض ج ب بالضرورة
 ويجوز صدقهما كما في نقيض قولنا كل حيوان انسان لا بالضرورة
قال والدائمة الموافقة مع المطلقة العامة الوصفية المخالفة ^{هي}
 العرفية الخاصة **اول** العرفية الخاصة مركبة من العرفية العامة

والطلق العامة الخالفة ففقيضها المفهوم المدد بـ **بـ** ففقيض مفقود بها
اعني المطلقة العامة الوصفية الخالفة التي هي فقيض العرفية العامة
والدائمة الموافقة التي هي فقيض المطلقة العامة الخالفة ففقيض قولنا
كل جـ **بـ** مادام جـ لا دائما اما بعض جـ ليس بـ **بـ** حين هو جـ او بعض
جـ **بـ** دائما **قال** ومع ممكنة مثلها في فقيض المشروطة الخاصة وقس عليها
سائر **الاول** المشروطة الخاصة مركبة من المشروطة العامة الخالفة
والطلق العامة الخالفة ففقيضها المفهوم المدد بـ **بـ** ففقيض جزئيا
اعني الممكنة العامة الوصفية الخالفة التي هي فقيض المشروطة العامة
والدائمة الموافقة التي هي فقيض المطلقة العامة ففقيض قولنا **كل جـ**
بالضرورة مادام جـ لا دائما اما بعض جـ ليس بـ بالامكان حين هو
او بعض جـ **بـ** دائما **قال** كذلك على سبيل منع الخلود دون منع الجمع
لما عرفت ان عدم المجموع قد يكون بعدم بعض اجزائه وقد يكون بعدم
المجموع وبعدم المجموع يثبت الجمع **قال** واما في الشروطين ففقيض
في الاختلاف كيف وكما ان يكون السالبة في اللزومية سالبة اللزوم
وفي الاتفاقية سالبة الاتفاق وفي العنادية الحقيقية السالبة

التي يصدق معها امكان الجمع والخلو بالامكان العام على سبيل منع الخلو
دون الجمع وفي مانعة الجمع ومانعة الخلو البسيطين اعني **الشراطين**
الحقيقية امكانهما العام فقط وفي المركبين اعني اللذين لا يشتملانهما
اما ذلك الامكان واما منع الآخر على سبيل منع الخلود دون الجمع
الاول لما فرغ من الكلام في تقاضيات الحملات شرع في بيان تقاضيات
الشروطين واعلم انه يشترط فيها الاختلاف كيف والام يحصل
التناقض وكما يجوز صدق الجزئيتين وكذب الكلبيتين وهذا
شرطان لا بد منهما في جميع القضايا المحصورة من الشروطين وغير
اذا عرفت هذا فنقول يشترط في كل واحد من المتصلات **المتصلة**
باصنافها الثلاثة شرطا زائدا على ما قدمناه اما المتصلة اللزومية فيشرط
في فقيضها ان يكون المتصلة السالبة سالبة اللزوم لا لزومة السلب
فان بينهما فروقا كثيرا فانه يجوز اجتماع الموجبة اللزومية مع لا لزومة السلب
على الكذب واما المتصلة الاتفاقية فيشرط فيها سلب الاتفاق **الانقضاء**
السلب والامكانات القضيةان موجبتين وقد شرطان في التناقض
الاختلاف كيف ففقيض قولنا كلما كان **أ ب** جـ دلوزميا واتفاقيا

فذلك يكون اذا كان **آب** حج ^{لا} ليس هو يكون اذا كان **آب** لم يكن حج ^د على
 السلب ^ل زائما او موافقا ^ا واما المنفصل ^ل الحقيقي فان مفهومها
 مركب من امرين احدهما منع الجمع بين الجزئين والثاني منع الخلو عنها فاذا
 قلنا اما ان يكون **آب** اوج ^د على معنى انه يمتنع الجمع بينهما ويمتنع الخلو
 عنها فتقضي لـ **س** ان يكون **آب** اوج ^د ويلزمه ان كان الجمع بينهما ^ا او
 الخلو عنها او امكانهما معا فلهذا السالبة يصدق معها ^ا ان كان الجمع ابا
 الخلو على سبيل منع الخلو عنها لا الجمع وقد تقدم مثله في بعض
 الحملات المركبة واما مانعة الجمع اذا اخذت بالمعنى العام البسيط
 الشامل للمعنى الخاص منها والحقيقية اعني التي حكم فيها بامتناع اجتماع
 جزئها على الصدق من غير التعرض لشيء اخر فان نقيضها هو سلب ذلك
 الامتناع ^ا ويلزمه ان كان اجتماع جزئها على الكذب واما مانعة الجمع ^ل المركبة
 اعني التي حكم فيها بامتناع اجتماع جزئها على الصدق وجواز اجتماعها
 على الكذب فان مفهومها في الحقيقية مركب من هذين الحكمين فنقيضها هو ^س
 ذلك وهو يكون بكذب احد الجزئين ويكذبها معا فنقيضها هو ما يوجد
 بين امكان اجتماع جزئها على الصدق وامتناع اجتماعها على الكذب على سبيل

هو سلب ذلك الامتناع
 اجتماع جزئها على الصدق
 والحقيقة اعني التي
 والمانعة على ذلك
 والمانعة على ذلك
 اعني التي حكم فيها

نعم

منع الخلودون الجمع ومانعة الخلو المركبة اعني التي حكم فيها بامتناع اجتماع
 جزئها على الكذب وامكان صدقها فاما مركبة ايضا فنقيضها سلب
 ذلك المجموع العداق لكل واحد من سلب احد الجزئين وسلب المجموع
 فنقيضها المفهوم المردد بين امكان اجتماع جزئها على الكذب وامتناع
 صدقها على سبيل منع الخلودون الجمع فقد قضى مثل ذلك غير مرة
٦ الكلام في العكس عكس القضية فنقيضها اقيم فيها كل من جزئي
 الاولي التي هي الاصل مقام الاخر ومقابل كل منهما بالسلب والاحتياج
 مقام الاخر بشرط بقاء الكيفية والصدق وان كان فرضا على
اول العكس يطلق ويقع منه العكس المستوي وقد يفهم منه ^{عكس}
 النقيض احيانا والا ^ا اول عبارة عن تبديل كل واحد من طرفي القضية
 بالآخر مع الموافقة في الكيف والصدق مثلا اذا قلنا كل حرف نقيضه
 بعض ^ب ج فالجيم في الاصل موضوع في العكس محمول والباء في
 محمول وفي العكس موضوع نقولنا بعض ^ب ج فنقيضه اقيم فيها كل
 كل من جزئي الاولي اعني كل ^ب ج مقام الاخر والثاني بيان تبديل
 كل واحد من طرفي القضية بنقيض الاخر مع الموافقة في الكيف والصدق



مثلا اذا قلنا كل ج ب فمكس نقضه كلما ليس ب ليس ج فموضوع
العكس ما ليس ب الذي هو نقض محمول الاصل ومحمول العكس
ليس ج الذي هو نقض موضوع الاصل هو قضية اقيم فيها مقابل
كل من جزئى الاولى بالسلب واليجاب مقام الاخر وانما بشرط بقاء
الكيف بالاصطلاح واما بقاء الصديق فواجب من حيث ان العكس
لازم للاصل وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم ولا يشترط ^{جود}
الصدق بالعمل كونه بل بحيث متى صدق الاصل صدق العكس
اشار بقوله وان كان قضا **الاول** ولا يشترط فيه بقاء الكمية ^{الجملة}
والكذب **الاول** لا يشترط في العكس بوعده بقاء الكمية اما العكس
المستوى فلان موجب الكلية لا ينعكس عليه لجواز كون المحمول اعم
صدقا لخاص على افراد العام كما يصدق كل انسان حيوان ويكذب
كل حيوان انسان وانما ينعكس جزئيه واما في عكس النقض ^{السا}
الكلية لا ينعكس عليه لجواز كون نقض المحمول اعم من معنى الموضوع
من وجه وامتناع ايجاب الخاص على كل افراد العام كما انه يصدق
لا شئ من الانسان محجرا لا يصدق لا شئ مما ليس محجرا ليس بانسان

لان بعض ما ليس محجرا ليس بانسان ولا يشترط ايضا بقاء الجملة فان
بعض الوجهان لا تنعكس بعضها تنعكس الى ما يخالف ^{لنقضه} اصل
على ما ياتي واما الكذب فقد اشترط قوم وهو خطأ فالعكس
لازم للاصل ولا يجب متابعه اللازم الملزوم في الكذب لجواز ^{كونه}
ايم كما انه يكذب كل حيوان انسان وعكسه وهو بعض الانسان ^{حيوان}
صادق **الاول** هو العكس المستوي والثاني هو العكس النقض
واذا اطلقا رديدا لاول وكل قضية استلزمت اخرى بهذه الصفة
في منقصة **الاول** وهو قولهم لنا قضية اقيم فيها كل من
الاول التي هي الاصل مقام الاخر وهو العكس المستوي والثاني
وهو قولنا قضية اقيم فيها مقابل كل جزء من جزئى الاولى بالسلب
واليجاب مقام الاخر وهو عكس النقض وقد بينا اننا اذا اطلق
العكس رديدا لاولى لانه المتبادر الى الذهن وكل قضية استلزمت
قضية اخرى فلهذه الصفة اى اقيم فيها كل واحد من جزئى الاولى
مقام الاخر ومقابله في منقسته والافلا **الاول** وليند ^{بالسلب}
نقول الموجبة كلية كانت او جزئية ينعكس فخلية ان كانت ^{فعبية} جزئية

كان كل شئ يقال عليه الموضوع اذا انصفت بالمحول كان هو بعينه
المقول عليه المحول منصفاً بالموضوع **اول** هذا المصعب بعكس الوجبات
والعادة بالبداية بالسؤال الجارية سواء كانت كلية او جزئية اذا كانت
فعلية انعكست فعليه فانما اذا قلنا كل جرب او بعض جرب بالاطلاق
القولنا بعض جرب بالاطلاق لانه لا بد في الاصل من موضوع يقال
عليه جرب حتى يصدق قولنا كل او بعض جرب فذلك الشئ الذي
يقال عليه اذا انصفت بالمحول اعني بكان هو بعينه المقول
بمنصفاً بالموضوع اعني جرب واذا كانت الذات واحدة وصدق
وصف جرب وصدق عليه ان ما صدق عليه بكان اعني تلك الذات
عليه جرب فيجب جرب وهو المطلق **وال** ممكن ان كانت ممكنة لان ذلك
اذا امكن انضافاً بالمحول يكون شئاً مما يمكن ان يقال عليه المحول وقد
انصفت بالموضوع بالفعل واذا لم يتبع ان يصير ذلك الشئ مقولاً
على المحول بالفعل فلا يتبع ان يكون شئاً مما يكون المحول مقولاً عليه
منطبقاً بالموضوع **اول** الموجبة الممكنة سواء كانت عامة او خاصة
او جزئية بعكس ممكنة عامة جزئية فانما اذا قلنا كل جرب او بعض جرب بالاطلاق

العام او الخاص فالذات التي صدق عليها جرب بالفعل اذا امكن انضافاً
ببكون تلك الذات شيئاً مما يمكن ان يقال عليه المحول وقد انصفت
بالموضوع بالفعل وجبت لم يتبع ان يصير ذلك الشئ مقولاً عليه المحول
بالفعل فلا يتبع ان يكون شئاً مما يكون المحول مقولاً عليه بالفعل اعني
الذات منصفاً بالموضوع وعدم الاستماع امكان عام فصدقتم الممكنة
العامة في العكس **وال** ووصفية ان كانت وصفية لان انضافاً بالمحول
اذا كان مقولاً بالاضافة بصفة الموضوع علم انضافاً بصفة الموضوع
انضافاً بالمحول ولم يعلم في غير تلك الحال **اول** القضية الموجبة انما
وصفية كالعرفية والمجيبية كان العكس ايضاً وصفياً فاذا قلنا كل جرب
مادام جرب او جيب هو جرب صدق قولنا بعض جرب جيب هو جرب لان
دل على انضافاً للذات بالمحول حالة انضافاً بالموضوع فاذا افترضنا انضافاً
بالمحول علم انضافاً بالموضوع ايضاً في تلك الحال واما في غير تلك الحال فلا
علم هي منصفة بصفة الموضوع ام لا فبقي على الاحتمال **وال** وهذا
لا يحفظ الكمية بحسب المادة لاحتمال ان يكون كل من جزئيين اعم من الآخر
كما قولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان انسان فيعكس الكل على هذا

المادة جزئيا وبالعكس وأما بحسب الصورة فالجزء يحفظها لأنه صادق
 في الحالتين قطعا دون الكل **القول** قد بينا فيما سلف ان الكمية بحسب
 متابعة العكس لاصل فيها فان الموجبة الكلية تنعكس جزئية كما اذا كان
 المحمول اعم من الموضوع والجزئية تصدق عكسها كليا كما اذا كان الموضوع
 اعم فان قولنا كل حيوان انسان لا ينعكس لقولنا كل حيوان انسان
 وقولنا بعض الحيوان انسان يصدق عكسه كل انسان حيوان هذا
 المادة وأما بحسب الصورة فان الكلية لا يحفظ الكمية أما الجزئية فانها
 يحفظها لأنها ان صدقت كلية صدقت جزئية وكذا ان صدقت جزئية
 فصدق الجزئية ثابت قطعا في الحالتين دون الكلية **قال** ولا الجهة
 لاحتمال ان يكون شئ ضروريا لما هو ممكن له كالاتيان للكاتب
 فينعكس الضروري في مثله ممكن وبالعكس وكذلك في الوصف والاعتبار
 الكاتب وتحرك يد فحصل من ذلك ان عكوس الموجبات كلها جزئية
 اما مطلقة او ممكنة مائتي او ذاتي او صفيين **القول** الجهة ايضا
 يجب ان تحفظها في العكس فان الشئ قد يكون ضروريا للشئ وذلك الشئ
 ممكن له وبين الضرورة والممكن تناقض كما انه يصدق قولنا بالضرورة

كل كاتب انسان ولا يصدق قولنا بالضرورة كل انسان كاتب فالضروري
 ههنا انعكس ممكن والممكن انعكس ضروريا وهذا في الممكن والضروري الذي
 وكذا في الضروري الوصف كما انه يصدق قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك
 اليدها دام كاتب ولا يصدق في عكسه الضروري فحصل مما تقدم ان
 الموجبات كلها جزئية اما مطلقة او ممكنة مائتي او ذاتي او صفيين
 وقد ثبت انكاس المطلقة الثانية مطلقة ذاتية والوصفية مطلقة وصفية
 وكذا في طرف الممكن **قال** وممكن الضروري واللازم يصدقان وصفيين
 لان وصف الموضوع في عكسها يلزم ذاته **القول** الضرورية واللازمة حكما
 فيها ملازمة المحمول لذات الموضوع فاذا عكست هي كانت الذات متصفة
 بالموضوع حين انصافها بالمحمول لان انصافها بالمحمول دائم كما نقول
 كل انسان حيوان دائما وعكسه بعض الحيوان انسان حين هو حيوان
 ولا يجب للدوام بجواز ان يكون وصف الموضوع في الاصل مقادرا وان
 للمحمول كما في قولنا كل كاتب انسان دائما **قال** والعرفية والمشروطة اذا اقتيدتا
 بالادوام بقى القيد في العكس لان صفة الموضوع هناك لا يدوم لذاته
 والادوام المحمول الدائم بدولها لها وهي في الاصل والعكس واحد **القول**

العرفية والمشرطة الخاصتان وهما اللتان فيدنا بالاداء كقولنا كل جـ
 مادام جـ لا دائما اما مع الضرورة او لا معها فينعكسان الى الموجبة الموجبة
 المحيضة للاداءية وهو قولنا بعض جـ حبس جـ حبس جـ لا دائما اما انعكا
 الى المحيضة للاداءية المطلقة فلما تقدم واما قيد الاداء فلان صفة جـ
 لا يدوم في الاصل لذات جـ لانها لو دامت لها الدوام المحول بدوامها لكن قلنا
 ان المحول ليس بدوام الموضوع واذا كانت صفة جـ حال كونها وصفا للموضوع في
 غيودام كانت في العكس حال كونها محمولة غير دائمة لانها في العكس في اصل
 واحدة **قال** واما السالبة الكلية فان كانت ضرورية انعكست كقوله لا ان
 امتناع انصاف كذا ذات يقال عليها الموضوع بصفة المحول يقتضي امتناع
 كذا ذات يقال عليها المحول بصفة الموضوع وذلك لان امكان انصاف
 مما يقابل عليه المحول بصفة الموضوع يقتضي الخلف وهو كون ذلك الشيء من جملة
 ما يقابل على الموضوع اعني من جملة ما يتخيل ان يقال عليه المحول وذلك لانه
 نقص لانصاف بصفة الموضوع بالفعل يكون من تلك الجملة قطعا فاذا علم
 انه في نفس الامر قبل الفرض كان من جملة ما لان فرض وقوع الممكن لا يمكن ان
 غير ذات الموضوع فاذا لم يلغ بعد العلم بان شيئا مما لم يعلم انه من جملة ما هو ذات الموضوع

الموضوع

الموضوع هو من تلك الجملة **اول** اختلاف الخلقين في انعكاس السالبة الكلية
 الضرورية فقال الفقه انما تنعكس كقوله ضرورية وقال المتأخرون انما
 دائمة والممكن ذهب الى الاول والدليل عليه ان اذا قلنا ان شيئا من جـ بالضرورة
 فقد حكمنا بان كل ذات يقال عليها جـ للموضوع يتبع انصافها بالمحول وذلك
 امتناع انصاف كذا ذات يقال عليها بالمحول بصفة جـ الموضوع فيصدق لاشي
 بالضرورة لانه لو لا ذلك لا يمكن انصاف شي مما يقال عليه المحول بصفة الموضوع
 فيصدق بعض جـ بالامكان لانه يقتضيه والتقدير كذا الضرورية فيصدق
 الممكن لكن صدق الممكن يستلزم الخلف لان ذلك البعض من البا اذا امكن
 بالجميع لم يلزم من فرض وقوعه في كذا فرض واقعا صدق بعض جـ بالفعل
 ذلك البعض من جملة ما يقال على الموضوع اعني في كذا قلنا كذا ما يقال عليه
 قولب عليه واذا كان مع فرض لانصاف بصفة موضوع التي هي جـ بالفعل
 اعني وقوع الممكن بالفعل من جملة ما يقال على الموضوع وجب ان يكون في
 قبل العرض كذلك والامكان على تقدير وقوع الممكن يكون ما ليس بذات الموضوع
 ذاتا له وهو فيكون وقوع الممكن مستلزما للحال فلا يكون الممكن ممكنا
 نعم وقوع الممكن بالفعل فاذا العلم بان شيئا مما لم يعلم انه من جملة ما هو ذات الموضوع

اعني ما صدق عليه ب هو من تلك الجملة اعني من جملة افراد ^{بنا} اما انه يصير بالبيان
 ذات ج فلا **قال** وكذا ان كانت دائمة بغير هذا البيان اذا بدل فيه امتناع الانصاف
 بعدمه في جميع الاوقات وامكانه بوجوده **اول** السالبة الكلية الدائمة تنعكس
 كقوله بغير هذا البيان اذا بدل في الدليل امتناع الانصاف بعدم الانصاف في جميع
 الاوقات اعني الدائمة وامكانه في نقض السالبة الضرورية بوجوده ^{الاطلاق} اعني
 العام الذي هو نقض الدائم فانه اذا صدق لاشئ من جرب دائما صدق ^{شئ}
 من جرب دائما لان عدم انصاف كل ذات يقال عليها الموضوع وهو ^{الموضوع}
 الذي هو ب يقتضي عدم انصاف كل ذات يقال عليها المحول بصفة ^{الموضوع}
 دائما لان وجود انصاف شئ مما يقال عليه المحول بصفة الموضوع يقتضي ^{المخلف}
 وهو كون ذلك الشئ مما يقال عليه الموضوع اعني من جملة ما بعدم ^{الاعنه}
 دائما ولا حاجة في هذا الموضوع الى فرض بترك استبعاد السالبة الضرورية
 الى فرض وقوع الممكن ويحريه انه لو لم يصدق لاشئ من جرب دائما لصدق
 بغير جرب بالفعل فيصدق بغير جرب بالفعل اما بالعكس لا بالان
 العكس واحدة وقد صدق عليها في الاصل الصفتان فكذلك في العكس
 ايضا بيقام قولنا بغير جرب بالفعل الى قولنا لاشئ من جرب دائما ^{شئ}

بغير ب ليس ب دائما وهو **قال** وكذا ان كانت مشروطة او عينية اما
 الضرورية واللازمة في العكس فمثل ما مر ولما التقيد بالوصف فلا يمكن
 ان يصدق بالموضوع ما يقال عليه المحول في غير الوقت الذي يكون فيه ^{ففي} مصفا
 بالمحول **اول** السالبة الكلية اذا كانت مشروطة عامة او عينية ^{تفككت} عليها
 في كل واحد منهما انكسها بغير ما مر من البيان فانما اذا قلنا لاشئ من جرب
 بالضرورة ما دام جرب فقد حكمنا على كل ذات يقال عليها الموضوع بانصاف
 انصافها بالمحول وذلك يستلزم الحكم بانصاف كل ذات يقال عليها
 المحول بصفة الموضوع حتى يصدق لاشئ من جرب بالضرورة ما دام
 والواجب انصاف شئ مما يقال عليه المحول بصفة الموضوع وهو ^{مستلزم}
 للمخلف المتقدم في الضرورية اعني لو فرض ذلك الممكن وانما حتى يصدق
 بغير جرب جميع هو ب بالفعل لاجتماع وصف جرب في ذات واحدة ^{وقد}
 حكم في الاصل بالاشارة بينهما هك ذلك البحث في العرفية العامة فانه اذا
 لاشئ من جرب ما دام جرب فقد حكمنا بعدم انصاف كل ذات يقال عليها ^{موضوع}
 بالمحول وهو يقتضي عدم انصاف كل ذات يقال عليها المحول بالموضوع
 ولا لا تنصف بعض الذات التي يقال عليها المحول بالموضوع بل بغير ^{تنصاف}

او بالفعل عن محرك اليد عند التحريك واستناع عكسه **اول** الممكنات الوصفية
او المطلقات الوصفية اذ لم يكن عريف لا تنعكس في السلب ايضا لما مر
منه من محرك اليد بكتاب لا يمكن او بالاطلاق حين هو محرك اليد
ولا يصدق لا شئ من الكتاب بمحرك اليد حين هو كتاب لا يمكن العام
لان كل كتاب فهو محرك اليد بالضرورة مادام كانا هذا ما في الكتاب
وهو غير تام لان مثاله هذا دل على عدم الانعكاس وصفيا ولا
في المثالان فصدق لا شئ من الانسان بكتاب حين هو انسان ولا
لا شئ من الكتاب بانسان مطلقا بل شئ من الجهات والتقدير بالام هنا
ان نقول المطلقات احصها الوقفية لانها احص من المنتشرة التي هي
من الوجودية الالائية التي هي احص من الوجودية اللا ضرورية واذا
لم ينعكس المحض ليعكس لام لان العام لازم الخاص وانما لم ينعكس
الوقفية لانه يصدق قول لا شئ من القمر بمخمس بالضرورة وفي التبع
لا دايما لا يصدق لا شئ من المنتسفة بقرينة من الجهات **قال** واما
السالبة الجزئية فلا تنعكس لعمدة سلب الخاص عن بعض العام وامتناع
عكسه **اول** السوال الكلية التي لا ينعكس كالممكنات والمطلقات

لا يمكن

لا ينعكس جزئية وهو ظاهر لانعكس بما ذكره الكلية وان لازم العام لازم الخاص
واما السوال التي تنعكس كليتها فتغير الخاصيتين لا ينعكس لان الضرورية لخصها
لا ينعكس واذا لم ينعكس الخاص عن بعض افراد العام بالضم ولا يصدق العكس
بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان **قال**
الا في المشروطة والعرفية الخاصيتين فان الاصل فيهما يقتضي ان يكون
لشئ وصفان متنافيان يوجد كل منهما في وقت كما سلب منه
احدهما لا دايما بل عند وجود الآخر كذلك الآخر سلب عند الآخر لا دايما بل
وجود الاول وهذا العكس مع ما يتبعه في ابواب الاقضية مما مر عليه
الفاصل انظر الدين الابرار **اول** واما المنطقيين حكموا على الا
ان السالبة الجزئية لا ينعكس وهو حق في الخاصيتين اما المشروطة الخاصة
الخاصة فانها تنعكس كائنهما مثلا انا صدق بغيره ليس بامام
لا دايما افقضى ذلك تناقض وصفية وبالصداق في ذات وجوده
واحد من الوصفين في وقت اما ج فلا في عنوان الموضوع واما ب فلا دايما
حكمنا بلا دايما السلب في لزوم ثبوت الجهات واذا تناقضا في ذلك الدائم
وصدق كل واحد منهما عليها صدق سلب كل واحد منهما عنها **والثاني**

لم تنعكس العام واما ضرورية
لا ينعكس في بعض شئ بالخاص

عدم

الآخر فاذا صدق الاصل صدق العكس فيصدق بعض ليس **ج** مادام **ب**
 لا دائما وهو الملو وهذا العكس مما عثر عليه ابن تيمية الذي المفضل بن عمر البصري
قال ولما عكس القيقض فاحكام الموجبات والسوالب المذكورة في العكس
 المستوى باعيانها يتبادل فيه وذلك في كل قضيتين لم يوجد موضوعهما
 موجبتا انه منقطف لهما اذا كانت متقدمى الموضوع والكيفية متقابلتي
 بالتخصيص والعدول كانتا متلازمين متقدمى الجملة كما مر ذكره ثم اذا
 اخذنا لكل قضية عكس ملازمها المتخالفة لها في الكيفية ان انعكست
 حكم العكس بعينه الى مخالفة الكيفية تلك الجملة ثم اذا اخذنا ملازم
 العكس عادت كقيمتها الى ما كانت في الاصل فكانت عكس نقيضه وملازمه
 او لا يعكس ملازمه فلا عكس نقيضته **اول** عكس النقيض هو تبديل
 كل واحد مطرف في القضية بنقيض الآخر والعكس المستوى يتبادلان في
 حكم السوالب في المستوى حكم الموجبات هناك وحكم الموجبات هناك
 حكم السوالب هناك مثلا السالبة الكلية اذا كانت مفورية او دائمة
 فيشترطه عامة او عرفيه عامة انعكست كقيمتها في المستوى **ثاني** هذا
 يعكس الموجبة الكلية اذا كانت مفورية او دائمة او احدى العامتين

واذا كانت احدى الممكنات او المطلقات لم يعكس هناك المستوى **ثالث**
 الكلية اذا كانت احدى الممكنات او المطلقات لم يعكس هناك والسوالب
 هناك لم يعكس لا الخاصتين والموجبات الجزئية هناك لم يعكس **الرابع**
 والموجبات الكلية والجزئية يعكس هناك جزئية وصفية ان كانت
 مفورية او دائمة او احدى الوصفيات مفيدة بالادوام **الخامس**
 والسوالب الكلية والجزئية هناك يعكس جزئية وصفية اذا كانت
 او مفورية او دائمة واذا كانت الموجبات هناك مطلقة او ممكنة
 انعكست كقيمتها جزئية هناك فذهب التبادل في الاحكام بين **السادس**
 والدليل على الانعكاس يبقى على مقدمه هي ان السالبة المعدول مع
 الموجبة المحصلة وبالعكس يتلزمان اذا اخذ موضوعهما من حيث
 انه ثابت بحيث لا يبقى الموجبة احسن وذلك اذا التزمنا في الموضوع **الكلية**
 وتقابلنا في المحول بالعدول والتخصيص فاذا صدق كل **ج** هو **صدق**
 لا شئ من **ج** ليس **ب** ولا في بعض **ج** هو ليس **ب** وكان كل **ج** هو **ب** هو **ب**
 وكذا بالعكس ولا صدق بعض **ج** ليس هو **ب** وقد كان لا شئ من **ج**
 هو ليس **ب** هو **ب** لا متناع سلب الباء عن كل **ج** وسلب الباء عن بعض

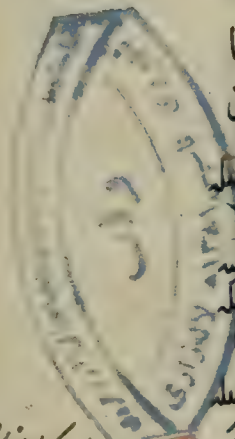
ههنا

فالسوالب الكلية والكلية
 مطلقة وممكنة انعكست
 جزئية **م**

لا يتناع صديق القضيضين على شئ واحد وإنما قدنا الموضوع بالثبوت
 لئلا يتنع كذبهما فافهما بصلتهان عند عدم الموضوع ولما عند وجوده
 فإذا السالبة والموجبة يتلادمان ويتفقان في الجهة فإذا تمت هذه
 القاعدة فقول إذا أخذنا لكل قضية كقولنا كل ج ب مثلا عكس ملأنا
 اعني عكس لا شئ من ج هو ليس ب وهو لا شئ مما ليس ب ج المخالفة لا
 في الكيفية لأنها سالبة والاصل موجبة ان انعكست السالبة الملائمة
 للاصل تنقل حكم العكس بعينه الى مخالفة الكيف تلك الجهة التي
 للاصل ثم اذا اخذنا ملازمة العكس اعني اخذنا كل ليس ب هو ليس ب
 اللازم للعكس الذي لا شئ مما ليس ب ج عادت الكيفية وصارت اجابا
 كما كانت في الاصل وكان هذا عكس القضيض من الـ في المواد اذا اصل
 كل انسان حيوان بالضم صدق لانه وهو لا شئ من الانسان فهو لا
 بالضم لتوافقهما في الموضوع والكمية وتخالفا في الكيف فتناقضهما
 في المحول فكانتا متلازمين على ما تقدم ثم بعكس هذا اللازم وهو
 ضروريه كعنه فيصدق لا شئ مما ليس ب حيوان ما بان بالضم و
 السالبة يلزمها موجبة موافقه في الموضوع والكمين ناقضه في المحول

هو

وحي كل ليس ب حيوان ليس بانسان بالضم وهو الذي جعلناه ممكن القضيض
 فعلى هذا كل قضية ملازمة لها كالمسالبة المعروفة الموضوع التي
 لا يلزمها موجبة لعدم الموضوع ممكن قضيض لها وكذلك كل قضية لها
 لازم لكن لا عكس لها كالموجبة المطلقة المستلزمة للسالبة المطلقة التي
 لا ينعكس فانها لا ينعكس عكس القضيض ايضا **قال** ولما الشرطية **فالمستقلة**
 تنعكس موجباتها جزئية وكقضياتها الزوم والاتفاق وسالبتها الكلية
 كقضياتها مطلقا ولا ينعكس جزئياتها وسالبتها سهل ولا يدخل العكس **المستقلة**
 لعدم تمايز اجزائها بالطلع **اول** الشرطية اما متصلة او منفصلة والمتصلة
 اما موجبة كلية او جزئية واما سالبة كلية او جزئية ينعكس جزئية موجبة
 ان كان الاصل لزمها والاتفاقية فانه اذا صدق كل ا كان او قد يكون
 اذا كان آي ج قد يكون اذا كان ج د فآب ولا فليس البتة اذا
 ج د فآب فاما ان ينعكسه الى ما يضاد الاصل ويناقضه او يجعلها
 كبرى للصغرى وينعكس ليس البتة او قد يكون اذا كان آب فآب هو
 والسالبة الكلية ينعكس كقضياتها في الزوم والاتفاق فاذا صدق ليس
 البتة اذا كان آي ج فليس البتة اذا كان ج د فآب ولا فليس البتة اذا



فانقص الوجه هو ان كان كذا وكذا

ج دقأت ثم فعل ما تقدم في الموجبة من العكس واستعمال القياس والسالية
 لم ينعكس فانه يصدق فذلك يكون اذا كان هذا الحيوان انسانا ولا يصدق
 فذلك يكون اذا كان انسانا فهو حيوان بل انه كلما كان انسانا فهو حيوان بالضرورة
 المتصلة فلا يدخل للعكس فيها لعدم تمايز اجزائها بالطبع في الترتيب فان
 المقدم لما يتميز عن التالى كونه مقدما وكون التالى مالا يابا الوضع على
 ما تقدم
 هذا الحكم العكس وقد تبين حال الكمية والجهة اعني الحكم
 الخفاطة في بعض الصور ولما الكذب فاعلم ان لا يحفظ ان
 الخاص على جميع اشخاص العام كاذب ايجابا وسلبا وعكسهما بالوجهين
 صادق **اول** اراد بالعكس المستوى والقيض وقد تبين ان الكمية والجهة
 قد يحفظ في بعض الصور كما في السالية الضرورية ولا يحفظ في بعض
 الصور كالموجبة الكلية الضرورية واما الكذب فلا يحفظ **لعكس**
 على ما تقدم لان حمل الخاص على جميع اشخاص العام كاذب ايجابا وسلبا
 انه يكذب كل حيوان انسان ولا ينطبق من الحيوان بافان وعكسهما
 ايجابا وسلبا صادق بالوجهين اما الموجبة فان عكسها المستوي **وهو**
 قولنا بعض الانسان حيوان صادق واما السالية فان عكس نقيضها

وهو ليس بعض ما ليس بافان ليس حيوان صادق في المتابعة في الكذب
 غير ثابتة **الفصل في القياس** قولنا شتم فلان اقول يلزم من
 بالذات قولنا ان حبيبته اضطرار اقولنا ان كل انسان حيوان وكل حيوان
 فانه يلزم من نقيضها بالذات ان كل انسان جسم وذلك قياس وهذا
 وكل واحد من القولين مقدمة وهي قضية جعلت خبر قياس واجزائها واحدة
اول لما فرغ من البحث عن القضايا واحكامها شرع في البحث عن القياس
 المركب منها انه المقيد بالكتاب المصدقيات وهو جزء الغرض من هذا العلم
 وعرف القياس بانه قول شتم فلان اقول يلزم من نقيضها بالذات قولنا
 حبيبته اضطرار اقول شامل للموضوع والتخييل كما ان القياس يطلق على الـ
 الذهنية المتألفة باليقاد هنيئا ينادى به الى النتيجة يطلق على اللفاظ **المعمية**
 التي يلزم منها النتيجة وابدوا التامل الامر من فحده متله سابق بل واجب
 شتم فلان اقول احتران من القضية الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس
 وكلف نقيضها وقولنا يلزم من نقيضها بالذات قولنا احتران من اقول التخييل
 شيئا وانما قلنا من نقيضها لا مالا تسو صديق المقدمات بالفعل بل
 بحيث لو صدقت لزوم منها المخط وقولنا احتران من مجموع اي قضيتين

للمسرح



كانتا فانه يستلزم كل واحد منهما ما يعبر بها وقولنا بالذات احتراز
 عما يستلزم النتيجة بواسطة مقدمة محذوفة او رد بها عكس نقضها
 كقولنا الجسم مؤلف وكلما ليس بجاذب ليس مؤلف فانه ينتج قولنا الجسم
 حادث بواسطة عكس نقض الكبرى وعن مثل قياس المساواة كقولنا
 مساوية مساوية فانه ينتج مساوية بواسطة مقدمة محذوفة
 وهي قولنا ومساوية المساوية مساوية وكذا قولنا الدرة في الحقة والحقيقة
 فالدرة في البيت وغير ذلك من النظائر ^{فان} وقولنا بعينه احتراز عن
 قولنا لاشئ من الحجج حيوان وكل حيوان جسم فانه ليس بقياس اذ لم يلزم
 قولنا يكون الحجج موضوعا والجسم محمول مع انه يلزم منه قول اخر وهو
 بعض الجسم ليس بحجج وقولنا اضطراب الاحتراز عن الاقوال التي يلزم منها
 قول لبعض المواد دون بعض كما لو قلنا لاشئ من الفرس انسان وكل
 انسان ناطق فانه يلزم منه قولنا لاشئ من الفرس ناطق ^{بشرى} لكنه
 اذ لو بدلت الكبرى بقولنا وكل انسان حيوان لكننا لا نعلم
 انه ليس بالخطا بل نعلم اننا لا نشترط كون النتيجة ضرورية بل كونها
 ضرورية او فرق ما بينهما وهذا حد شامل لما يكون اللزوم فيه ^{شكلا}

الاول الذي يلزم منه المطلوب ما يباحلها ولما لا يكون بينا كالا شكلا
 الثلثة التي لا تظهر لزوم النتيجة عنها الا بالمرور الى الاول او غيره
 من الطرق مثال القياس قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فانه يلزم
 من وضعهما بالذات ان كل انسان جسم فجميع المقدمات قياس هذه
 نتيجة وكل واحدة من القنيتين مقدمة وهي اعني المقدمة تضمنية
 جزء قياس واجزاء المقدمة محدودة اعني الانسان والحيوان والجسم ^{القياس}
 والقياس بسيط ومركب البسيط اما اقتراني وهو الذي لا يكون النتيجة
 ولا مقابلة ما مذكورة بالفعل فيها واستثنائي وهو ما يقابل ^{القياس}
 منه بسيط كما تقدم مثاله ومنه مركب وهو المشتمل على اقيسة متعددة
 يجعل نتيجة احدها مقدمة في الاخرى الى ان يحصل المطلوب ^{القياس}
 من قولنا كل جرب وكل ب اكل ج اثم نقول كل ج اكل ج اكل ج اكل ج اكل ج
 النتيجة وهي قولنا كل ج اكل ج اكل ج اكل ج اكل ج اكل ج اكل ج اكل ج اكل ج اكل ج
 والبسيط فثمان اقتراني ^{القياس} ولما لا يكون النتيجة ولا نقضها مذكورة فيه
 بالفعل مثل قولنا كل جرب وكل ب اكل ج اكل ج اكل ج اكل ج اكل ج اكل ج اكل ج اكل ج اكل ج اكل ج
 بالفعل في القياس وان كانت مذكورة فيه بالحق واستثنائي

قولنا ان كان آت بـ فـ ذلك آت بـ ينفع في هذه النتيجة جزء من الشرطية
 التي هي مقدمة الاستثنا في في مذكورة بالفعل في القياس او نقول لكن ليس
 جـ درج فليس آت بـ فنقولنا ليس آت بـ ان تقيضه مذكورة في القياس ^{هنا}
 استثناء لا استثناء بل هو حـ الاستثناء **قال** والافتراف قد يتألف من جملة
 ومن شرطيات ومن كليهما وبهذا الجمليات ففقول ما تمثله افتراف
 ونتيجته يشارك كل واحد من مقدمتيه بجزء وكذلك المقدمة متار
 وبهي موضوع النتيجة حدا اصغر ومشاركها فبها مقدمه صغرى ومحوها
 حدا اكبر ومشاركها مقدمه كبرى والمشارك بين المقدمتين حدا اوسط من
 شأنه ان يجمع الحديين ويشقطن بينهما نتيجة واقترا به مع الحديين ^{شكل}
اول الافتراض قد يتألف من الجمليات كما مثلنا في قولنا كل انسان ^{حيوان}
 وكل حيوان جسم وهو المؤلف من جمليات صرفة وبهي القياس الشرطي كما لو
 كل كان آت بـ فـ ودو كل دة وبهذا بالجمليات لها السب ففقول
 ما تمثله في قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم افتراف
 محلي ونتيجته وهي قولنا كل انسان جسم يشارك المقدمة الاولى في الانسان
 والثانية في الحيوان فيشارك كل واحدة من المقدمتين بجزء وكذلك كل

لم يكن مذكورا
 القياس لان

وبهي التباس المحاكاة وقد
 سال في شرطيات محض
 او منها وشرطيات

واحدة من المقدمتين يشارك النتيجة بالجزء الذي يشاركها فيه وبهي
 النتيجة وهو الانسان حدا اصغر ولا بجزء بالنسبة الى محورها وبهي المقدمة
 التي يشاركها فيها فبصغرى وهي قولنا كل انسان حيوان ومحورها هي حدا اكبر
 والمقدمة التي يشاركها فيها فبكبرى وهي قولنا كل حيوان جسم وبهي المشترك
 بين المقدمتين وهو الحيوان حدا اوسط ومن شأنه ان يجمع الحديين ^{صغرى}
 والا كبر نتيجة وهي قولنا كل انسان جسم اي بوجوب انساب الاكبر الى ^{صغرى}
 بالانجاب والسلب والانجاب بالانفا والسلب فاطعا ويشقطن هذا الحد
 الاوسط من بين الحديين وقوله ويشقطن بينهما واقترا الاوسط
 مع الحديين بـ في شكل **قال** فان كان محمول الصغرى موضوع الكبرى فهو
 اول الاشكال وان كان محمولا معا فثانيها او موضوعها فالثالثا وعلى
 عكس الاول ولها **الاول** بعد الاشكال بحسب فيه الاوسط الى الحديين ^{الماز}
 وهي في موضع الاربع لان الحد الاوسط اما ان يكون محمول الصغرى موضوع
 الكبرى وهو الاول او محمولا وهو الثاني كما نقول كل جـ جـ وبـ لا شيء ليس آت
 او موضوعها وهو الثالث كقولنا كل جـ جـ وكل جـ آ او موضوع الصغرى
 محمول الكبرى وهو الرابع كما نقول كل جـ جـ وكل جـ آ **قال** واما يمكن وقوع ^{واحد}

جامعا
 وقع حشوا او ترتيب الكلام
 ومن شأنه ان يجمع من الحديين
 ينتج ويسقط منها

من المحصولات في كل مقدمه فخرين كل شكل ستة عشر وهي ضرورية لبعضها
منج وبعضها عقيم وللاحتاج شرائط وقد يشترك الاشكال في عقيم ^{الموافق}
من سالبين لا يلزم احدهما موجب ومن جزمين مطلقا ومن صغرى سالبة
لا يلزمها موجبة كبراهنجية وهذه المشتركات لوارم الثلاثة الاول ^{يط}
للاخر **اول** فدهفتان القضية المحصورة اما ان يكون كلية وجزمية وعلى
كلما التقديرين فاما موجبة وسالبة فاقسامها اربعة على ما تقدم فاذا
اشتمل القياس على مقدمتين كل واحدة منهما على اربعة اقسام لزم ان يكون
خروج كل شكل ستة عشر من مخرجه لاربعة في قسمها ستة عشر يكون بعضها
منج وبعضها عقيم وللاحتاج شرائط يات وقد يشترك الاشكال لاربعة
في انه لا قياس منها عن سالبين لا يلزم احدهما موجب وهذا العنيد ^{الاخر}
لم يذكره الاول ولا بد منه حصول النتائج عن سالبين اذا استلزم ^{لها}
موجب ومن جزمين مطلقا ولا من صغرى سالبة بسيطة لا يلزمها ^{احد}
كبراهنجية وهذه المشتركات لوارم شرائط الاشكال الثلاثة الاول ^{وط}
للاخر ^ط على ما يات بما ندفع شرطين اخرين يذكروا بعد **قال** ثم لكل شكل ^ط
شرط الاول لاجاب الصغرى وكلية الكبرى وتشادك الثانية في ثا شرطية

بعضها

ويعتصم باختلاف المقدمتين في الكيف بالفعل وبالقوة ويشادك ^{لث}
ايضا في اولها ويعتصم بانه لا بد فيه من كل ويفرد الرابع بعد ^ط
بالثلاثة المشتركة بشرطين عديمين وهما ان لا يجمع السلب ^{الموجبة}
في مقدمتين منعكسة ولا لاجاب المقدمتين لاجابا لا يلزم سلب ^{موجبة}
الصغرى **اول** لكل شكل من الاشكال لاربعة شرائط فاول شرطية
لجاب الصغرى وكلية الكبرى والثانية شرطية اختلاف المقدمتين ^{لها}
والسلب كلية الكبرى فقد شاركت الاولى في ثا شرطية وهو كل الكبرى
واختصم باختلاف كيفا ياب المقدمتين اما بالفعل بان يكون احدهما ^{لها}
موجبة والاخرى سالبة واما بالقوة بان يكونا موجبتين ويلزم ^{احدهما}
سالبة او سالبين يلزم احدهما موجبة فانهما وان لم يختلفا الكيف
فلا لكتهما في قوة المختلفين وهذا ينجم السلب لانك شرط لجاب
الصغرى وكلية احدهما فالشرط موافق للشرط الاول من الشكل الاول
من الشكل الاول واختصم بكلية احدي المقدمتين وللشكل الرابع ^{شرطية}
خمسة احدها ان لا يكونا سالبين لا يلزم احدهما موجبة وثانيتها ^{لها}
ان لا يكونا جزميتين وثالثتها ان لا يكون الصغرى سالبة بسيطة ^{لها}

جزئية وهذه الثلثة هي المقدمة واتباعها عدم استعمال السالبة الجزئية
 غير الخاصية فيدو خاسمها ان يكون المقدمان موجبيين بسيطين
 والصغرى جزئية بل في كانت الصغرى موجبة جزئية كانت الكبرى سالبة
 كلية او موجبة مركبة يستلزم سالبة كلية وبآية بيان موجبة كلية مركبة
 يستلزم سالبة كلية وبآية بيان هذه التناظير في كل شكل **ال** فقتدير
 الفرض والمنهج بحسب البسيط من كل واحد من الاولين اربعة ومن **الثالث**
 ستة ومن الرابع خمسة ولما بحسب التركيب من كل واحد من الاولين
 ثمانية ومن الاخرين اثني عشر **ال** لما شرطنا في الامور الجواب للصغرى
 الكبرى سقط من صغرى وديا السنة عشر اثنا عشر هي الصغرى السالبة كلية جزئية
 مع المحصولات الاربعة وذلك ثمانية والكبرى الجزئية موجبة وسالبة مع
 الموجبيين وذلك اربعة فيبقى المنتج اربعة **والثالث** لما شرطنا فيه اختلاف
 المقدمين وكلية الكبرى سقط منه المقدمان المتفقان بالبسيط والى الجا
 كلية جزئية ومختلفين في الكم وذلك ثمانية اضرب والمقدمان
 المختلفتان كيفاً مع جزئية الكبرى وذلك اربعة اخرى فيبقى المنتج اربعة
والثالث لما شرطنا فيه الجواب للصغرى وكلية احدى المقدمين سقط

الصغريات

الصغريات السالبة مع اية الكبرى انقفت وهي ثمانية والجزئتان مع الجواب
 الصغرى وهو ضربان ففي المنتج ستة **والرابع** لما شرطنا فيه عدم استعمال
 السالبيين والجزئتين والسالبة الصغرى مع الكبرى الجزئية والسالبة
 والموجبين مع جزئية الصغرى سقط عندها احد عشر السالبيين في
 اربعة والجزئتان وهي ثلثة والسالبة الكلية الصغرى مع الموجبة الجزئية
 الكبرى وهو ضرب واحد والسالبة الجزئية مع الموجبة الكلية وهو ضربان
 والموجبتان مع جزئية الصغرى وهو ضرب واحد ففي المنتج خمسة
 هناع بساطة المقدمات امام اعتبار المركبات والمنتج في الاول
 ثمانية لان الاربعة التي مع الجواب للصغرى ينتج مع سلمها اذ كانت
 السالبة مركبة يلزمها موجبة واذا الاربعة التي في الشكل الثاني
 يتعدد فينتج ثمانية ايضا والشكل الثالث يتضاعف فيكون المنتج فيه
 اثنا عشر **ال** لما شرطنا فيه انما هو كلية احدهما لا غير ذلك **الشكل**
 الرابع لان الشرط فيه كلية احدهما فيسقط الجزئتان موجبين وبسائط
 ومختلفين وذلك اربعة فيبقى اثنا عشر **ال** **والسابع** تابعه
 المقدمين في الكم مطلقا والكيف اذ لم يكن جها **ال** **ال** ذكر المقدما

ان النتيجة تتبع اخر المقدمتين لانها فيهما فلا يفتقر عليها وهذا صحيح
 فان احدى المقدمتين اذا كانت جزئية كانت النتيجة كذلك واما في
 فانما يصح لو كانت السوال بسيطة اما اذا كانت مركبة فقد يكون النتيجة
 موجبة واما في الجهة ففقد تفصيل يأتي في المختلطات **قال** فالاول
 عام الاشراج ولا يبيح الثالثة موجبة والثالث كلية والرابع موجبة
اول الشكل الاول يبيح المحصورات الاربع فهو عام الاشراج بالنسبة
 الى المحصورات الاربع واما الثالث فلا يبيح الايجاب وانما يبيح السلب
 والثالث لا يبيح الكلية والرابع لا يبيح الموجبة الكلية وينبج المحصورات
 الثلاثة ما يات به ان ذلك كلية **قال** والقياس منه كامل من الاشراج
 كيعض ضرب شكل الاول ومنه غير كامل يحتاج الى بيان كالثلاثة
 الاخيرة واحوجها الرابع **اول** القياس منه كامل من الاشراج كيعض
 ضرب شكل الاول وهو الذي يكون صغره موجبة فعلية ومنه غير
 يحتاج الى بيان كيعض ضرب الاول وهو الذي يكون صغره ممكنة او سالبة
 مركبة وكلاهما لا يشك في الثلاثة الاخيرة واحوجها الرابع الخالفة اليان
 في كليتي المقدمتين **قال** الشكل الاول ان لم يكن الاصفرا خلافا لاجاب

كلمة

خاتمة

تحت الاوسط او في حكم الداخل ولم يكن الحكم شاملا لجميع الاوسط لم يجب
 ان يفتقر حكم الاوسط اليه **اول** هنا بيان واشتراط شرط الاول اعني
 الصغرى وكلية الكبرى لان الصغرى لو كانت سالبة لم يجب ان يفتقر
 الحكم بالاكبر من الاوسط الى الاصفرا لبيان الذاتين كما نقول لا يفتقر
 بغرض كل فوس حيوان لا يبيح السلب لو قلنا وكل فوس صاهل لم يبيح الا
 ولو كانت الكبرى جزئية جاز ان يكون البعض المحكوم عليه الاكبر غير
 ما حكم به على الاصفرا فلا يلائم الاوسط كما نقول كل انسان حيوان وبعض
 الحيوان فوس والمقصود ان اشار الى اشتراط امر الاول بقوله وان لم يكن
 الاصفرا خلافا لاجاب تحت الاوسط وقوله وفي حكم الداخل اشار الى ان القياس
 وان كانت الصغرى سالبة اذا كانت مركبة يلزمها موجبة باعتبارها ^{يكون} **قال**
 واخلاد باعتبار السلب يكون في حكم الداخل ويكون ممكنة واسار الى اشتراط
 الامر الثالث بقوله ولم يكن الحكم شاملا لجميع الاوسط **قال** والضرب
 من موجبتين كليتين يبيح موجبة كلية كما معناها به او لا وان كانت كليتين
 كبراهما سالبة يبيح سالبة كلية والثالث من موجبتين صغراهما جزئية
 يبيح موجبة جزئية والرابع من صغرى جزئية وكبرى سالبة يبيح سالبة

والجميع يتى وقد اتى المحصولات الاربع فهذا بحسب القول المطلق **الاول**
 باعتبار النظمين سقط اثني عشر علما تقدم في المنتج في الشكل الاول ^{بقه}
 اثنى عشر من موجبتين كلتيهما ينتج موجبه كليهما كقولنا كل ج ب آصح
 وكل منتج كل ج ب آ والثاني من كلتيهما والكبرى سالبة ينتج سالبة كليهما
 كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب آ ينتج لا شيء من ج آ الثالث من موجبتين
 والصغرى جزئية والكبرى كليهما ينتج موجبه جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ج ب آ
 ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب آ ينتج ليس بعض ج ب او اثنان
 هذا السامع يتى بانه وظهر ان هذا الشكل صحيح المحصولات الاربع هذا
 بحسب القول المطلق من غير تفاوت الاشياء من الجهات **قال** واما اذا
 الجهات فقولنا اذا كانت الصغرى سالبة بلوغها موجبه فافترئها مع الكبرى
 ينتج بقوة الاجاب ما ينتج الموجبة **الاول** السالبة المركبة التي يلزمها موجبه
 كالعرضه الخاصه والشرطه الخاصه والوجوديات يجوز استعمالها
 في الشكل الاول لا اشتغالها على عقد الاجاب وسلب والاثنان انا هو باعتبار
 عقد الاجاب وينتج هبوت ما ينتج الموجبه مثلا اذا صدق لا شيء من ج ب
 مادام ج ب لا دائما وكل ج ب آ بالضرورة ينتج كل ج ب آ بالضرورة لان الصغرى

اب ام

ينتج بعض ج ب
 الى ان ينتج
 موجبه كقولنا كل ج ب
 سالبة كقولنا
 الف

مركبه من عقيده عامه سالبة وموجبه مطلقه عامه وهي كل ج ب آ فاذ اجلنا
 صغرى الكبرى ينتج ما قلناه ولما كان الاجاب والسلب هنا قطعيين لان ربط
 محمولات هذه القضايا بالى موضوعاتهما في نفس الامر بما هو بالامكان المثال
 للاجواب والسلب بالوجود المشتمل عليهما كانت مثل هذه اقيسة ولا يخرج
 عن مطلق القياس كون المتأخر **قال** والصغريات العقلية التي تصح
 دخولها في الصغرى في الاوسط ما يجعل مع الكبرى ذاتية ينتج كالكبرى لان الاوسط
 فيها بعض جزئيات الاوسط فحكمة حكمها **الاول** الصغرى في هذا الشكل اما
 ان يكون فعلية او ممكنة واذا كانت فعلية فالكبرى ما ذاتية او وصفية
 فان كانت ذاتية فالنتيجة كالكبرى فانما اذا قلنا مثلا كل ج ب ب آ
 وكل ج ب آ بالضرورة فقد حكمنا في الصغرى بان ج بعض جزئيات ب ب فيصدق
 عليه ما يصدق عليها لان قولنا في الكبرى كل ج ب آ بالضرورة وشامل الكل
 الجزئيات التي من جملتها ج ب فيكون ج ب بالضرورة او هو المطلق **قال** والصغرى
 الممكنة مع الكبرى التي الخالية عن الصدوق والدوام ينتج ممكن لان الاوسط
 غير داخل في الاوسط الا بالوقوع **الاول** الصغرى الممكنة في هذا الشكل ^{هيب}
 جماعة الى انما لا ينتج مطلقا والاهم ان اخيار من هيب الى على اثنانها وتصلية

ان الكبرى اما ان يكون ضرورية مطلقة او دائمة مطلقة ولا ضرورة
دائمة فان لم يكن ضرورية ولا دائمة فالنتيجة ممكنة اما عاندا ان كانت الكبرى
غير ممكنة او خاصة ان كانت الكبرى ممكنة اما اناج الممكنة العارضة لان
الصغرى لو فرضت واقعة لانج القياس كالكبرى لما مر اذا صدقت كما
عاقدين ممكن كانت ممكنة والا كان مالم يكن ممكنا طاقدين وقوع
وهو محتمل يكون فعلية لان الصغرى غير داخل بالفعل تحت الاوسط ولما
اخراج الممكنة الخاصة فلان الممكنة اذا تراكبت مع احد الطرفين في الكبرى
ممكنة عاندا وان تراكبت مع الجزء الاخر اختلف لذلك الجزء في الكيف اختلف
النتيجة الاولى فتتركب منهما ممكنة خاصة **قال** ومع الكبرى الضرورية
او الدائمة ينتج كالكبرى لان مكان الصغرى يقتضي ان لا يكون للاوسط
ذات بغير ذات الا صغرى والكبرى يقتضي ثبوت الاكبر لما هو ذات
فيل انضافه بالاوسط ومعه وبعد فخرج الصغرى الى الفعل بحسب
المحمول يقتضي لردام النتيجة وضوورها لا يقتضيها الا بالقياس الى الفعل
لانه ثابت في نفس الامر قبل حرجها الى الفعل **اول** اذا كانت الصغرى
ممكنة والكبرى ضرورية او دائمة كانت النتيجة تابعة للكبرى لان الصغرى

الممكنة يقتضي عدم المغايرة بين ذات الصغرى والاوسط والا لا يستحال حمل
الاوسط على الاصغر بالاجاب حمل هو هو واذا كانت الذات واحدة فكما
صدق على ذات الاوسط فهو صادق على ذات الاصغر لكن الكبرى يقتضي
الاكبر لما هو ذات الاوسط قبل انضافه بالاوسط ومعه وبعد
ما ينافيه في شرائط الموضوع بالقياس لو داما يكون ثابتا للاصغر كذلك
اذ قلنا لا حرج بالامكان وكلاهما بالضرورة فانه ينتج كل جزء اما الصغرى
لان الصغرى يقتضي اتحاد ذات حرج وب وقد صدق في الكبرى طاقدا
باعتقادات حرج بالضرورة فيصدق النتيجة هذا بالنسبة الى ما في نفس الامر
واما بالنسبة الى الدهن فان فرض وقوع الممكن يقتضي ضرورة النتيجة او
دوامها لانه حرج يصير ذات الاصغر في ذات الاوسط وهذا الاقتضاء
انما هو هذا الفصل الى ان فرض وقوع الممكن اقتضاه ونفس الامر لان
الوقوع دل على ضرورة النتيجة ونفس الامر قبل وقوع الممكن الى الفعل
لم يكن مقتضيا له في نفس الامر استعماله كون مالم يكن ضروري ضروري
على تقدير وقوع الممكن الذي لا يستلزم المحم **قال** والوصفات اذا
ما جدي المقدمات سقط اعتبارها في النتيجة لسقوط ما يتعلق بها

اعني الاوسط **اول** اذا كانت احدي المقدمتين وصفية اما الصغرى
او الكبرى سقط اعتبارها في النتيجة كقولنا كل متحرك متغير مادام
وكل متغير جسم فانه يتبع كل متحرك جسم غير متغير بالوصف ولكن اذا
فلنا كل انسان نام وكل نام ساكن مادام ناما فانه يتبع كل انسان ساكن
من غير اعتبار الوصف والسبب ان الوصف مغلق بالاوسط والاول
ساقط في النتيجة فيسقط ما يتعلق به اما اذا اعمت فان استلزمنا الدوام
انجبت كالمقدمتين او تابعة لاحصل الوصفين **اول** اذا كان
اعتبار الوصف ثابتا في المقدمتين معا كانت النتيجة وصفية ثم الرضا
ان اتفاقا كالمشرط طين والعقيق كانت النتيجة تابعة لها وان اختلفا
والعقبة كانت النتيجة تابعة لاحصل العقيقين **الاول** كل جرب بالضرورة
مادام جرب وكل جرب بالضرورة مادام جرب فانه يتبع بالضرورة كل جرب مادام
لان ان ضروري لوصف الماء الضروري لوصف الخبز فيكون ضروريا
لوصف جرب لان الضروري للضروري ضروري مثال الثاني اذا بدلت
او الكبرى الصغرى بعقبة بان حذفنا فيها الضرورية فان النتيجة عقبة لان الماء
للضروري دايما والضروري للدايم دايما ولو قيل هنا بان النتيجة ضرورية

كلم

وقبه كان جيدا **قال** وكذلك ان استلزمنا الكبرى فقط **اول** اذا
الكبرى فقط الدوام دون الصغرى كانت النتيجة وصفية ايضا تابعة
لاحصل الوصفين اعني وصف الصغرى مخلو عن الدوام كما لو كانت
مطلقة وصفية كقولنا كل جرب حين هو جرب والكبرى عريضة كقولنا كل
مادام جرب فان النتيجة مطلقة وصفية وهي قولنا كل جرب حين هو جرب لان
الشيء الثابت بعينه اعني وصفه لا يمتنع ان كان كانت الكبرى مشروطة
كانت النتيجة كذلك لان الاكبر ضروري لوصف الاوسط والثابت لوصف
الاوسط فيكون الاكبر ثابتا لوصف الاوسط وكقولنا ان النتيجة هنا ضرورية
وصفية كان جيدا **قال** اما ان استلزمنا الصغرى وحدها **اول**
احديهما سقط اعتبار الوصف كما ان اختلفا في الوقت **اول** ان استلزمنا
الصغرى وحدها الدوام دون الكبرى كما نقول كل جرب مادام جرب
بآحين هو جرب او لم يستلزم احديهما كقولنا كل جرب حين هو جرب
وكل جرب آحين هو جرب فان الوصف يسقط اعتبارا في النتيجة لاحتمال
ان يكون الوقت الذي حصل الاوسط للاصفية غير ذلك الوقت
حصل الاكبر للاوسط فيه لان الصغرى دلت على حصول الاوسط الدائم

الاضحى جميعا هو الوصف
مادام وصف الاصفية

والكبرى ^{فلا يلزم} ان يحصل الاكبر لذات الاوسط حتى يحصل وصف ^{فلا يلزم} الاوسط
 حصول الاكبر لذات الاوسط حتى يحصل وصف ^{فلا يلزم} الاوسط
 لذات الاوسط حتى يحصل وصف ^{فلا يلزم} الاوسط
 هو وقت حصول وصف الاوسط فذلك غير معلوم فيكون النتيجة مطلقة
 ان كانت المقدمات فعليتين وممكنة عامة ان كانت احداهما او كلاهما
 ممكنة وصفية **قال** والصغرى الدائمة والصغرى مع الكبرى
 والمشرطة العامتين يتبعان دايما ان لم يعم الصغرى المقدمات وصغرى
 ان عمت **اول** اذا كانت الصغرى دائمة وصغرى دالة والكبرى مشروطة
 او عتبة عامة كانت النتيجة دائمة ان حصلت الصغرى بلحدي المقدمات
 او انفتحت منها وصغرى دالة ان استزكت فيها مثاله اذا قلنا كل ج ر ب بالصغرى
 وكل ب ا بالصغرى ما دام ب فالنتيجة ضرورية وهي كل ج ا بالصغرى
 لان الاكبر ضروري لوصف الاوسط الصغرى لذات الاوسط فيكون
 ضروريا لذات الاوسط فكان الصغرى ضرورية للصغرى اما اذا كانت
 دائمة فالنتيجة دائمة سواء كانت الكبرى مشروطة او عتبة ^{لما}
 او الدائم للدائم دايما وكذا لو كانت الصغرى ضرورية والكبرى عتبة ^{لما}

لصغرى دايما **قال** وهما ايضا قضان الكبرى العربية والمشرطة الخاصتين لان
 الكبرى تقتضي دوام الوصف للوضوع في الاوسط لذات كليا والصغرى
 ودائمة بعض الصور فان استخرج منها انفتحت **قال** الصغرى ضرورية او
 في الشكل الاول لا يحصل منها ومن المشرطة الخاصة والعربية الخاصة قياس
 صادق المقدمات بل يتناقض الصغرى والكبرى مثاله اذا قلنا كل فلان
 متحرك دايما وكل متحرك متغير مادام متحركا لا يماضد حكما والصغرى
 بدوام وصف الاوسط اعني المتحرك في الكبرى حكما بدوام الاكبر وهو
 مادام وصف المتحرك لا يماضد حكما بدوام المتحرك لانه لو دام لدام
 وصف المتغير لانه بدوام وذلك تناقض ظاهر فان استخرج منها كبرى
 النتيجة دائمة لا يماضد اما الدوام فيها اعتبار انضمام الصغرى الدائمة او
 الى العربية العامة التي اشتملت عليها الكبرى ولما لا دوام فلا انضمام ^{منه}
 الدائمة والصغرى الى المطلقة العامة المتخالفة في الكيف للعربية العامة
 واعلم ان فخر الدين الرازي حيث وقف على كلام ابي علي في قوله لا يحصل ^{منها}
 قياس صادق المقدمات وكان صحيحا توهم في القياسية عنهما بين المقدمات
 مطلقا فحصل له من هذه ذلك الشك في كل قياس كبراه محتملة لا دوام ^{منها}

دائمة ولا يلزم من نفي القياس الصادق المقدمات نفي مطلق القياس **قال**
 وان احتملت الكبرى الدوام او الضوروة مع ذلك حملت عليهما تعاد الى ^{قتران}
 من الدوام او الضوروة **القول** اذا احتملت الكبرى الدوام او الضوروة مع
 ذلك اى مع احتمال اللادوام كما اذا كانت مشروطة عامة او مرفقة عامة
 فانها يحمل على الدوام او الضوروة لانها لو حملت على اللادوام لزم التناقض
 فوجب حملها على الدوام لا ما فرضت باصدق الصغرى فلو لم يحمل الكبرى
 على الدوام لزم **الحال** الشكل الثاني ان تفقت مقدمته في الكيف ^{مختلفا}
 بحيث يصدقان معاً لم يعرف حال إحدى النتيجه متباينان بالسلب
 المتداول وسط ام متلاقيان بالاجاب **القول** قد بينا ان في نقطة فاشاج
 الشكل الثاني بحسب الكيف والكم امران احدهما اختلاف المقدمتين بالاجاب
 والسلب بحيث لا يمكن صدقهما والثاني كلية الكبرى اما بان الشرط الاول
 فلا ينفك وانفقتا بالكيف واختلفتا فبذلك فاما بان الشرط الثاني
 لم يعرف حال إحدى النتيجه متباينان بالسلب وقد شملها الحكم ^{سط} بالاطق
 او متلاقيان بالاجاب بانه ان يصدق قولنا كل انسان حيوان وكل
 حيوان وهو متلاقيان بالاجاب يصدق قولنا كل انسان ناطق ولو قلنا

في الكبرى

في الكبرى وكل فرس حيوان كانا متباينين شملها الحكم بنيت الحيوانية لهما
 يصدق لا شئ من الانسان بغيره ولذلك يصدق لا شئ من الانسان بحر ولا
 من الانسان بحر ولا شئ من الحيوان بالاجاب لو قلنا في الكبرى ولا شئ من الفرس بحر كان
 السلب اذا اختلفت كبرييه النتيجه من صوره واحدة لم يتعين الاجاب ^{والسلب}
 في المادة الجهولة فلا يكون قياسا وكذلك لو اختلفا بالكيف مع امكان اجتماع
 الاصغر والاكبر وذلك اذا كانت المقدمتان مطلقتين او ممكنتين ^{مختلفا}
 منهما كما تقول لا شئ من الانسان بكتابة كل ناطق كاتب ولو قلنا في الكبرى
 من الفرس بكتابة كل ناطق كان النتيجه في المادة الاولى بالاجاب في الثانية السلب فلا
 يتعين النتيجه فلا اشاج **قال** وان اختلف الوسط ببعض الاكبر لم يعرف
 ايضا حال الاصغر متباين لذلك البعض ام ملاق لبعض الذي لم يتعلق
 الحكم به اما اذا حصل الشرطان اختلفا سالبين **القول** هذا بيان اشراط
 الثاني وهو كلية الكبرى فانها لو كانت جزئية لم يعلم حال طرف النتيجه
 متلاقيان ام متباينان لان الكبرى الجزئية مع الصغرى الكلية انما يدل
 على المتفاوت بين الاصغر وبين الاكبر المذكور ولا يدل على المتفاوت بين
 الاصغر والبعض الاخر من الاكبر الذي لم يذكر ولا يدل على المتفاوت ^{مختلفا}

الاختلاف الموجب للعمم مثلا انه يصدق كل انسان ناطق وليس كل حيوان
 ناطق والحق لا يجازي ولو قلنا في الكبرى وليس كل حيوان ناطق كان الحق السلب
 ويصدق لاشئ من الانسان بفرض وبعض الحيوان فليس والحق لا يجازي
 في الكبرى وبعض الصاهل فلو كان الحق السلب مع الاختلاف انا
 مع حصول الشرطين فانها يتحان سالبه لوجوب استعمال مقدمه
 فيد والنتجه تتبع الاخرى بحقيقه ان الاوسط اذا ثبت لاحد الطرفين
 عن الاخر كان بين الطرفين متباينه قطعيه **اول** فالغريب الاول من كليتي
 صغرها سالبه يتبع مثلها والثالث من صغرى موجبه جزئيه يتبع جزئيه
 والرابع من صغرى سالبه جزئيه يتبع مثلها **التي** طوي من شرائط الامران
 ان المتبع هذا اربعة اغريب لا عبر على ما تقدم الاول من كليتي صغرها موجبه
 كقولنا كل انسان ضاحك ولا شئ من الغرس ضاحك يتبع سالبه كلي
 من الانسان بفرض والثاني من كليتي صغرها سالبه يتبع سالبه كلي
 لاشئ من الغرس ضاحك وكل انسان ضاحك يتبع لاشئ من الغرس كقولنا
 الثالث من صغرى موجبه جزئيه وكبرى سالبه كلي يتبع سالبه جزئيه
 كقولنا بعض الحيوان ضاحك ولا شئ من الغرس ضاحك يتبع بعض

موجبه جزئيه كقولنا ان بعضا من الغرس
 ان بعضا من الغرس ضاحك
 ان بعضا من الغرس ضاحك

الحيوان

ليس بعض من الرابع من صغرى سالبه جزئيه وكبرى موجبه كلي يتبع سالبه
 كقولنا بعض الحيوان ليس ضاحك وكل انسان ضاحك فبعض الحيوان
 باسنان **قال** وبيان الاشاجع بعدما تقدم بان تعكس كبرى الاول والثاني
 من الغريب فانه جازع الى الشكل الاول وفيه مقدمه الثاني بعد عكس
 صغره ثم يتعكس النتيجة **اول** لما كانت قريين هذا الشكل غير واحد الاشاجع
 ولا باقي الاشكال الصحيح الى البيان وطرفه بعدما تقدم من وجوب
 ما بين الطرفين اللذين ثبت لاحدهما الاوسط واشغى عن الاخر لثبته الفكر
 والخلف والافتراف من ان الغريب الاول والثالث يرتدان الى الاول بعكس
 كبرها او يتحان لما يتبع الاول والغريب الثاني بعكس صغره ثم يعكس
 بان يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ويتبع ما يتبع الاول
 النتيجة **قال** واما الرابع فيانه بالافتراف وهو ان يعكس بعض
 الذي ليس اوسط فرضا ويجمعه باسم فيكون لاشئ من ذلك المسمى
 والكبرى كل اكل اوسط فيصير الغريب الثاني بعينه ولا يتبع لاشئ من
 المسمى باكثر ولكن بعض اصغر وهو ذلك المسمى يتبع من باع الاول ما في
اول الغريب الرابع من هذا الشكل لا يمكن بانه ما يعكس الصغرى

جزئيه

المباينه

بعكس

الاصغر

الاسمى

ذلك

عنه

سالية جزئية لا يمكن والكبرى موجبة كلية بفكر جزئية ولا قياس عن جزئيات
 بل طريقة الافتراض والخلف اما الافتراض فيختص بما يكون احدى المقدمات
 جزئية فانما اذا قلنا ليس كل جرب وكل آت يفرض الجيم وهو البعض الاصغر
 الذى ليس باوسط شيئا معينا ونعمية باسم ولكن قد يكون لاشئ من ذلك
 المسمى اعنى آت باوسط اعنى آت حتى يصدق لاشئ من جرب والكبرى كل اكبر
 اوسط اعنى كل آت فبصير الضرب لاشئ من هذا الشكل فينتج لاشئ من ذلك
 المسمى اكبر اعنى لاشئ من آت او لى بعض الاصغر هو ذلك المسمى اعنى بعض
 جرب فينتج لاشئ من هذه النتيجة حتى ينتج بعض جرب ليس من رابع الشكل
 وهو **المطال** **قال** وبما تخلف في الجمع وهو ان يقول ان لم يكن النتيجة
 حقه فنتقيضها حتى ونضيف التقيض الى الكبرى الغربية ينتج من احد جرب
 الاول نقيض صغرها فيكون باطلا وعلية وضع نقيض النتيجة ^{في حقه}
 هذا بالقول المطلق **اول** طريق الخلف عام في جميع الضروب بخلاف
 العكس المختص بما يعكس من المضمايا والافتراض المختص بما يكون فيه
 جزئية وهو ان ياخذ نقيض النتيجة وبقيتها الى احد المقدمات
 ما يتناقض الاخرى وهو محال من فرض نقيض المطالبة الضارب ^{للمنتج}

اذا صدق

اذا صدق كل جرب ولا شئ من آت لولم ينتج لاشئ من جرب الصدق نقيضه وهو
 بعض جرب فينتج لاشئ من الكبرى القياس الكبرى ينتج ليس بعض جرب وهو ^{بناقض}
 كل جرب الصغرى هـ وكذا في باقى الضروب هذا بالقول المطلق ^{يعنى}
 اذا اعتبرنا المقدمه ان بحسب الكم والكيف مطلقا من غير اعتبار الجهة ^{ولما}
 باعتبار الجهة فينتج طولها با باقى **قال** ولما باعتبار الجهة فالاختلاف ^{المقد}
 في الجهة بحيث لا يمكن ثلاثة حدى النتيجة بالاجابا المحركة والمطلقة ^{والحرية}
 والمشرطة كلها مقيدة بالخاصة مع الضروية صغرى او كبرى ^{مختلفة}
 الكيف ومتفقتاى ان تحت ضرورية **اول** اذا كانت احدى المقدمات ^{اوسمة}
 ضرورية والاخرى ممكنة خاصة او مطلقة خاصة او ضرورية خاصة ^{مختلفة}
 خاصة كانت النتيجة ضرورية سواء اتفقت مقدمتها في الكيف او ^{او}
 في لا المقدماتى اختلقتا في الجهة بحيث لا يمكن ثلاثة حدى النتيجة ^{بالاجا}
 فلا اعتبار في الاختلاف بالكيف مثلا اذا صدق كل جرب بالاطلا ^{بالمجا}
 الخاص ولا شئ من آت بالضرور ان ينتج لاشئ من جرب اما بالضرور ^{بالمجا}
 الكبرى والخلف على ما تقدم مثلا فيما اذا اتفقتا اولنا كل جرب ^{بالمجا}
 بالاطلاق الخاص وكل آت بالضرور فانه ينتج لاشئ من جرب بالضرور ^{بالمجا}

لأن الصغرى دلت على ثبوت ب لكل جزأ بالضرورة والكبرى دلت على ثبوت ب لكل أ بالضرورة فضرورة الأوسط ثابتة لأحد الطرفين ومنتهية بينهما مباينة ضرورية وكذا إذا كانت الضرورية صغرى **قال**
وان كانتا بحيث لا يتلاقيان أبدا كالوجودية والخاصية مع الدائمة على الوجه كلها المنجته دائمة وهناك يصير الفرض والمنجته ثمانية النتائج المنفصلات **أول** إذا كانت المقدمتان بحيث لا يتلاقيان أبدا كالوجودية الدائمة والخاصية والوقعية مع الدائمة المطلقة فالنتيجة تكون دائمة سواء كان صغرى أو كبرى اختلعت المقدمتان أو اتفقتا فيه واليه أشار بقوله على الوجه كلها أما مع الاختلاف فبالخلف والعكس والافتراف هو ظاهر مثل قولنا كل جرب لادائما ولا شيء من آب دايما وأما مع الاتفاق فلان إحدى المقدمتين يقتضي دوام الأوسط لأحد الطرفين والأخرى يقتضي لادوامه للأخر فبينهما مباينة دائمة كقولنا كل إنسان متحرك لادايما وكل ذلك متحرك دايما ينتج لا شيء من الإنسان بفلك وكذا قولنا لا شيء من الإنسان يساكن لادايما ولا شيء من الفلك يساكن لادايما وحيث يكون الضرور والمنجته والشكل الثاني

ثانيه لسقوط اعتبار اختلاف المقدمتين في الكيف **قال** فان كانتا بحيث يمكن تلاقيهما كالممكنة والمطلقة بسبطين ومخلوطتين لم ينتج لعدم الشرط الأول **أول** إذا كانت المقدمتان بحيث يمكن تلاقي حديهما أعني الأصغر والأكبر القريبين سواء احتضنت المقدمتان أو اتفقتا لأن الشرط الأول وهو اختلاف المقدمتين بحيث لا يمكن تلاقي حديهما ليس بحاصل فلا يحتاج وذلك في التقضايا التي لا يعكس سوابها كالملكيات والمطلقات والوجوديات والوقعية لا يمكن صدق سلب الخاصية الممكنة من الشيء بالإمكان وثبوتهما كذلك مع امتناع سلب الشيء عن نفسه **قال** والوصفيات المختلفة الكيفية ينتج وصيغة تابعة للمقدمتين حال البساطة والاختلاف حال الاختلاط فلا يخفى **أول** والوصفيات المختلفة الكيفية لا تختلط بعضها مع بعض أما ان يكون الاختلاط من الوصفيات المختلفة الكيفية المنتجة أو لا يكون فان كان الأول فهو المختلط من المشتركين والعرضيين ويكون النتيجة هنا تابعة للمقدمتين في الجهة ان اتفقتا والآخر منهما ان اختلفتا النتائج **الثاني** فهو عقيم لأنما استثنى ونحن نقصد ذلك فقول المقدمتين مشتركين وطبيعي عامين والنتيجة مشتركة عامة لأن الأوسط ثابت لأحد

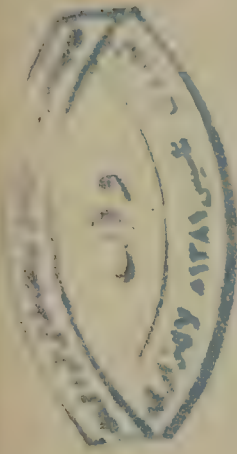
بالفهم مشتق عن الخبر بالتميز بينهما مباينة ضرورية وإن كانتا عريفيتين كانت
عريفية لأن دوام الأوسط لحد الطرفين ودوام سلبه عن الآخر يدل على دوام
سلب أحد الوصفين عن الآخر وإن كانتا عريفيتين مباينة ضرورية وشروطها
التي هي عريفية وإن كانتا المقدمتان وصفتين مباينة ضرورية فيها انتماء
الموضوع إلى الموضوع بحسب الذات إيجاباً وسلباً من غير التفات إلى
الموضوع إيجاباً وسلباً بحسب الوصف فلا يخفى أن ما ان كانا عريفيتين مباينة
الوصف في الكبرى معنى الجمع أو صلتى الجمع فإن كان الأول انتماء
ممكنة أن كانت الصغرى ممكنة والأولى كذلك كالممكنة العامة
الصغرى مع الشرطية العامة المختلفتين بالكيفية الكبرى إذا لم
فيها الضرورة بحسب الشرط بل نظر إليها من حيث هي كانت متناقضة
للممكنة للناقض من الممكنة العامة والضرورة المختلفتين بالكيفية
كل جرب بالامكان العام ولا شيء من آيات بالضرورة ما دام أنه
ينبغي لشيء من آيات بالامكان بعكس الكبرى ولا بد لو لم يصدق
بعض جرب بالضرورة وإذا انتمى إلى الكبرى اتبع مباينة الصغرى
ولو كانت الكبرى موجبة أمكن مباينتها بالخلاف ولو كانت الكبرى
لم يكن منافية للصغرى الممكنة فلا يحصل منها نتيجة على ما يأتي ولهذا
قال لامع العرفية وكذلك إذا كانت الصغرى وجودية والكبرى
سواء اتفقتا كقولنا كل جرب لا دأباً وكل آيات مادام أو اختلفتا

بقي القيد النتيجة **الاول** الصغريات الذاتية هي التي يعتبر فيها انتماء
الموضوع إلى الموضوع بحسب الذات إيجاباً وسلباً من غير التفات إلى
الموضوع إيجاباً وسلباً بحسب الوصف فلا يخفى أن ما ان كانا عريفيتين مباينة
الوصف في الكبرى معنى الجمع أو صلتى الجمع فإن كان الأول انتماء
ممكنة أن كانت الصغرى ممكنة والأولى كذلك كالممكنة العامة
الصغرى مع الشرطية العامة المختلفتين بالكيفية الكبرى إذا لم
فيها الضرورة بحسب الشرط بل نظر إليها من حيث هي كانت متناقضة
للممكنة للناقض من الممكنة العامة والضرورة المختلفتين بالكيفية
كل جرب بالامكان العام ولا شيء من آيات بالضرورة ما دام أنه
ينبغي لشيء من آيات بالامكان بعكس الكبرى ولا بد لو لم يصدق
بعض جرب بالضرورة وإذا انتمى إلى الكبرى اتبع مباينة الصغرى
ولو كانت الكبرى موجبة أمكن مباينتها بالخلاف ولو كانت الكبرى
لم يكن منافية للصغرى الممكنة فلا يحصل منها نتيجة على ما يأتي ولهذا
قال لامع العرفية وكذلك إذا كانت الصغرى وجودية والكبرى
سواء اتفقتا كقولنا كل جرب لا دأباً وكل آيات مادام أو اختلفتا

إذا كانت كبريتها وصفتها من غير
فيها من غير أن يكون الموضوع هو

كما لو كانت احدهما سالبة فانه يتبع مطلقا عامة سالبة امام مع الا
 فظاهر وامام الاتفاق فلان الوجوه موجبهها وسالبتها متلا
 فماتان الجنان متافقان اذ لم يعتبر الدوام في الكبرى بحسب الوصف
 وانما اتبع مطلقا بالخلف فانه لو لم يصيدق لاشي من جهة الابلال لا لصدا
 بعض ج ادا ما فاذا انضم الى الكبرى اتبع ما بنا فنحن الصغرى ولا يكون
 الشبهة تابعة للكبرى في الضرورة والدوام لان المتباين بين الصغرى والكبرى
 يعمل ان لا يكون واجبا في الكبرى المشروطة ولا دايا في الكبرى العرفية
 كما انه يصيدق كل انسان كاتب بالاطلاق ولا شيء من ساكن اليد بكاتب ادا
 ساكن اليد فانه يتبع لاشي من الانسان فبما ان اليد بالاطلاق لا دايا وكذا
 لو اخذت الصغرى في هذا المثال ممكنة والكبرى مشروطة لا يتبع ضرورة
 لان الدوام بحسب الوصف والضرورة بحسبه لا يستلزم الدوام وكذا
 بحسب الذات يجوز انقطاع الوصف عن الذات كما كانت في هذا المثال
 هذا اذا كانت الصغريات مطلقة وان قيدت بوقت معين او غير معين
 بقي القيد في النتيجة كما تقول كل انسان متحرك اليد وقت كتابة ولا شيء
 من الناس متحرك اليد مادام نائما فانه يتبع لاشي من الانسان بنام وقت كتابة

لان الاصغر اذا ثبت له الاوسط في وقت معين وانقضى من الاكبر مادام متحرك
 بالعنوان كان الاكبر الموصوف بالعنوان متيقنا عن الاصغر في ذلك الوقت
قال وان كانتا ممكنتي الجمع لم يتبع **الاول** هذا هو القسم الثاني من اختلاف
 الصغريات الذاتية والكبريات الوصفية وهو الذي يمكن اجتماع الجهتين
 فيه فيجوز نسبة الاوسط بالاجاب الى شيء بجهة احدى المقدمتين ونسبة
 اليه بالالب بجهة المقدمة الاخرى كالصغرى الممكنة مع الكبرى العرفية
 كما تقول لاشي من ج ب بالامكان وكل آت مادام آفانه لا يتبع لاشي
 الاول اعني اختلاف المقدمتين بحيث لا يمكن الجمع بينهما فانه يصيدق لاشي
 من الكاتب متحرك اليد بالامكان وكل انسان كاتب متحرك اليد مادام انسانا
 كاتبنا لا يتبع لاشي من الكاتب بالانسان كاتبنا لان كل كاتب هو انسان بالضرورة
قال وكذلك ان كانت الوصفية صغرى والذاتية كبرى فان الكاتب
 متحرك مادام كاتبنا والانسان ليس متحرك مطلقا وسلب الانسان
 عن الكاتب متنع **الاول** اذا كانت الوصفية صغرى والذاتية كبرى
 لم يتبع شيئا بشرط ان يكون الكبرى من القضايا التي لا يعكس سورها
 كالامكانات والمطلقات فانه يصيدق لكل كاتب متحرك اليد مادام كاتبنا



من ان لا يخرج بالاطلاق ولا ينفع

ولا ينفع من الانسان بجرك بالاطلاق ولا ينفع لاشئ من الكاتب باثبات كل
 كاتب انسان بالضرورة وذلك من حيث انه يجوز ان يكون ذات الاصغر
 واحدة والوصفان ثابتان لها غير طغيان احدهما يدغم لها بدوام
 الاخر لا مطلقا فلا يصدق سلب الذات من نفسها **قال** والكبرى الدائمة
 بدوام الوصف ون الذات ينفع اي صغرى انقفت مطلقا عامة
 لان الشبهة الدائمة الموجبة يكذب معها فصدق نقيضها **الاول** اذا كان
 الكبرى منسوبة خاصة او عريضة خاصة فانما ينفع مع اي صغرى انقفت
 مخالفة لها في الكيف مطلقا عامة كما نقول كل جرب بالاطلاق ولا
 من آب مادام الادايا فانه ينفع لاشئ من جرب بالاطلاق والاصدق
 بعض جرب ادايا وهو نياضق لاشئ من آب مادام الادايا الكبرى **عليه**
 من ان الصغرى الدائمة مع الكبرى العريضة الخاصة في الشكل الاول **عليه**
 على الصدق وقد فرضنا صدقا لكبرى فيكذب هذه الدائمة فصدق
 نقيضها اعني الشبهة المطلوبة ولان الكبرى دلت على ان وصف
 ليس بدوام لاشئ من الذات فلا يكون دايما للاصغر **قال** ولا ينفع هذا
 غير محتملة للضرورة اصل الاحتمال ثابن الحيز في كل حال **الاول** قد

عليه

لا ينفع

ما تقدم ان يتنازع هذا الشكل محتملة للضرورة ولا ينفع قضية مركبة مفيدة با
 اوبا للدوام لاحتمال ثابن حدى الاصغر ولا الكبرى في كل حال فلا يصدق **قال** الكبرى
 في الاصغر **قال** الشكل الثالث ان كان الاصغر خارجا عن الاوسط والاعلى
 اما خارج عنه بالبعض لاحتمال العموم موجبا اوبا لكل مسئلة ما لم يعرف
 متلافيا خارجا ام متباينان **الاول** فذكرنا فيما تقدم ان شرط اشراج
 هذا الشكل بحسب الكم والكيف امر ان احدهما ايجاب الصغرى والثاني كلية
 احدهما بيان الاول لانهما لو لم يكن موجبة كانت سالبة ويكون الاصغر
 خارجا عن الاوسط فالكبرى اما سالبة او موجبة فان كانت سالبة
 الاختلاف الموجب للعدم وهو توافق الطرفين ثارة وتباينهما اخرى ما توافق
 فانه يصدق قولنا لاشئ من الانسان بغير من لاشئ من الانسان بصبا
 ولما التباين فكل اولنا الكبرى بقولنا ولا شئ من الانسان بجاد
 والحق لاشئ من الفرس بجاد وهذا القسم لم يذكره المصنف هنا لانه ذكر في
 وان كانت موجبة حصل الاختلاف ايضا اما مع التوافق فلا يصدق
 لاشئ من الانسان بغير وكل انسان حيوان والحق كل فرس حيوان **عليه**
 الاكبر وهو الحيوان خارج عن الاصغر وهو الفرس بالبعض لانه عام منه

واما مع الثباين فلا يصدق لاشئ من الانسان بجماد وكل انسان حيوان
والحيوان لاشئ من الحيوان بجماد فلهما الاكبر وهو الحيوان ان خارج عن الاصغر
وهو الجماد بالكل ومع حصول هذا الاختلاف لا يعلم حال الطرفين مثلا
خارجا ام متباينا فلا اشاج **قال** وان كانت القرينة من جنسيتين
لم يعرفنا هل اتخذ الجران المحكوم عليهما من الاوسط ام افترقا **الاول**
هذا بيان اشتراط الامر الثاني وهو كلية احدي المقدمتين فانما لو كانتا
جزئيتين لم يعلم هل اتخذ الجران المحكوم عليهما من الاوسط ام افترقا
فيحصل الاختلاف الموجب للتعلم اما التوافق فكذا يصدق قولنا بعض
بعض الحيوان انسان وبعضه ناطق واما الثباين فكما لو بدلتا الكبرى
بعض الحيوان ونسختي القرينة الاولى اتخذ الاوسط بينهما وفي الثانية افترقا
قال ولما لم ينفذ هذا الشكل الملاقي او متباينا عند الاوسط فقط
ولم يفرق لانه لم ينفذ كلي **الاول** لما كان الاوسط ههنا موضوعا في
وحاذا ان يكون المحمول اعم من الموضوع وان يكون مساويا جازان يكون
محمول الصغرى اعم من موضوعها وان يكون موضوعها مساويا لمحمول
او صغرها واما به معانته اندماج نوعين تحت جنس فخر جازان يكون

محمول الصغرى اعم من محمول الكبرى فلا يصدق ان يجابه ولا سلبه كلي بل جزئيا
كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولا شئ من الانسان يعرف شئ
نتائج هذا الشكل كلها جزئية **قال** فالصغرى الاولى من كليتين موجبتين
كل انسان حيوان وكل انسان كاتب والثاني من كليتين كبيراهما سالبة **الثالثة**
من موجبتين صغرها جزئية والرابع من موجبتين كبيراهما جزئية **الخامس**
من صغرى موجبة وكبرى سالبة جزئية والسادس من صغرى
وكبرى سالبة **الاول** المبتغى بمقتضى الطرفين هذه الستة ما تقدم
موجبتين كليتين ينفذ موجبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان
ناطق ينفذ بعض الحيوان ناطق ولا ينفذ كلية لاحتمال كون الاصغر حسيبا
للاوسط والاكبر فصله كما في هذا المثال الثاني من كليتين كبيراهما سالبة
سالبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان يعرف شئ
بعض الحيوان ليس يعرف ولا ينفذ كلي لاحتمال كون الاصغر حسيبا
للتحديد لا جزئية لهذا المثال واذا لم ينفذ هذا الصغرى ان الكلي لم
البيان ما تقدم ولانه لو انجذ العام لانتجته الخاص الثالث من موجبتين
صغرها جزئية ينفذ موجبة جزئية كقولنا كل بعض الحيوان انسان وكل حيوان

كليه
 جسم ينشأ من الانسان جسم الرابع من موجيبي والكبرى جزئية والصغرى
 ينشأ موجيبي جزئية كقولنا كل حيوان حاسس بعض الحيوان انسان ينشأ من الحساس
 انسان الخامس من صغرى موجيبي كليه وكبرى سالبة جزئية ينشأ سالبة جزئية
 كقولنا كل حيوان حاسس وليس كل حيوان باذن فليس كل حاسس انسان الذي
 من صغرى موجيبي جزئية وكبرى سالبة كليه ينشأ سالبة جزئية كقولنا بعض
 انسان ولاشي من الحيوان يحجب بعض الانسان ليس محجوب **قال** وبان الاشراج بعد
 ما ما يمكن الصغرى اذا كانت الكبرى كليه وبالقلب وعكس النتيجة اذا كانت
 جزئية معكسه **اول** بان اشراج الشكل الثالث بعد ما مر وجوب الملافا
 الجزئية بين الطرفين عند حصول الشطرين او المباينة الجزئية امر ثلثة احدها
 العكس وهو اما في الصغرى وهو في كل قولية كبرها كليه وهي الاول والثاني
 والثالث والسادس فانا اذا عكسنا الصغرى الاول صارت القرب من الشكل الاول
 فانه يصدق بعض الحيوان انسان في عكس كل انسان حيوان ونضمه الى الكبرى
 فيعبر القرب من الشكل الاول وينشأ ما ينشأه وكذا با في الصغرى ولما في الكبرى
 فهو في القرب من الاشراج جزئية موجيبي كقولنا في الصغرى الرابع بعض
 حيوان في عكس بعض الحيوان انسان ثم قلب المقدمتين فيجعل عكس الكبرى

في الصغرى
 والصغرى كبرى فيرتد الى الاول ابقه فينتج ما ينتج ثم بعكس النتيجة وهذا يمكن
 الخامس لان الكبرى سالبة جزئية الا اذا كانت احدى الخاصتين حتى يصح
 وجعلها صغرى **قال** او بالافتراس كيف كانت فتسمى البعض من الاوسط
 ليس باكبر مثلا باسم فيكون كل ذلك المسمى اوسط وكل اوسط اصغر وينشأ من
 ان كل ذلك المسمى هو الاوسط وكان لا شيء منه باكبر فينتج من ان الصغرى
 ما يريد **قال** هذا بيان الثالث الاشراج وهو الاقتران في كل قولية فيه
 مقدم منها جزئية واكثر الصغرى وحيثما جاء اليها الخامس لعدم نالها العكس
 فان صغرها ينعكس جزئية وكبرها لا عكس لها بل طريقه الاقتران من ان اذا
 كل ج ب وليس كل ج ا ينشأ ليس كل ب ا لانا اذا فرضنا البعض من الاوسط
 ليس باكبر اعني ج الذي ليس شيئا معينا وصميناها باسم وليكن فيكون ذلك
 المسمى اوسط اعني كل ج وكل اوسط اصغرا عن كل ج ب فيصدق ان كل ج
 المسمى اصغر فكل ج ب وكان لا شيء من المسمى باكبر اعني لا شيء من ج ب تحت
 فينتج من ان في اربان هذا الشكل ليس بعض ج ا الذي هو المطلق **قال** ولما
 بالتحلف في الجميع وذلك بان يضاف فقيض النتيجة الى الصغرى لينشأ من
 الاول ما يضاد الكبرى او ينافيها فيلزم الخلف **اول** هذا هو الطر

المط
نقص
الثالث للاشراج وهو ان لا يكون لا استجابة في جميع الصفوب وهو ما أخذ
من فرض
وضعه في الصفوب يفتح ما ينافي الكبري الصادر فيكون محالاً ولا يلزم
نقص المطصاداً لأن الصفوب المفروضة الصدق لا من القياس المنع لنا
فيكون المطصاداً فأمثلاً اذا صدق كل ج ب وكل ج أ فبعض ب أو لا يصدق
نقصه
وهو لا شيء من ج ب أو يجعله كبري للصفوب يفتح لا شيء من ج ب أو هو يعناد
الكبري هو كذا في سائر الصفوب **قال** وأما باعتبار الجهات فالسؤال
المستلزم للوجبات يفتح بقوله ويجعل الصفوب يفتح **قال** فالسؤال
من حيث الإطلاق شرع في المختلطات باعتبار الجهات فالسؤال المبكدة التي
يستلزم الوجبات يفتح بقوله تلك الوجبات فالصفوب في يجوز ان يكون
ممكنة فيتصاعف لا ضرب لا ان الشرط في سفي واحدا هو كلية احدى المقد
ممكن
فيكون الصفوب الناتجة اثني عشر **قال** ثم الفعليات يفتح فعلية
والممكنة بسيطة ومختلطة يفتح ممكنة الا اذا كانت الكبري ضرورية او دائمة
فالها يفتح مثلها المارة الشكل الاول فان عكس الصفوب ترد الشكل اليه
ال الفعليات اذا اختلقت في هذا الشكل مطلقاً اثنتي عشرة فعلية
الصفوب
كما نقول كل ج ب بالاطلاق وكل ج أ بالاطلاق فبعض ب بالاطلاق وعلى

كذلك في الصفوب المختلطة من الصفوب

ليرتد الى الاول ويصح ما ذكرنا والممكنات يفتح ممكنة ايضاً والبيان ما تقدم
نفسه
الها اذا كانت الكبري ضرورية او دائمة فالنفي ضرورية او دائمة لا
الصفوب الممكنة ليرتد الى الاول ويصح ذلك كما تبين في الشكل الاول **قال**
والوصفيات المختلطة بغيرها يفتح بحسب الذات وكذلك البسيطة التي
لا يستلزم الدوام اما المستلزمة له فيفتح وصفية لكنها يكون مطلقة هنا فان
الكاتب فقطان وتترك القلم مادام كاتباً ولا يمتنع كونه البعض
بعض
محركاً للقلم مادام فقطان بل في بعض اوقات بقضته **الاول** الوصفيات
اذا اختلقت بغيرها بان يكون احدى المقدتين وصفية والآخرى ذاتية
فان النفي ذاتية وسيقتضيان الوصف كما نقول كل ج ب مادام ج
وكل ج أ بالاطلاق فانه يفتح بعض ب بالاطلاق لان الوصف يتعلق
بالوسط وهو ساكن في النفي فيسقط ما يتعلق به وكذلك الوصفيات
البسيطة التي لا يستلزم الدوام بحسب الوصف اذا اختلقت بعضها
بعض
فان النفي ذاتية ايضاً وذلك في الممكنة الوصفية والمطلقة الوصفية
سواء كانت من جنس واحد كالطلقين او من جنسين كالطلق مع الممكنة
كما نقول كل ج ب بالامكان حين هو ج وكل ج أ حين هو ج يفتح بعض

بالاطلاق العام ولا ينبغي وصفه لما تقدم اما الوصفيات المستلزمة للادام
 بحسب الوصف كالعرفات والمنشطات او المختلطة بعضها مع بعض فان
 يكون وصفية مطلقة لا مفيدة بالادام الذي في الوصف كما هو كل
 يقطان مادام كانا وكل كان يحرك به مادام كانا ولا ينبغي بعض
 تحرك به مادام يقطان لحيث هو يقطان في بعض وفات نقطة
 والصغرى الدائمة والضرورة فيه لا ينالها الكبرى العرفية والمنش
 الخاصة بخلاف الشكل الاول للصدق قولنا كل نائم حيوان بالضرورة
 وساكن مادله نائما لا يابا بل يتجان وجمعية **اول** قد بينا فيما تقدم
 ان الصغرى الضرورية والدائمة لا ينظم منها ومن الكبرى العرفية والمنش
 الخاصة في الشكل الاول قياس صادق المقدمات فيها يمكن انتظامها
 وينبغي وجوبه كما يصدق قولنا كل نائم حيوان بالضرورة وكل نائم ساكن
 مادام نائما لا يابا وهاتان قضيتان صادقان وينبغي بعض الحيوان ساكن
 لا يابا وقد علم ما تقدم ان حكم هذا الشكل حكم الشكل الاول لا يفتقر
 احدهما هنا والثاني ان الدائمين بحسب الوصف لا يتجان دائمة وصفية
 بل مطلقة وصفية لما تقدم **قال** الشكل الرابع ان كانت مقدماته

لم يكن فيها حرجية لم يعرف حال الحديث استلزاما خارج الاوسط ام متبا
اول قد بينا ان شرائط اشراج هذا الشكل خمسة احدها انجاب احد
 لانها لو كانتا سالتين بسيطتين حصل الاختلاف الموجب للعم فانه لا
 حال الحديث استلزاما خارج الاوسط ام متباين اما توافق الطرفين
 فكقولنا لا شئ من الانسان بغيره لا شئ من الصاهل لا شئ من الحيوان
 صاهل اما التباين فكما لو قلنا الكبرى يقولنا لا شئ من الحيوان انسان
 والحق لا شئ من الفرس حمار ومع الاختلاف لا اشراج **قال** وان كانتا شرايين
 لم يعرف هل اتخذ البعض المحكوم عليه والبعض المحكوم به من الاوسط
 حتى يكون مورد الحديث واحدا ام لا **ال** هذا هو الشك الثاني وهو كلية
 احد المقدمتين فانها لو كانتا جزئيتين حصل الاختلاف الموجب للعم فانه
 لا تعرف هل اتخذ البعض المحكوم عليه الصغرى والبعض المحكوم به
 من الاوسط حتى يتجدد مورد الحديث ام لا اما توافق الطرفين فكما لو قلنا
 بعض الحيوان انسان وبعض الجسم حيوان والحق كل انسان جسم ولو قلنا
 الكبرى يقولنا بعض الفرس حيوان كان الحق السلب كل فرس حيوان ولو
 في الكبرى بعض الناطق انسان كان الحق السلب مع هذا الاختلاف

لعم

قال وان كانت الصغرى سالبة صغرى والكبرى جزئية لم يعرف حالها
 هل يلازم الاكبر خارج الاوسط ام لا **القول** هذا هو النمط الثالث وهو
 الصغرى سالبة بسيطة لا يلزمها اجاب الكبرى جزئية لا يلازم ذلك
 الاختلاف الموجب للعمم فانه لا يعرف حال الاصغر المسلوب من الاوسط
 الاكبر خارج الاوسط ام لا فانه يصدر لا شئ من الانسان بفرض
 الحيوان انسان والحق كل فوس حيوان ولو قلنا في الكبرى بعض الناطق
 انسان كان الحق السلب مع هذا الاختلاف لا اشاج **قال** وهذه هي
 العامة ثم ان كانت اصغر الموجبتين جزئية واجتمع السلب الجزئية فيها
 بحيث لا يمكن وكانت الكبرى محالة موجبة كلية تعلق الحكم وكل مقد
 جزئ من الاوسط ولم يعرفهما امتدادان ام لا وبالعكس في الاختلاف الحكم
 جزئيتين في المحذورين ولم يعرف امتدادا فان ام لا **القول** هذه الشك
 الثلاثة المتقدمة ثابتة في الاشكال الاربعة على ما بيناه فكانت عامة
 ثم ان هذا الشكل يشترط فيه امران لئلا نخرجها ان لا يستعمل الجزئية
 الصغرى مع اجاب المقدمتين والثاني عدم استعمال السالبة الجزئية
 الغير المنعكسة اما الاول فلانه لو كانت صغرى الموجبتين جزئية

الاختلاف

الاختلاف الموجب للعمم لا يمكن ان يعلق الحكم في كل مقدمة جزئية من الاوسط
 لما يتعلق به في المقدمة الاخرى فلا يعلم اتحاد الجزئيتين فانه يصدر بعض
 انسان وكل ناطق حيوان والحق الاجاب لاتحاد الجزئتين ولو قلنا في الكبرى
 فوس حيوان كان الحق السلب لثباتها واما الثاني فلان السالبة الجزئية
 المنعكسة لو استعملت فيه لكانت اما صغرى او كبرى وكلها عقيمة اما الا
 فلما تقدم من اجاب الجزئية من احتمال تعلق الحكم في كل مقدمة جزئية
 مع مكان تغايرها واتحادها كما تقول بعض الحيوان ليس بانسان وكل
 حيوان والحق الاجاب لاتحاد الجزئيتين ولو قلنا في الكبرى كل فوس
 كان الحق السلب لثباتها واما الثاني وهو ان يكون السالبة الجزئية كبرى
 يصدر كل انسان حيوان وليس كل حساس بانسان والحق الاجاب
 في الكبرى وليس كل جزئ بانسان كان الحق السلب في هذا القسم وهو
 السالبة الجزئية كبرى اشار بقوله وبالعكس في الاخرين الجزئية مع
 المقدمتين انما يكون عقيمة اذا كانت الصغرى جزئية خاصة اما اذا
 اجتمع السلب الجزئية في مقدمة فانه لا يكون عقيمة مطلقا سواء كان
 صغرى كما تقدم او كبرى كما بيناه في قوله وبالعكس في الاخرين **قال**

الاول

جنيبي

من موجب كليتي كقولنا كل انسان حيوان وكلنا طواغيتا انسان والثامن
كبريا وجنبي وبتحان جنبي لاحتمال ان يكون الاصغر اعم من الاكبر والثاني
من كليتي صغريهما سالبه وبتحان كلية والرابع من كليتي كبريهما سالبه
من صغري جنبي موجبة وكبرى كلية سالبه وبتحان جنبي ايضا لما
اول المتعيق يقتضي ما تقدم من الشايط خمسة اقرب الاول من جنيبي
كليتي يفتح موجبة جنبي كقولنا كل جرب وكل آج يفتح بعض جرب
ان يكون الاصغر اعم من الاوسط والا كبريا كقولنا كل انسان حيوان وكلنا
انسان ولا يصدق كل حيوان ناطق بل بعضه الثامن موجب
جنبي يفتح موجبة جنبي كقولنا كل جرب وبعض آج يفتح بعض جرب
الثالث من كليتي والصغري سالبه كقولنا لاشي من جرب وكل آج
يفتح سالبه كلية لاشي من جرب الرابع عكس من كليتي كبريهما سالبه
ويفتح سالبه جنبي كقولنا كل جرب ولاشي من آج يفتح ليس بعض آج
ولا يفتح كلية لاحتمال كون الاصغر جنبا للاكبر والوسط كقولنا
كل انسان حيوان ولاشي من الفرس انسان ولا يفتح لاشي من الحيوان
فرس بل بعضه الخامس من صغري جنبي موجبة وكبرى سالبه كلية

نشر

يفتح سالبه جنبي كقولنا بعض جرب ولاشي من آج يفتح ليس بعض آج
وهذه هي الصواب البسيطة ويضاف اليها من المركبات سادس من جنيبي
صغري وسالبه جنبي منعكس كبرى وسابع يمكن ذلك فيطمان يصدق على
كبراه عينية عامدة ونام من سالبه كلية صغري وموجبة جنبي كبرى صغري
او عينية بسيطة او دخلا وطبي صغريها خاصة **اول** الفرض خمسة
كانت باعتبار السؤال البسيطة واذا اعتبرنا تركيب السؤال يضاف الى هذه
الخمس ثلثة اقرب اخرى احدها من موجبة كلية صغري وسالبه جنبي
كبرى يعني يكون الكبرى احدي الخاصتين كقولنا كل جرب وليس كل آج
مادام الاول يفتح ليس كلب او ثابنها مكر ذلك من سالبه جنبي صغري
بالمشروط الخاص والعرفه الخاص كبرى موجبة كلية لكن بشرط ان يصدق
على كبراه العرفه العام اي يكون احدي العقبايا الست المنعكسة السؤال
اعني الصغري والدايمه والمشرطه والطبي والعرفي كقولنا ليس
مادام جرب لا دايم وكل آج دايم يفتح سالبه جنبي ليس بعض آج دايم
وثالثها من سالبه كلية صغري سميتها احدي الخاصتين وموجبة جنبي
كبرى يصدق عليها العرفه العام يفتح سالبه جنبي عينية خاصة كقولنا

ما في من جرت مادام لا دايما وبعض آجر مادام ينبغي بعض ليس مادام
 لا دايما والى هذه الثلاثة اشار بقوله في باب العكس وهذا العكس مع ما
 في باب الاقيسة مما عثر عليه الفاضل اثير الدين **قال** والبيان بعد
 اما بالقلب الرد الى الشكل الاول في الثلاثة الاولى وفي الاخير ثم عكس
القول بيان اشراج هذا الشكل لما ذكرنا من الشايج يكون ما وراء اربعة اهدا
 القلب هو جعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ثم عكس النتيجة وهو انما
 يتاخر في الصغرى وبالثلاثة الاولى في الصغرى وبالاخير الثالث ولا يتاخر في الرابع
 لان شرط الاول ايجاب الصغرى ولا في الخامس لغوات الشطرين معا ولا
 في السادس لعدم ايجاب الصغرى ولا في السابع لعدم كنية الكبرى **قال**
 وعكس احدى المقدماتين والرد الى احد الشكليين الباقيين في الباقية
القول هذا الطريق الثالث وهو العكس وهو قد يكون في مقدمة واحدة
 فقد يكون في المقدمات فالاول لا يتاخر فيه هذا الطريق لا يعكس
 ليرتد الى الثاني والرابع يمكن بانه يعكس المقدمات معا ليرجع الى الاول
 ويعكس الصغرى ليرجع الى الثالث ويعكس الكبرى ليرجع الى الثالث وكذا
 الخامس واما السادس فانه يتبين بعكس الكبرى السالبة الجزئية ليرجع الى

بعكس الكبرى ليرتد الى الثالث وكذا الثاني
 والاشارة الى ان هذه الطريق لا يمكن

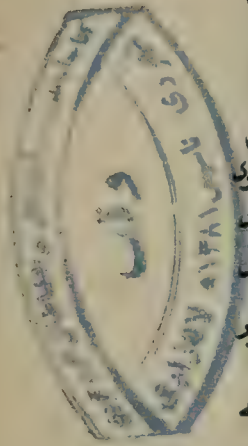
كلى السام

لكن السالبة الجزئية لا يعكس الا اذا كانت احدى الخاصيتين فهذا الشرط هو في هذا
 كونها احدى الخاصيتين اما السابع فانه يتبين بعكس الصغرى السالبة الجزئية
 الى الثاني ولا يعكس الى الاول اذا كانت احدى الخاصيتين ثم الشكل الثالث
 اشاجه صدق الدوام على احدى المقدمات او كنية الكبرى من القضايا اما
 السوالب فهذا الشرط هو في اشاج هذا الصغرى كنية الصغرى
 وكون الكبرى عريضة عامة او ما هو اخص منها واما الصغرى الثالثة فانه
 لا يتبين بالعكس بل القلب على ما قلنا ولما احتيج الى عكس النتيجة وهي سالبة
 لا يعكس الا اذا كانت احدى الخاصيتين شرط في مقدمتها ما ذكرنا
 من الجهات ينبغي سالبة جزئية مشروطة او عريضة خاصيتين ليصح عكسها **قال**
 وبالاقتراض على قياس ما تقدم **القول** هذا الطريق الثالث وهو مختص
 بما يكون فيه مقدمة جزئية على ما بينا مثاله في الصغرى الثالثة جرت بعض
 بعض البعض من الذي هو جزئيا معينا وليكن قد فيصدق مقدمتان
 احدهما كل ا د والثانية كل د ج فيعمل الثانية كبرى للصغرى لينتج
 بعض ب د ثم يجعلها صغرى للاول ينتج بعض ب ا وهو المطلوب **قال**
 واما بالتحفة في الجميع **القول** هذا هو الطريق الرابع العام وهو اشراج الطرف

العكس
 هذا
 ليرجع
 الى الثاني
 الشكل الثالث
 القضايا
 المختص

وهو الخلف وقد عرفت ما دامنا له اذا صدق كل جرب وكل اجر لولم
 بعض ب الصدق لاشئ من ب ان يجعله كبرى للصغرى لينتج لاشئ من
 وينعكس اما ايضا الكبرى **قال** والنتائج باعتبار الجهات
 من الثلاثة الاولى في الثامن عكوس ما كانت ينتج في الشكل الاول لانها
 بالقلب **قال** قد بينا ان الصغرى بالثلاثة الاولى والآخر يرجع
 الاول بقلب المقدمتين ثم عكس النتيجة فاذا قلت المقدمتان صارت النتيجة
 من الشكل الاول وانجبت ما ينتج الاول من الموجبات ثم اذا عكسنا ما
 صارت نتيجة هذه المضرب فوجب ان يكون جهة نتائج هذه المضرب **عكس**
 الشكل الاول بقلب المقدمتين مثاله اذا صدق كل جرب بالفرد
 وكل اجر بالاطلاق انج بعض ب آحين هو ان لانه بالقلب **نتج** موجبة كلية
 ضرورية وهي ينعكس مطلقة وصغرية فكانت هي النتيجة **قال** وفي الرابع
 والخامس ما ينتج بعد عكس كلتا المقدمتين في الشكل الاول ايضا **قال**
 هذان القربان يردان الى الاول بعكس المقدمتين معا فتنتج
 هي نتيجة الشكل الاول بعد عكس المقدمتين معا **قال** وفي الرابعة
 عند الاولى والسادس والثامن ما ينتج بعد عكس الصغرى في الشكل الثالث

اول قد بينا ان هذه المضرب يرجع الى الشكل الثالث بعد عكس الصغرى فتنتجها
 هي ما ينتج الشكل الثالث بعد عكس الصغرى مثاله اذا صدق لاشئ من جرب دايما
 وكل اجر بالاطلاق وينج لاشئ من ب آديما لان الصغرى بعكس نفسها وينج
 من الثالث هذه النتيجة عينها **قال** وفي الخمسة التي مما الثالث والآخرين
 بعد عكس الكبرى في الشكل الثالث **اول** هذه الخمسة يرجع الى الثالث بعكس
 فيكون نتيجتها نتيجة الشكل الثالث بعد عكس الكبرى مثاله كل جرب دايما وكل
 اجر بالاطلاق وينج بعض ب آ بالاطلاق لان الكبرى ينعكس مطلقه وتصبح
 القربة من الشكل الثالث من صغرى دايمة وكبرى مطلقة **نتج** مطلقة
قال والصغرى المشروطة والعرفية الخاصتان مع الكبرى الضرورية
 والدايمة في الثلاثة الاولى وفي الاخير مناضفة كما الشكل الاول **اول**
 هذه الصغرى وبالأربعة يرجع الى الاول وبالقلب بالحقيقة كبرى هذا
 فيها هي صغرى الاول وصغره كبراه وقد بينا ان الصغرى الضرورية والدايمة
 يتناقضان الكبرى العرفية والمشرطة الخاصتان فهنا الكبرى الضرورية
 والدايمة يتناقضان الصغرى العرفية والمشرطة الخاصتين **قال**
قال والكبريات الكلية وهي ما عدا الثالث والسادس والثامن اذا كانا



مشرطه او فية خاصيتين اتحدت مع اى صغرى انشقت مطلقه عليه سالبه
 كما في الشكل الثاني **الخاصية** المتصلة التي هي غير الثاني والسادس والثامن
 وهي التي كبرتها كلية اذا كانت كبرها احد الخاصيتين اتحدت مع اى صغرى
 انشقت مطلقه عامه سالبه كالشكلا في الشكل الثاني مثلا اذا صدق كل ج
 دائما وكل ج ما دام آلاما ياتيح لاشي من ب آلا اطلاق العام وال
 بعض ب آلاما وهو متا قضا الكبرى على ما قلنا في الشكل الاول **قال**
 فانما ياتيح منها في شكل ولا ياتيح في اخر فالحكم للنتيجه وما ياتيح على وجهين
 اعم واحضرن الحكم للاخص وذلك كالصغرى المطلقة مع الكبرى
 الخاصيتين في الصغرى الثاني فانها ياتيحان بحسب الرد الى الشكل الاول
 مطلقه عامه وبحسب الرد الى الشكل الثالث وجوديه **اول** القبا
 الذي اذارد الى شكل باحدى الطرق المذكورة من القلب او عكس المتعدي
 او عكس احدهما وانما نتيجته ثم اذارد الى غير ذلك الشكل لا ياتيح شيئا
 فتنتج ذلك القياس هو الذي اتيحه عند ارد الى الشكل المنتج مثاله
 الضرب السابع لا يمكن سبانه الا بالرد الى الثاني يعكس صغره واذا ارد
 اتيح ولو دل الى غيره كان عقبا فالحكم للثاني المنتج اما لو امكن اشاحه

علاوة على

على وجهين بان يرد الى شكلين مثلا فان كان بين الوجهين عموم مخصوص فلا مضا
 للاخص يكون كل ج ب لا اطلاق وبعض آلاما ما دام آلاما فانه ياتيح مطلقه عامه
 بالرد الى الشكل الاول وبحسب الرد الى الثالث وجوديه لا يمكن ان الكبرى
 يعكس حبيبه لا دائمة فتبطل الصغرى المطلقة والكبرى الحبيبه لا دائمة
 وينتج حبيبه لا دائمة وهي اخص من المطلقة العامة فكانت هي النتيجة **قال**
 وان لم يكونا كذلك فالحكم بالتركيب منهما ان اختلفا كا الكبرى المشتركة الخا
 فانه صا الاول مع الصغرى الصغرى وجوديه فانها ياتيح باه لرد الى الشكل الاول
 مطلقه عامه موجبه وبالنظر الى الكبرى مطلقه عامه سالبه فيكون
 النتيجة مطلقه عامه سالبه وجوديه **البعض اول** هذا هو **القسم الثاني**
 وهو ان يكون بين الوجهين عموم مخصوص فلا ياتيح اما ان يختلف
 بالقلب ولا يختلفا فان كان الاول فالامتيار بالركب من الوجهين مثلا الكبرى
 المشتركة الخاصة في الضرب الاول والصغرى ضرورية فيكون كل ج
 بالضرورة وكل ج بالضرورة ما دام آلاما فانه يجب الرد الى الشكل
 بالقلب منتج مطلقه عامه سالبه كلية لا فادينا ان الكبرى في مثل
 هذا الضرب اذا كانت احدى الخاصيتين اتحدت مطلقه عامه سالبه لنتيجه

لكم

فان كان بين الوجهين عموم مخصوص فلا ياتيح اما ان يختلف
 بالقلب ولا يختلفا فان كان الاول فالامتيار بالركب من الوجهين مثلا الكبرى
 المشتركة الخاصة في الضرب الاول والصغرى ضرورية فيكون كل ج
 بالضرورة وكل ج بالضرورة ما دام آلاما فانه يجب الرد الى الشكل
 بالقلب منتج مطلقه عامه سالبه كلية لا فادينا ان الكبرى في مثل
 هذا الضرب اذا كانت احدى الخاصيتين اتحدت مطلقه عامه سالبه لنتيجه

صغرى

انت
 اتفقت واذا ضمنا هذه السالبة الى ما تقدم من المطلق العام المرجحة
 النتيجة مطلقة عامة سالبة كلية وجودية في البعض وهذه النتيجة
 مخالفة للتقدمين في الكيف لانها سالبة والمقدمان موجبان **قال**
 ومع الصغرى الممكنة فانها ينفع بحسب الشكل الاول ممكنة عامة موجبة
 وبالظر الى الكبرى مطلقة عامة سالبة كلية فبكون النتيجة مطلقة
 سالبة كلية وجودية لازمة وفيه البعض وكلنا النتيجة مخالفا
 للتقدمين **اول** هذا مثال اخر للقسم الثاني مع الاختلاف ايضا وهو الصغرى
 الممكنة مع الكبرى المنزوعة الخاصة في الضرب الاول مثلا كل جرب بالامكان
 وكل آخ مادام الاما ايا فانه ينفع بحسب مرده الى الشكل الاول بالقلب
 موجبة جزئية لانه بالقلب يحصل قياس من الاول صغره منزوعة عامة هي
 قولنا البعض بآلامكان فحسب النظر الى الكبرى ينفع مطلقة عامة سالبة
 كقاعدة القاعدة الكلية من الكبرى ان الكلية في هذا الشكل اذا كانت
 احد الخاصتين ينفع مع اي صغرى اتفقت مطلقة عامة كلية سالبة
 كقاعدة الشكل الثاني واذا كانت هذه السالبة مع الممكنة الخاصة بالرد الى
 الاول حصلت النتيجة مطلقة عامة سالبة كلية وجودية لازمة

خاصة وكبراه ممكنة ينفع ممكنة ممكنة

في البعض

في البعض هذه النتيجة ايضا مخالفة للتقدمين في الكيف كما في البعض
 الاول **قال** والصغرى وجودية في الضرب الثالث مع الكبرى
 الخاصة فانها ينفع بحسب الاحجاب اللازم للصغرى والرد الى الشكل
 الاول مطلقة عامة موجبة وبالظر الى الكبرى مطلقة عامة سالبة
 ويكون في النتيجة معية بان يصدق الوجود في بعضها **القول** هذا
 مثال اخر للقسم الثاني مع الاختلاف في الوجهين بالكيف ايضا وهو ان يكون
 الصغرى وجودية في الضرب الثالث من هذا الشكل والكبرى منزوعة
 مثلا لا شيء من جرب لا ايا وكل آخ بالاضم مادام الا ايا فانه
 ينفع بحسب الرد الى الاول بالقلب بان يجعل الكبرى صغرى والاحجاب اللازم
 للصغرى كبرى موجبة جزئية مطلقة عامة لان الصغرى ليست من كل
 بالاطلاق العام فيجعله كبرى للصغرى وحصل قياس من موجبات
 صغره منزوعة خاصة وكبراه مطلقة في الاول وينفع موجبة كلية
 في الاول وينفع موجبة كلية مطلقة بفكر موجبة جزئية مطلقة عامة
 وبحسب الكبرى مطلقة عامة سالبة كلية لانه قياس من اي
 اتفقت مطلقة عامة سالبة كلية كالشكل الثاني واذا ضمنا هذه السالبة

كبراه موجبة منزوعة عامة
 ينفع

الى المرجعية الجزئية المطلقة كانت النتيجة سالبة مطلقة عامة وجودية
 لا ديمية في البعض واليه اشار بقوله وتكره في النتيجة مفيدة بان يصدق ^{الوجود}
 في بعضها **مال** واما ان لم يختلفا فالحكم ظاهر وذلك كالصغرى ^{المذكورة}
 مع الكبرى الضرورية فانها ينتج بحسب الاحجاب المذكورة في الشكل الاول
 والثالث مطلقة موجبة جزئية مخالفة للصغرى كيفاً وللمقدمتين كما
 وثبت عليه فيما عدا ذلك **اول** هذا هو القسم الثاني القسم الثالث وهو الذي
 يكون المنتج على وجهي ولا يكون بينهما محرم وخصوص وليس بينهما اشتلا
 بالكيف وحده ظاهر ذلك كالصغرى الوجودية مع الكبرى الضرورية
 كقولنا لا شيء من جـ ب لا دايما وكل ا جـ ب الضرورية فانها ينتج بحسب الاحجاب
 الذي في الصغرى بالرد الى الشكل الاول والثالث مطلقة عامة موجبة
 فان الصغرى يتضمن كل جـ ب بالاطلاق واذا جعلناه كبرى الكبرى
 فباسم في الشكل الاول صفراء ضرورية وكبراء مطلقة موجبتان كليتان
 وينتج مطلقة عامة موجبة كلية وبالعكس الى مطلقة عامة موجبة جزئية
 هذا بحسب الرد الى الاول واما بحسب الرد الى الثالث فلا يعكس
 الضرورية الى مطلقة وصفية وتحصيل المرجعية التي يتضمنها الصغرى

هكذا كل جـ ب وبعض ا جـ ب هو جـ ب هو ينتج بعض ا ب بالاطلاق العام
 وهي النتيجة التي انجها هذه الصغرى بحسب الرد الى الاول وهذه النتيجة
 مخالفة للصغرى كيفاً لانها موجبة والصغرى سالبة والمقدمتين كما لا يها
 جزئية والمقدمتان كليتان **مال** سابا المقدمات اما المؤلف من ^{الطبيعية}
 فيترك في جزء اما تام او غير تام او تام في احدى المقدمتين غير تام في الا
الى لما وقع من البحث من المقدمات الحملية شرح في المقدمات الشرطية
 وانما ما حسمه لها انما ان يتألف من المقدمات والمفصلات او من
 منها او من المقدمات والحملات او من المقدمات والحملات واما
 الشرطية مولفنا ليعا نانيا انقسم القياس المؤلف منها الى اصنام ثلثة
 لان المقدمتين اما ان يشتركا في جزء تام من المقدمتين كقولنا كلما
 ات جـ د وكلما كان جـ د فـ ز وكلما كان د طـ هـ ز واما ان يشتركا
 في ا جـ د وكلما كان جـ د فـ ز وكلما كان هـ ز فـ طـ وهو انما يتحقق اذا
 كانت احدى المقدمتين شرطية مركبة من شرطية وغيرها **والا** اما من
 المقدمات فالاول يتألف من هيئة الاشكال الحملية وينتج منها ان
 للنتيجة غير المنتجة بحسب سيطرة الجاهات في اللزوميات والامتنان

ودعا ان يشتركا في جزء غير تام من المقدمتين
 كقولنا ان ا جـ ب جـ د

في ا جـ ب جـ د
 كما ان ا جـ ب جـ د
 كما ان ا جـ ب جـ د

بالفعل لا يستلزم المكابحة والجواب ان الاوسط ان وقع في الصغير
 في الكبرى حتى يكون في الصغير مسئلة ان في الكبرى كما وقع في الكبرى
 اتخذ الاوسط وانج القياس بالضرورة وسقط السؤال لا يثبت على
 جواز اتفاق الملازمة على تقدير مقدم الصغير وذلك لا يثبت هنا
 وان لم يقع في الكبرى على الجهة التي وقع عليها في الصغير لم يكن ^{سط} الاوسط
 متبعا فلا يحصل قياس وكلامنا في قياس اتحاد الاوسط في المثال
 الذي ذكره المحقق انما وقع على الوجه الثاني وان السواد الماخوذ
 في مثال الصغير كان بالمعنى الخاص للباقي والماخوذ في مقدم الكبرى كان
 بالمعنى المتبادله فلما اختلف الوسط لم يزم النتيجة فلم يزم ملازمة
 الاكبر للاصغر بعد الاشاج انما كان لعدم اتحاد الوسط لم يزم النتيجة
 فلم يزم ملازمة لان اتحاد الوسط لان الاكبر يحتمل ان لا يصدر
 في تقدير عدم صدق الاصغر في الحلل وهو عدم الاشاج في المثال المذكور
 انما كان لان الوسط في غير متحد لا يسبب المعارض ان يقع وهو
 ان الكبرى لا يصدق على تقدير مقدم الصغير واذا ارتفع الحلل
 اي ارتفع اتحاد الوسط ارتفع المعارض اعني عدم الاشاج **قال**

قال واما المحلوط فلا يخرج منها في الشكل الاول الصغير للرومية
 موجبيين ولا الاتفاقية مختلفين **الاول** القياس المخطوط للروميا
 والاتفاقيات ان كان في الشكل الاول فان كانتا موجبيين فالصغير
 ان كانت لرومية لم يخرج القياس شي لان الصغير يدل على الاول
 لازم والكبرى يدل على انه مصاحب ولا يلزم من كون اللازم مصاحبا
 كون ملزومه كذلك يجوز ان يكون اللازم اهم كما تقول كلما كان الانسان
 حجرا كان حسبا لرومية وكلما كان حسبا كان ناطقا اتفاقية ^{ثاني} ولا يخرج
 كلما كان حجرا كان ناطقا لرومية ولا اتفاقية وان كانت الصغير
 وكانت الكبرى سالبة لرومية لم يخرج القياس ايضا شي لان ما ليس
 بلزم للمصاحب بان يكون مصاحبا وان لا يكون كقولنا كلما كان
 الغرس حبوا كان البياض لونا اتفاقية وليس البنية اذ كان البياض
 لونا كان الغرس حساسا لرومية مع كذب قولنا ليس البنية اذ كان الغرس
 حبوا ما كان حساسا لرومية واتفاقي **قال** ولما في الشكل الثاني
 السالبة للرومية **الاول** السالبة في الشكل الثاني اذ كانت لرومية لم يخرج
 القياس شي اذ كانت صغيرى او كبرى اما اذ كانت صغيرى فلا يصدق

ليس البتة اذا كان الفرس حساسا كالاشباح ووجبا لروميا وكلما كان
الفرس حيوانا كان الماشان زوجا انفاقيا كذب قولنا ليس البتة اذا
كان الفرس حساسا كان حيوانا لروميا وانفاقيا وكذا اذا كانت الكبرى
لا نتجعل الصغرى كبرى وبالعكس لان المصاحب للشيء قد لا يكون لانا
وبالملازمة **قال** ولا في الشكل الثالث الكبرى السالبة **الاول** الكبرى
في الشكل الثالث اذا كانت سالبة كان عقبا سواء كانت لروميا
او انفاقية المختلط منها لانه يصدق كلما كان لياض لونا كان الفرس
حساسا لروميا مع كذب قولنا ليس البتة اذا كان الفرس حيوانا كان
حساسا لروميا وانفاقيا لان ما ليس لازم للشيء قد يصاحبه لا ربه
او ملزم وهذا اذا كانت لرومية واما اذا كانت انفاقية فلا يصدق
كلما كان الفرس حمارا كان حيوانا لروميا وليس البتة اذا كان الفرس
حمارا كان حيوانا انفاقيا مع كذب قولنا ليس البتة اذا كان الفرس
حمارا لروميا وانفاقيا لانه لا يلزم من كون الاكبر غير مجامع للاو
الذي هو ملزم للاصغر ان يكون مجامعا او ملازما للاصغر **قال**
ولا في الرابع الكبرى للرومية في ضربها لاولين **الاول** الصغرى

ملازمة

مع الكبرى للرومية في الضرب لاولين من الشكل الرابع عقيم كقولنا
كلما كان الانسان حيوانا كان ناطقا انفاقيا وكلما كان حمارا كان
حيوانا لرومية مع كذب قولنا كلما كان ناطقا كان حمارا لروميا وانفاقيا
وكذا وجعلنا الكبرى حرة لان الملزم للشيء قد لا يكون معاندا لما
قال ولا الاتفاقية في الثالث **الاول** الضرب الثالث من هذا الشكل
اذا كانت كراه انفاقية لا يصدق لانه يصدق ليس البتة اذا كانت السوداء
كان الفرس حساسا لروميا وكلما كان الفرس حيوانا كان السوداء
انفاقية مع كذب قولنا ليس البتة اذا كانت الفرس حساسا كان حيوانا لروميا
وانفاقيا لان ما ليس بملزم للشيء قد يجمع ملازمة **قال** ولا في اخر
الاول الضرب الرابع والخامس من هذا الشكل عقيم ان اذا كانت
المعتدبة انفاقية والآخرى لرومية اما اذا كانت الصغرى انفاقية
فلا يصدق كلما كان السوداء لونا كان الفرس حيوانا انفاقيا وليس البتة
اذا كان الفرس حساسا كان السوداء لونا لروميا مع كذب قولنا فاذ كان
اذا كان الفرس حيوانا كان حساسا لروميا وانفاقيا لان المصاحب
قد لا يكون ملازما للملازمة واما اذا كانت لرومية فلا يصدق

كما كان العرب حالاً حيواناً لرومية وليس البعد إذا كان العرب
 كان حماراً اتفاقاً مع كذب فلتا هذه يكبر إذا كان العرب حيواناً كان
 لرومية اتفاقاً لأن المردم الشيء قد لا جامع لرومية إذا كان كاذباً وكذا
 لو كانت الصغرى جنية **قال** والباقي يخرج اتفاقاً **الاول** الباقى من المختلط
 من الرومية والاتفاقية في الاشكال الاربعه يخرج اتفاقية وهو الصغرى
 الرومية في الشكل الاول اذا كانت الكبرى سالبة والاتفاقية اذا انقفت
 في الامجاب السالبة الاتفاقية في الشكل الثاني وصوب الشكل الثالث
 التي كبرها موجبة سواء كانت اتفاقية او رومية والعربان لا يكون
 من الشكل الرابع اذا كانت كبرها اتفاقية والضرب الثالث اذا كانت
 لرومية اما الاول فلا يفسد الحجة بين الشيء واللازم في الصد
 يعنى افسادها سبباً وبى ملزومه واما الثاني فلان مجامعة الشيء
 في الصد يدل على المجامعة مع اللازم واما الثالث فكل اول ولما
 الرابع فكل ثلث وكذا الخامس السادس كالاول والثالث **قال**
 واما النتيجة للرومية فيها فالموجبة عنقعة والسالبة بشرط ان لا يكون
 المقدم كاذباً بلزم حيث يلزم الاتفاقية موجبة **الى** المختلط للاتفاقية

والرومية

والروميات يستحيل ان يخرج منها لرومية موجبة لانها في ان النتيجة
 احسن المقدمات وهي الاتفاقية للاتفاقية هنا ويجوز ان يخرج لرومية
 بشرط ان يكون مقدم السالبة صادراً لان صدق الموجبة للاتفاقية
 سلب للرومية بين الطرفين وانما استوطنا كبر مقدم السالبة صادراً لان
 الموجبة للاتفاقية التي هي ملزومه السالبة للرومية انما تصدق اذا كان
 المقدم صادراً والوجوب لا حاجة الى هذا الشرط لاننا ادخلنا
 الرومية لرومية للموجبة للاتفاقية ولا يصح ان لا موضوع صدقها
 والطرفان هما طرفاها لم يبق حاجة الى هذا الشرط لانه ثابت وان لم يبق
قال ودونها ايضا من صغرى موجبة لرومية في الشكلين الآخرين
 بشرط صدق مقدم الصغرى **الاول** السالبة للرومية قد يصح
 بدون صدق الموجبة للاتفاقية اذا كان القياس من صغرى موجبة
 لرومية وكبرى سالبة اتفاقية اذا كان مقدم الصغرى صادراً فانه
 يخرج سالبة لرومية من الشكلين الآخرين مثلاً اذا صدق كلما كان
 آت ج د لرومية وليس البعد اذا كان ه ر ف ات اتفاقية يخرج ذلك لا يكون
 اذا كان ج د ه ر لرومية والاصدق فحينئذ وهو كما كان ج د ه ر لرومية

الكبرى



ليس جـ د فان كان ليس جـ ط فكل اة لا انعكاس الصغرى ^{التقيض} يعكس
 الى كلما كان ليس جـ د فكل ا ب وانعكاس الكبرى الى قولنا كلما كان
 فكل بـ هـ ويرجع هذا القسم الى القسم الاول وينبغي ما ذكرناه فالمقدم
 في النتيجة وتاليها اعني ليس جـ د وليس جـ ط تفقيض تالي المقدمتين وتالي
 نتيجة تفقيض المقدمتين اعني كـ اة الذي هو نتيجة كل ا ب وكل بـ هـ وهما
 تفقيضا المقدمتين فالحاصل ان النتيجة متصلة مقدمها تفقيض تالي
 الصغرى وتاليها متصلة مقدمها تفقيض تالي الكبرى وتاليها نتيجة تفقيض
 المقدمتين **قال** وفي الثالث والرابع ان يكون عين الواقع في التالى
 مع عين الواقع في المقدم او مع تفقيضه كذلك لينعكس تلك المقدمة
 احدا العكس ويكون النتيجة اما كلية تاليها جزئية او بالعكس ^{ولما كان}
اول يتوسط في القسم الثالث وهو ان يكون الاشتراك بين تالي الصغرى
 ومقدم الكبرى ان يكون عين الواقع في التالى مع عين الواقع في المقدم
 او مع تفقيضه طهية منتهية واقعة على احد الاشكال الاربعة لينعكس
 المقدمة المشاركة للمقدمة الاخرى في المقدم العكس المستوي ان كانت
 المشاركة بين عين التالى الصغرى وعين مقدم الكبرى وعكس التفقيض

تفقيض جـ د

يشترط

ان كانت المشاركة بين عين التالى الصغرى وتقيض مقدم الكبرى وكلما
 في القسم الرابع ان يكون عين الواقع في المقدم الصغرى مع عين الواقع في
 الكبرى او مع تفقيضه على هبة منتهية واقعة على احد الاشكال الاربعة
 لينعكس المقدمة احدا العكس ط ما تقدم مثال القسم الاول وهبة الاناج
 بين عين التالى وعين المقدم ولنا كلما كان جـ د فكل ا ب وكلما كان كل بـ هـ
 فحـ ط ينبغي كلما كان كل جـ د تفقيضه اذا كان جـ ط فكل اة لا انعكاس الكبرى
 جزئية بالعكس المستوي يرجع الى القسم الاول وهو ان يكون التكرار بين
 وينبغي ما ذكرناه مثلا وهبة الاناج واقعة مع عين التالى وتقيض
 قولنا كلما كان كل ا ب فكل جـ د وكلما كان ليس كل دـ هـ فحـ ط ينبغي كلما كان
 ا ب فان كان جـ ط فكل جـ هـ لا انعكاس الكبرى عكس التفقيض لقولنا كلما
 ليس جـ ط فكل دـ هـ وينبغي ما ذكرناه وهي متصلة كلية مقدمها مقدم
 وتاليها متصلة مقدمها تالي الكبرى وتاليها نتيجة تالي الصغرى تالي
 الصغرى وتقيض مقدم الكبرى مثال القسم الثاني والتكرار بين عين مقدم
 الصغرى وعين تالي الكبرى وينبغي متصلة جزئية مقدمها تالي الصغرى
 وتاليها متصلة كلية مقدمها مقدم الكبرى وتاليها نتيجة تالي الصغرى

الصغرى مقدم

يكون

وقال الكبرى كقولنا كلما كان **أ** ج **د** وكلما كان **ح** ط فكل **ه** ينتج **ق**
 اذا كان **ج** **د** وكلما كان **ح** ط فكل **ه** لا نأخذ في الصغرى القول قد يكون
 اذا كان **ج** **د** فكل **أ** **ب** ليرجع الى القسم الاول الذي يقع الشك فيه ^{التالي}
 وينبغي ما ذكرناه من انه والشك في نفي مقدم الصغرى وعلى ^{الثاني}
 الكبرى وينبغي مسئلة كلية مقدمها فحينئذ الى الصغرى نأليها مسئلة
 كلية مقدمها مقدم الكبرى ونأليها نتيجة التاليف في نفي مقدم ^{الصغرى}
 وعندها الى الكبرى مثاله كلما كان ليس **أ** **ب** ج **د** وكلما كان **ح** ط فكل
 ينتج كلما كان ليس **ك** **ج** **د** فكلما كان **ح** ط فكل **ه** لا نأخذ في الصغرى بعكس
 النفي ليرجع الى القسم الاول الذي يكون الشك فيه بين ^{تقدير} التاليفين
 ان النتيجة ما كلية نأليها جزئية كما في نتيجة تقدير الاول من القسم الاول
 او بالعكس وهو ان يكون النتيجة مسئلة جزئية نأليها مسئلة كلية كما في ^{نتيجة}
 تقدير الاول من القسم الثاني او كما هو وهو ان يكون النتيجة كلية نأليها
 كلي وهو نتيجة التقدير الثاني من القسمين معا **والثالث** وهو ^{الشك}
 في جزئيهما في احدهما غير تام في الاخرى ويكون التام بسيطاً والجزء
 مركبة مثلاً يكون الاول من مجلسين والاخرى من مقدم جملة ونأليها

يكون

عرف

ليكون المشترك جزء من الاول جزء من الاخرى وبإزاء الشرط كما مر واد
 الامور فليكن البيان وابو اد المسئلة وذلك ان تركيب ^{المقدمات} **ه** بعد اخرى
اول هذا القسم الثالث وهو ان يكون المشترك جزءاً تاماً من احدي
 غير تام من الاخرى انما يتحقق في هذا القسم بان يكون احدي المقدمات ^{البسيط}
 شرطية مركبة من جزئيين احدهما شرطى والاخرى بسيط منهن مثلاً يكون
 من مجلسين والاخرى من مقدم على مثال مسئلة ليكون المشترك جزءاً ^{كان}
 تاماً من المقعدة الاولى وغير تام من الاخرى كقولنا كلما كان **أ** **ب** كلما
ج **د** **ه** وكلما كان **ه** **ز** **ح** **ط** ينتج كلما كان **أ** **ب** فكلما كان **ج** **د** **ه** **ز** **ح** **ط**
 وبسبب اشتغال المقعدة البسيطة مع الشرطية التي هي جزء من المقعدة
 المركبة على التاليف ينتج من احدا الاشكال الاربعه واذا عرفنا ^م **الاصول**
 فليكن البيان وابو اد المسئلة للاقسام التي تذكرها وذلك ان تركيب
 بعد اخرى من المقعدة البسيطة اذا كانت مركبة من شرطيين كالر مركبة
 مركبة من شرطيين احدهما بسيط والاخرى مركبة وعلى هذا القياس
 كقولنا كلما كان كلما كان **أ** **ب** **ج** **د** فكلما كان **ه** **ز** **ح** **ط** وكلما كان **ه** **ز**
ح **ط** **م** **ن** وكلما كان **و** **ل** **ع** **ف** **ي** **ح** **ط** **م** **ن** وكلما كان **أ** **ب** **ج** **د** **ه** **ز** **ح** **ط** **م** **ن**

من الطرفين واشتاجهما المطلوب من الثالث اذا عرف هذا فلفظ من المنفصلتين
 كل واحد منهما ذات جزئي فقط فقول لا يكون وهذا التاليف امتياز بين
 حدتي النتيجة ولا بين المقدماتين طبعا بل منع لما تقدم من عدم
 بين اجزاء المنفصلة ولا يميز فيه شكل من شكل بل اذا جعلنا احدى
 صغير والآخر كبير حصلت النتيجة بحسبها بان يكون مقدمها من الصغرى
 ونالها من الكبرى **قال** اما المشترك في نامتي المؤلف من حقيقتين
 لا يقيد حكا الوجوب اتحاد الباقيتين او لا رزما وينبغي من كل واحد منهما
 ونقيض الآخر حقيقة **اول** هذا هو القسم الاول من الاقسام الثلاثة
 وهو ان يكون المشترك في جزءا تاما من المقدمات واقسامه ^{اوهي} ^{الطرفين}
 ما يتألف من منفصلتين حقيقتين وقد ذهب الشيخ الى انه لا ينبغي ان
 اعني الصغرى والاكثر لا بد وان يتعدا او يتلوا لانه لا وسط ان كان
 لها اتحاد وان كان لا رزما مساويا لا حدتها او لها معا لا رزما واد او
 اتحاد الطرفين او لا رزما استحال الاتحاد بينهما والمناخرون استعملوا
 منفصلة مؤلفة من عيني الصغرى والاكثر والمقدم ايهما كان او المنفصلة
 لهذه المنفصلة وهي الحقيقة المؤلف من احد الطرفين ونقيض الاخرى

لاستحالة

لا يستحال الجمع بين الشئ ونقيضه المسامحة المحلوعتهما وهي منفصلتان
 حقيقتان وكذلك ينبغي مانع الجمع ومادة المحل بالمعنى العام والمفرد
 استنبج الحقيقة المؤلف من عيني احد الطرفين ونقيض الآخر فقولنا
 اما رزج او فرد ولما ان يكون فردا او متقسما بعسا وبيني فانه ينبغي ان
 رزجا او غير منقسم بعسا وبيني وينبغي ايضا ان لا يكون رزجا او يكون
 بعسا وبيني واستلزام المقدم الاول كلما كان العدد رزجا لم يكن فردا
 واستلزام الثاني كلما لم يكن فردا كان متقسما بعسا وبيني وبالعكس
 وهو يستلزم ما قلناه **قال** والمؤلف من الصغرى ينبغي من عيني
 مانع الجمع ونقيض جزء مانعة المحل مانعة جمع ومن نقيض ذلك و
 هذا مانعة خلوكية في الكل ان كانتا كليتين ولا يخرج نسبة **اول** الاقسام
 الخمسة الباقية وهي المؤلف من مانعة الجمع والحقيقة والمؤلف من
 الجمع ومادة المحل والمؤلف من مانع الجمع ومادة المحل والمؤلف
 من مانع الجمع والمؤلف من مانع الجمع والمؤلف من مانع الجمع والمؤلف
 هي منفصلتان احدهما مانع الجمع من عيني جزء مانعة الجمع ونقيض جزء
 الاخرى والثانية مانعة المحل من نقيض جزء مانعة الجمع وعيني جزء

آت وكل د ط و ا م ا ت وهم ردوا كل ج ط و ا ما كل ج د و هم ردوا المتأخرون
 قالوا ينبغي دايا ما كل آت وكل ج ط و ا وكل ج ز و ا لثا ان يشارك ج ز و ا
 من احدى المقدمتين كل واحد من ج ز و ا الاخرى كقولنا دايا ما كل آت
 او كل ج د و دايا اما ان يكون كل د ط و ا وكل د ه ينبغي دايا ما كل آت وكل
 و ا ما كل آت وكل د ه ا ما كل ج ط و ا ما كل ج ه ما فاعلموا خلاصتنا عن
 على المتأخرين المتعجبين لاحد الجزئين الاخيرين وعلى احد الجزئين الاولين
 والمتأخرون قالوا لا ينبغي دايا ما م ا ت ا وكل ج ط و ا وكل ج ه ا لثا
 ان يشارك احد جزئي احدهما الاخرى فقط والجزء الاخرين ان
 كل واحد من جزئي الاخرى كقولنا دايا ما كل آت ا وكل ج د و دايا
 اما ان يكون كل د ط و ا وكل د آ ينبغي ا ما كل آت وكل د ط و ا وبعض
 وكل د آ لا تمنع خلاصتنا عن مجموع الجزئين الاخيرين المشاركين
 المتأخرين الثلاثة المتعجبين والمتأخرين قالوا ينبغي شيئين احدهما
 دايا ما كل آت ا وكل ج ط و ا وكل ج آ و الثانيه دايا ما كل ج آ و
 ب د ا وكل د ط ا الرابع ان يشارك كل واحد من جزئي احدهما كل واحد
 من جزئي الاخرى كقولنا دايا ما كل آت ا وكل ج ت و دايا ما كل

اولی

جزئي
اوكله ^{بفتح} ماكل ^{بفتح} اب اوكله اوكله ط اوكله ^{هـ} الخاسر ان يشارك
احدى المقدمتين احد جزئى الاخرى والجزء الاخرى والجزء الاخرى من الاول ^{للاول}
للاخرى من الاخرى كقولنا دائما اما ان يكون كل اب اوكله ^د ودائما اما كل
اوكله ^د بفتح ماكله اوكله اوكله ط اوكله ط اوكله ^د وكله ^{هـ} وا
فالواضع يتبعها احدهما اما كل اوكله ^د اوكله ط باصبا وشارك
اب لكل ^ب ^{هـ} والثانية اما كل ^د اوكله ^ب اوكله ^{هـ} باعتبار مشاركتها
لكل ^ط ^{قال} والثالث مختلفان باختلاف المقدمتين ^{اول}
القسم ^{لثام} هذه الاقسام وهو الذى يشارك فيه احد جزئى احد ^{المقدمات}
كل واحد من جزئى الاخرى تنقسم فهى ^{احدهما} ان يكون الجزء ^{المشارك} ^{المشارك}
لكل واحد من الجزئيين جزء من الصغرى والجزان المشاركان لجزء من الكبير
والثاني ان يكون بالعكس من ذلك فيكون الجزء ^{المشارك} لكل واحد من ^{الجزئيين}
جزء من الكبرى والجزان المشاركان لجزء من الصغرى والقسم ^{الثالث}
وهو ان يشارك احد جزئى احد المقدمتين احد جزئى الاخرى فقط ^{او}
الاخرى يشارك كل واحد من جزئى الاخرى على قسمين ايضا ^{احدهما} ان
جزئى الصغرى يشارك لكل واحد من جزئى الكبرى والجزء الاخرى ^{الصغرى}

مشاركاً لاجزء الكبرى والثاني ان يكون احدى جزيء الكبرى مشاركاً لكل واحد

من جزيء الصغرى والجزء الاخر من الكبرى مشاركاً لاجزء الصغرى **قال**

والتي هي يكون ذات اربعة اجزاء بحسب الافتراضات الممكنة فيتمثل منها ^{الاول}

قوبية واحدة وفي الثاني والخامس قوبيتان وفي الثالث ثلث قوابين وفي ^{الرابع}

اربع قوابين على النتائج المحلية وبما ان الاخر لا يتم على اجزاء المقدمات التي

لا يشترك ويكون النتيجة مائة حلوكية من كليتي **والاخرية اول**

النتيجة في هذه الاقسام الخمسة يكون ذات اربعة اجزاء على ما بيناه في الامثلة

وذلك بحسب الافتراضات الممكنة في القسم الاول والجزء الثاني ^{الثاني}

وهو قوبية واحدة وبقي كل جزء وكل ذلك والمثلثة الاخر الباقية ^{الجزء}

التي لا يشترك فيها وفي القسم الثالث والخامس قوبيتان ^{في الثاني}

وبقي كل ذلك وقوبية وبقي كل ذلك وفي الخامس بقي كل ا ب وكل ب ^{بقي}

كل ج د وكل د ا وفي القسم الثالث ثلث قوابين وقوبية وبقي كل ا ب وكل ب ^{كل ج د}

بقي كل ج د وكل د ا وقوبية ثالثة بقية وبقي كل هـ د ا وفي ^{اربع قوابين}

احدهما بقي كل ا ب وكل ب ا والثانية بقية وبقي كل ب هـ والثالثة ^{بقي}

كل ج ب وكل ب ا والرابعة بقية وبقي كل ب هـ وهذه النتائج كلية

وقررنا اخرى؟

اذ كان

المشكلة

ان كانت القوبيتان كليتين وخبرته ان كانت احدهما جزئية **قال** واما

في نام وعبرت نام فيكون احدهما مثلاً من كليتي والآخرى من محلية ومنفصلة

هي نتيجة المنفصلتين اعني الاولى جزء الاخرى وهي بالتحقيق بسيطة ^{بكون}

ثلاثة اجزاء والشرائط كما مرت **اول** هذا هو القسم الثالث وهو ان

المشتراك في جزء نام من إحدى المقدمات بعبرت نام من المقدمات الاخرى ^{بحسب}

ان يكون احدهما البسيط من الاخرى مثلاً يكون البسيطة مؤلفة من كليتي

والركبة مؤلفة من محلية ومنفصلة والنتيجة منفصلة مؤلفة من محلية

ومنفصلة هي نتيجة المنفصلتين اعني المنفصلة الاولى وجزء الاخرى ^{بكون}

كقولنا دائماً اما ان يكون ا ب او ج د دائماً اما هـ د واما ان يكون اما ج

او ح ط فيجب دائماً اما هـ د واما ان يكون ا ب او ليس ج د وهذه النتيجة ^{تلك}

بالتحقيق منفصلة بسيطة مركبة من ثلثة اجزاء احدها الجزء الغير المتماثل

والجزءان الباقيان هما نتيجة المنفصلتين والشرائط كما مر من وجوب

اجاب المقدماتي وكونها حقيقيتين وما عني الحلول او محتملتين

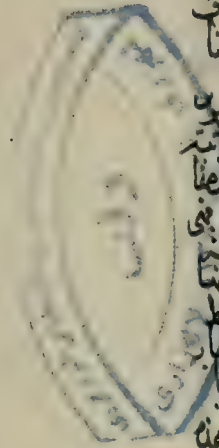
واي لا يكونا ما عني جميع وكلية احدهما وشرائط النتائج في كل شكل

فانتهى هذا بقي المقدمة البسيطة والمنفصلة التي هي جزء الشرطية

المركبة **قال** ولما المولفة من المصلاات والمفصلاات فالمشتركة منها
 في نامبي اربعة اصناف لان الاشتراك يكون اما في مقدم المصلحة او في
 وهي اما صغرى وكبرى **اول** هذا هو القسم الثالث من اقسام القياس
 الشرطية وهو المولف من المصلاات والمفصلاات واقسامه ثلثة الاول
 ان يقع الاشتراك في جزئي نامبي من المقدمتين واقسامه اربعة لان
 اما ان يقع صغرى وكبرى وعلى كلا التقديرين فالشركة اما في مقدمتهما او
قال ولا يفتح من مفصلة سائلة ولا من جزئيتين وفي شرط في سائلة
 الاتفاق صدق المقدم لتمكن ردها الاموجبة بل من اجبها **اول** شرط
 هذا القسم امور ثلثة احدها ان يكون المفصلة موجبة والثاكلة احدى
 والثالث ان يكون مقدم السائلة الاتفاقية صادقا لتمكن ردها الاموجبة
 اتفاقية لتمكن معدها صادقا كان تايمها كاذبا فيصدق نقيضه والا فرب
 في الشرط الاول التفصيل فان المفصلة ان كانت مانعة للجمع لم يفتح وهي سائلة
 للاختلاف اما مع توافق الطرفين ودال الانسان مع الناطق بتوسط الحيوان
 ان يقول كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وليس البتة اما ان يكون حيوانا
 او ناطقا وانما مع القاعد فلو بدلنا الكبرى بقولنا ليس البتة اما ان يكون

مولف من المقدم ونقيض الثانية ضرورة
 ان ان يترك الاتفاقية

حيوانا او فرسا وان كانت مانعة الخلو اتج مفصلة مانعة الخلو لاسلام
 الخلو من الشيء او اللان حيوان الخلو عنه وعن المعلوم فاطلا والمصحة بان
 لا يفتح اذا كانت سائلة محمول على هذا التفصيل **قال** والمفصلة من كل صنف
 وتكون في ثلثة **اول** الصغرى والمفصلة في كل صنف من هذه الاصناف
 ستة فتكون صغرى لان المفصلة اما لرفعية او اتفاقية وعلى كلا التقديرين
 فهي اما موجبة او سائلة وعلى التقادير الاربعة فهي اما كلية او جزئية مفصلة
 والمفصلة اما حقيقية او مانعة للجمع او مانعة الخلو وعلى التقديران الثلثة
 اما كلية او جزئية فالاقسام ستة هذه ثمانية واربعون صغرى لكن يسقط
 ما يتالف من جزئيتين وهي اثنا عشر ما يبقى المنهج ستة وثلثين صغرى واثنا عشر
 ما يجوزناه نحن من كون المفصلة المانعة الخلو سائلة بزيادة الصغرى
 مثلا لما يقع الاشتراك فيه مع تال المفصلة وهي صغرى قولنا كلما كان
 فكل ج د و دائما اما كل ج د او هذه مانعة للجمع يفتح كلما كان ات فليس
 لاستلزام المفصلة كلما كان ج د لم يكن ه و مثاله والمفصلة كبرى
 اما ات او ج د وكلما كان ه د يفتح كلما كان ه ر لم يكن اب مثلا او
 مع المقدم والمفصلة صغرى كلما كان ج د قاب و دائما اما ج د او ه د



المفصلة

الجمع

وداها اما كل ج ط و ه ز مانعة الخلو بين كل ما كان آت فكل ج د فكل ما
 ه ز فكل ج ط لان المنفصلة يلزمها كل ما لم يكن ه ز فكل ج ط وسبب حكمه
 مما تقدم في المنفصلين اذا اشتركتا في جز غير تام منهما هذا اذا اردنا
 المنفصلة الى المنفصلة ولو عكسنا الحال بان ردونا المنفصلة الى
 المنفصلة انما لا يكون آت وكل ج ط او لا يكون آت وكل ج ط او لا يكون آت وفي
 واما كل ج ط واما كل ج د فقه ز على ما بين في المنفصلين المشتركين في جزء
 غير تام منهما التا ان يكون الشركة في المقدم والمنفصلة مغرى كقولنا كل ج ط
 ج د فآت وداها اما كل ج ط او ه ز مانعة الخلو بين ج د والمنفصلة الى
 قد يكون اذا كان آت فاذا لم يكن ه ز فكل ج ط لانا نجعل المنفصلة اللان
 للمنفصلة كبرى للصغرى وانج المظم لا رتاده الى القسم الاول بعكس
 و لو ردونا المنفصلة الى المنفصلة انج قد يكون اما ليس آت وكل ج ط
 واما ليس آت وفي ز واما كل ج ط واما كل ج د وفي ز لان المنفصلة بعكس
 الى قولنا قد يكون اذا كان آت فكل ج د ويرجع الى القسم الاول ويبنى
 المنفصلة فنجعل القياس من المنفصلتين وينفع ما ذكرناه الثالث
 المشتركة مع التا والمنفصلة كبرى كقولنا دايما اما ان يكون ه ز او كل

المنفصلة

وكما كان آت فكل ج ط وينج منفصلة برد المنفصلة الى المنفصلة كما تقدم
 في القسم الاول لانا نجعل المنفصلة كبرى ليرجع اليه وينج منفصلة
 في القسم الاول ايضا لانه يعقل المقدمين يرجع اليه الرابع ان يكون
 المشترك جزءا من المقدم والمنفصلة كبرى كقولنا دايما اما ان
 ه ز او كل ج د وكما كان د ط فآت وينج المنفصلة بقلب المنفصلة
 والمنفصلة بقلب المنفصلة الى المنفصلة كما مر في القسم الثالث لانه يعقل
 يرجع اليه **قال** والمشارك في تام وغير تام يكون ذات غير التام
 مركبة من جزين احدهما غير مشاركة لاجد جزئي ذات التام والآخر
 وهي شرطية فان كانت من الجنس التي هي فرعها كان التاليف كالقسم
 الذي نحن فيه وان كانت من جنس ذات التام كان التاليف كاحد القسمين
 المتقدمين والامتناف والشرط الشايع على قياس ما مر **اول** هذا هو
 القسم الثالث من اقسام المؤلف من المنفصلة والمنفصلة وهو ان يكون الشرط
 في جز تام من إحدى المقدمتين غير تام من الاخرى وهو ان يتحقق بان يكون
 احدي الشرطيتين اسبط من الاخرى ويكون المركبة ذات جزين احدهما
 شرطية يقع به المشاركة بينهما وبان الشرطية والآخر لا يقع به مشاركة ولما

ولما كانت الشظية على قسمين متصلة ومنفصلة كانت الشظية هنا اعني
 المركبة متقسمة اليها فان كانت متصلة فالمركبة منهما ومن الجزء المباين
 ان كانت متصلة كان حكمها حكم القسم الذي نحن فيه اعني المركبة المتصلة
 والمنفصل وكذا ان كانت منفصلة والمركبة ايضا منفصلة والبدل اشار بقوله
 فان كانت من جنس التي هي جزء منها كان التاليف القسم الذي نحن فيه وان
 الجزء اعني الشظية التي وقعت المناداة بها والمركبة اعني الشظية التي هذه
 جزء منها بان يكون الجزء متصلا والمركبة منفصلة او بالعكس كانت واقعة
 لذات التام اعني المقدمه الاخرى البسطة في الجنس وكيفية التاليف
 القسمين الاولين لان الاوسط ان كان تاما من المتصلة لقولنا كل ما كان
 ا ب ج د واما اما كل ما كان ج د هـ ز ا و ح ط ما عذ الخلو يمتد دائما بالما
 كان ا ب هـ ز ا و ح ط لاستناع الخلو الواقع عن مقدمي التاليف والجزء
 فيمتنع الخلو عن لادم المقدمتين والجزء الاخر وان كان تاما في المنفصلة
 فهو كقولنا دائما اما ا ب ا ج د وكل ما كان لاجد ا و هـ ز ح ط
 يمتنع اما ان يكون فديكونه اذا كان ا ب هـ ز ا و ح ط يمتنع اما ان يكون فديكونه
 اذا كان ا ب هـ ز ا و ح ط يمتنع اما ان يكون فديكونه اذا كان ا ب هـ ز ا و

مرد

اما الاول
 اذ اعرف هنا لمر ان هذا القسم يرجع الى احد القسمين المتقدمين
 فالى ما يتركب من المتصلين واما الثاني فالى ما يتركب من المنفصلين واذا كان
 مرجع هذا القسم الى احد القسمين المتقدمين كانت الشرايط والنتائج
 وفيها واحدة مثال ما يكون الجزء مساويا للمركبة قولنا دائما اما ا ب ا ج د
 وكل ما كان كل ما كان ج د هـ ز ا و ح ط يمتنع فديكونه اذا كان ح ط فاما ا ب ا ج د
قال واما الموافقة من الحملات والشظيات ويكون لها مخرج واحد
 فتوابعها من حمله ومنفصلة وهي اربعة اصناف لان المنفصلة
 اما صغرى او كبرى والاشتران اما في تأليها او في مقدمها والنتائج
 منفصلة احدهما الجزء الثاني من الاشتراك بعينه والثاني نتيجة الجزء
 مع الحملية **الاول** القياس الخلف من الحملية والشظية يكون الحد الاول سطح جزائيا
 من الحملية ومخرجات من الشظية بالضرورة وهو نوعان باعتبار قيمة الشظية
 الى المتصلة والمنفصلة النوع الاول ان يكون الشظية متصلة وهو القسم الرابع
 من اقسام الاقبسة الشظية واصناف اربعة لان المنفصلة اما ان يجمع
 او كبرى وعلى التقديرين والشركة اما في تأليها او مقدمها وينقسم كل
 من هذه الامور اربعة متصلة ذات جزئي واحد والجزء الثاني من الاشتراك

والنتيجة ان التالف بين الجزأين المتساويين والحملة ومقدمها ما يكون الزكوة مع التالف
 مقدم المتصلة وفيما يكون الزكوة مقدم مع مقدمه التالف بين مقدمي الحملة
قال واما الصنفان اللذان يقع الزكوة فيهما فلهما فصلتهما ان كانت موجبة
 كانت الزاوية في التالف والحملة كامة في الحملات واجزاء التالف اما ان كانت سالبة
 التالف **بنو** الصنفان اللذان يقع الزكوة فيهما هما ما يكون
 فيه صغرى كبرى والسكر في الحملة في التالف لا في المتصلة فيما اما ان يكون
 او سالبة فان كانت موجبة كان شرط التالف فيها انتمال الحملة والتالف في
 من الاشتكال الاربع على شرط ذلك مثال ما يكون المتصلة صغرى فقولنا كلما
 كان **أ** فكل **د** وكل **د** ينتج كلما كان **أ** فكل **ج** لانه يصدق ما يقدر
 مقدمنا القياس المستلزم للنتيجة فيكون صادقا في ذلك التقدير وفي هذه
 النتيجة وهو كل **ج** ما يقاس مائة في الحملات مثال ما يكون المتصلة كبرى
 قولنا كلما كان **ج** وكلما كان **د** فكل **أ** ينتج كلما كان **د** فكل **ج** ان
 على تقديره **د** يصدق كل **ج** ب صدقه في نفس الامر وكل **ج** التالف لا يصدق
 من صدقه ما صدق النتيجة وهذه النتائج **بنو** **قال** وقد طرأ فيما اذا كان
 متصلة لونية بمنزلة ما هو احتمال ان لا يقع صدق الحملة على تقدير صدق

طعن

المقدمين
 مقدم المتصلة اذا كان محال ولا يجمع التالف في الصدق وجوبه ان اجتماع
 في الصدق ليس شرطاً ان يعاد القياس ولو كان لما انعقد قياس خلفه ولا التالف
اول ذهب جماعة من المتأخرين الى ان القياس المركب من الحمل والمضلع
 لا ينتج لانا اذا قلنا كلما كان **أ** فكل **ج** وكل **د** فقد حكمنا في الصغرى
 باستلزام **أ** **ج** **د** وحكمنا في الكبرى يصدق كل **د** في نفس الامر ولا يلزم
 من صدق القضية في نفس الامر صدقها على كل تقدير لحرمانه ان يكون تقدير
أ محالاً فلا يصدق معها الصادق في نفس الامر على سبيل الوجوب **بنو**
 جماعة التالف والحملة في الصدق واما في نفس الامر فليحذر ان كذب التالف والتالف
 المقدم فليحذر ان كذب الحملة وان احتد احداهما صادقا في التقدير والاخر صادقا
 في نفس الامر لم يتجدد فلا انتاج واجاب المحقق بان المستلزم في القياس
 كونه المقدمتين بحيث لو سلمت الرمت النتيجة ولا يتوقف فيه صدق المقدمتين
 بالفعل لانه لو انشأ شرط ذلك لم ينم القياس الخلفي ولا التالف في كذا واحد
 معصيته لكن لما كانت مقدمته بحيث لو سلمنا الرمت النتيجة كان قابلاً
 ونحن نقول ههنا لو صدق المقدمتان امنى الحملة والشرطية لرمت النتيجة
 فكان قياساً متفهماً لهذا الاعتبار لاني ان القياس الخلفي لو سلم فقد

لنفهم
 لفت النسخ فكان قياسا بهذا الاعتبار اما ههنا فلو سلمت القضية المحلية
 مع علم يعلم الاشراج ان تسليمها غير كاف عالم يستلزم مقدمة نالته هي ان
 صادقة او مسلمة لا تفقد برصد المقدم فمع خلو المقدمين عن هذه
 القضية لا يجب الاشراج فافرق البابان لانا نقول المقدمة الشرطية ههنا
 وصفتا المقدم فيها على انه صادقة نفس الامر وان كان محال فيصدق مع
 كذلك وحيث يكون قد اخذنا قضا ما التفت التي هي المقدم والثالث من المحل
 على انها صادقة في نفس الامر فيصدق النسخه كذلك **قال** وان كانت سائلة
 كانت الشرطية في الثالث معا بل ما كانت هناك ليعاير برود السالبة الى
 لا رتبها الموجبة كما يجب ان يكون هناك **اول** هذا هو القسم الثاني
 وهوان يكون المتصلة في الصنفين الذين يقع الشرط معها فيهما في الثالث
 سالبه وحيث ترتب فيه ان يكون المحلية مع تقيض نال المتصلة متملة كل
 على شرط ذلك الشكل لانا نورد السالبة المتصلة الى الموجبة الموافقة لها
 في الكم والمقدم المناقضة لها في الثالث وحيث يجمع هذا القسم الى ان يكون
 المتصلة موجبة مثلا ليس البند اذا كان **اب** فليس كل ج د وبنح ليس البند
 اذا كان **اب** فليس كل ج د لانا نورد السالبة الى قولنا كل كان **اب** فكل ج د

لما تقدم
 الكيف
 في ملازم المتصلات ان كل متصليتين توافقنا في المقدم والكم ونحالفنا في
 وشافقتنا في الثالث فلا رتب وشافقتنا وشح كل كان **اب** فكل ج د وبنح
 ليس البند اذا كان **اب** فليس كل ج د وهو المحل هذا على قاعدة النسخه
 وحيث تكون المنهج في كل شكل اربعة امثال ما في المحليات بخوان ان يكون
 المتصلة سالبه كلييه وجزييه لكن بالشرط المذكور والمتأخرين لما طعنوا
 في استلزام المتصليتين المذكورين لاجرم استلزام الحجاب المتصلة المذكور
قال واما الصنفان الباقيان فيشرطيهما كذا المتصلة صادقة
 ويجب ان يكون المحلية مع احد مقدمي المتصلة النسخه نتيجة للاخر
 احدا لغروب المحليات المنهجية **اول** الصنفان الباقيان هما اللذان
 يكون الشرط فيه مع مقدمة المتصلة سواء كانت المتصلة معزى او كبرى
 وبنح ترتب فيها المران احدها صدق مقدم المتصلة الثالث احد الامرين وهو
 المحلية مع مقدم المتصلة مقدم النسخه او اشراج المحلية مع مقدم النسخه
 مقدم المتصلة على ههنا احدهما صدق الاشكال في المحليات **قال** فادركا
 المحلية مع مقدم النسخه نتيجة لمقدم المتصلة المعلوم استلزاما للمحلية
 علم من ذلك استلزام مقدم النسخه لانا نملك المتصلة بعينها لا نضع

لما تقدم

يستلزم وضع النتيجة استلزاما كلياً فوضع النتيجة المستلزم مع المحل
الموضوع مطلقاً المقدم المتصلة يستلزم ما يستلزمه مقدم المتصلة بعينه
وعلى هذا الوجه يكون الشايع **كلية** **اول** اذا كانت المحل مع مقدم ^{النتيجة}
نتيجة مقدم المتصلة المعلوم استلزامه لتاليها علم استلزام مقدم النتيجة
للتالي المذكور مثلاً اذا صدق كل ج ب وكلما كان بعض ب آفه ^{بنتج}
كلما كان كل ج آفه ^{بنتج} ز لا نه كلما كان كل ج آفكل ج ب وكل ج آ اما استلزام
كل ج ب فنتج ز في نفس الامر فيصدق على هذا التقدير لما استلزم
كل ج آ فظاهر واذا صدق كل ج ب فكل ج ب فكل ج آ فيعقب آ
من الثالث بنتج كلما كان كل ج آ فيعقب آ وكلما كان بعض ب آفه
بنتج كلما كان كل ج آفه ^{بنتج} ز لان صدق المحل مع مقدم النتيجة ^{بنتج}
مقدم النتيجة يستلزم صدق مقدم المتصلة وصدق مقدم المتصلة
يستلزم صدق تالي المتصلة ايضاً والمستلزم للمستلزم الثاني يستلزم
لذلك الثاني فكان مقدم النتيجة مستلزمنا لتالي المتصلة اعني تالي النتيجة
وهو المطلوب وعلى هذا البحث يكون الشايع **كلية** **قال** وان كانت المحل مع مقدم
المتصلة بنتيجة مقدم النتيجة يستلزم النتيجة مع المحل مقدم المتصلة

كل

كلياً بل يستلزم جزئياً لان وضع النتيجة مع احدى مقدمي القياس ^{لا يستلزم}
وضع المقدمة الاخرى كلياً فالوجهية الكلية لا يعكس كبقيةها فاد
بعض احوال وضع النتيجة يجب ثبوت مقدم المتصلة المعلوم استلزام
لتاليها وفي ذلك البعض دونها وما يحصل العلم باستلزام مقدم ^{النتيجة}
لذلك لتالي بعينه وعلى هذا الوجه لا يكون الشايع **المخرجية** **اول**
اذا كانت المحل مع مقدم المتصلة بنتيجة مقدم النتيجة ^{بنتج} لنتج
جزئية مثلاً اذا صدق كل ج ب وكلما كان لا شئ من آ ب فز ^{بنتج}
اذا كان لا شئ من ج آفه ^{بنتج} ز لا نه يصدق كلما كان لا شئ من آ ب فكل ج
ولا شئ من آ ب اما صدق كل ج ب فليصدق في نفس الامر والما صدق
من آ ب فظاهر وكلما صدق كل ج ب ولا شئ من آ ب فلا شئ من ج آ بنتج
كلما كان لا شئ من آ ب فلا شئ من ج آ او يعكس فتدبر اذا كان لا
من ج آ فلا شئ من آ ب ونقسم الى الكبرى فتنتج المطر فنتج مقدم
مع المحل بنتج مقدم النتيجة كلما موجياً ويعكس جزئياً موجياً فنتج
كانت النتيجة جزئية لان الوجهية الكلية لا يعكس **كلية** **قال** وفي كل ما
على الازمنة وعليك تفصيل القروب فانها يزيد على صروب المحل

المقدمة

فقد شئ من ج آ بنتج كلما كان لا شئ من آ ب بنتج
ولا شئ من آ ب بنتج

المؤلف من الخلق والمقتض على قسمين أحدهما الزيادة والخصومات مساوية بالعدد
 اجزاء الانفصال والثاني ان لا يكون كذلك بل ان الزيادة والخصومات اقل وقد
 مثله او زيد فان لم يشارك الخلية الزيادة اجزاء الانفصال لم يكن بها
 والحاصل قياسا باعتبار مشاركة الخلية الزيادة قياسا باعتبار مشاركة
 الخلية المساوية قياسا على اولها وعلى اقسام هذه القياسات المضمومة وهما
 يشترك الخلية باخرها في احد طرفي الشجرة وجزء الانفصال في طرف الاخر
 وهذا القياس في قوة القياس الخلق لما جرد الخلية مثله في الشكل الاول كل واحد
 واما في فرد وكل زوج مؤلف من اعداد وكل فرد مؤلف من اعداد فيجوز كونه
 من اعداد فالمقتضله هنا وقعت منفردا والجزاء التي وقع بها الاشتراك
 محمولات في اجزاء الانفصال وموضوعات في الخلية في الشكل الاول وبالعكس
 في الرابع وان كانت كبرى كانت الاجزاء المشتركة محمولات في الخلية
 في اجزاء الانفصال في الشكل الاول وبالعكس في الرابع ولما في الشكل الثاني اجزاء
 الاشتراك محمولات فيها سواء كانت المنفصلة منفردا وكبرى وفي الشكل الثاني
 موضوعات فيها سواء كانت منفردا وكبرى وقد علمنا ما ذكرنا بالافق من ذلك
 وصرف الاشكال الثلاثة **الباقية** الاستثنائيات وهي من الاقسام

بناظر

ويتألف من شرطية واستثنائية **الاول** هذا هو القسم الثامن اقسام القياس السبعة
 وهو الاستثنائي وهو من الاقسام الكاملة التي لا يتوقف في المناهج على مقد
 اخرى وقد قلنا في تعريفه انه الذي يكون الشجرة او فقيضا ما ذكره في الفعل
 وبسبب ان يكون الشجرة جزءا من قياس منيع لها على انها مقدمة مستقلة بنفسها
 لانه يكون مصادرة على المطلب الاول فلا بد وان يكون جزءا من مقدمته وهي نفسها
 قضية وكل مقدمه جزءا من قضية في شرطية فاذن احدي مقدمتي هذا القياس
 شرطية والاخرى استثنائية **ثاني** فالمقتضله الكلية للرومية فيجوز باستثناء
 على المقدم او فقيضا لثانيها من الجزء الاخر او فقيضا لوضع اللزوم كقولنا ان
 زيد يكتب فبده يتحرك لكنه يكتب فيجوز فبده يتحرك لكن بد لا يتحرك فيجوز فبده لا
 ولا يفيج باستثناء فقيضا للمقدم وعين الثاني لاحقا في العموم **الثاني** الشرطية
 التي هي جزء هذا القياس اما ان يكون منفصلة او منفصلة فان كانت
 فيشرطها ان يكون كلية لرومية على ما بان من ان الشرطية لا يتجان ولا الاقفا
 اذ انبت هذا فاذا كانت موجبة كلية فاستثناء مقدمها يفيج على الثاني
 واستثناء فقيضا لثانيها يفيج فقيضا للمقدم لان حكم الملزوم هو وجوده لا
 عنه وجود الملزوم وعدم الملزوم عند عدم اللزوم واليه اشار بقوله

لوضع المذموم كقولنا ان كان زيد يكتب فيه يتحرك ثم يستثنى كذا يكتب فيه يتحرك اذا لم يتحرك ذلك لكنبت المصلحة الكلية ولو استثناء ^{تفويض} الثاني وقلنا لكنه لم يتحرك يتحرك انه لا يكتب لذلك ايضا ولا يتحرك باستثناء ^{المثالي} ولا تفويض المقدم سواء احتمال كذا الثاني ام وعدم استلزام وجود العام وجود الخاص وعدم استلزام دفع الخاص دفع العام والماضي المحرم كماله المثال المذكور فانا لو قلنا لكنه لا يكتب لم يلزم انه لا يتحرك به وكذا لو يتحرك به لم يلزم انه يكتب **قال** والسالبة الكلية يتبع بالرد الى الموضع ما يتبع الموجبة **اول** السالبة الكلية المتصلة يستلزم موجبة كلية متصلة موافقة لها في المقدم ومناقضة لها في الثاني في يتبع بالرد الى الموجبة ما يتبع الموجبة اي باستثناء عين اي جزء كان تفويض الآخر كقولنا ليس البتة اذا كان زيد كاتباً فيه ساكنة فانه يستلزم كلما كان زيد كاتباً فيه ليست ساكنة فاذا قلنا لكنه كاتب فقد استثناء في الحقيقة عين مقدم الموجبة اللائحة فينتج عين نالهما الذي هو تفويض الجزء السالبة وهو امر بدعي ليست ساكنة ولو قلنا لكن بدعي ساكنة فقد استثناء في الحقيقة تفويض المتصلة الموجبة اللائحة فينتج انه ليس بكاتب الذي هو تفويض مقدم الموجبة

وتفويض الجزء الآخر من السالبة لكن هذا مبني على القاعدة المستندة **قال** ولا يتبع الجزئان **اول** اذا كانت المتصلة جزئية اما موجبة او سالبة ^{تفويض} يجوز ان يكون زمان الاستثناء غير زمان الاتصال والردوم واذا اختلف الوقتان يلزم الاناج هذا في الموجبة واما في السالبة فالامر فيها ^{يحد} سلبها انما يتبع بواسطة ردها الى الموجبة ولم ان هذا في الاطلاق ^{المتصل} لان الوقيين لوقعيهما واحد حاصل الاناج وان لم يكن الشرطية كلية وكما لو كان الاستثناء كلياً الصدقة في جميع الارض التي مر جملتها زمان ^{الاتصال} والاتصال **قال** والاتفاقية لا تعد باستثناء العين على ما لا يستحق فيها التفويض **اول** هذا بيان لشروط امر الثاني المتصلة وهو ان يكون لرفعيه لهما لو كانت اتفاقية لم يحصل استثناء العين على ما يستأنف ولا يجوز استثناء التفويض فيها لان احكامها بان الاتفاقية هي التي يجمع جزءا على الصدقة من غير لزوم بينهما فاذا صدقتهما يتوقف على صدق اخر لهما فاذا حكمنا بالاتصال للاتفاقية وجب ان يكون كل واحد من جزئيه معلوماً لنا فلا يحصل لنا استثناء عين المقدم على مستأنف بثبوت الثاني لانهما قبل الاستثناء ولا يجوز استثناء التفويض فيها لان الثاني يجب ان يكون

صادقاً حتى يصدق الاتفاقية ولا يجوز الحكم بانقائه **قال** والمنفصلة الموصولة
 الحقيقية يفتح باستثناء عيني كل جزء او تفصيله ففيض الاخر وعينه كقولنا
 هذا العدد اما زوج او فرد لكنه زوج فليس بفرد لكنه ليس بزوج فهو فرد
 وكذلك في الجزء الاخر وكثير الاجزاء يقاس على ذلك **الاول** النظرية التي هي جزء
 من القياس الاستثنائي اذا كانت منفصلة فلا يخالف اما ان يكون حقيقياً او ما
 الخلو وما نفع الجمع فان كانت حقيقية فان كانت موجبة انبجست استثناء
 عيني كل جزء ففيض الاخر لاستحالة الجمع بينهما واستثناء عيني كل جزء
 الاخر لاستحالة الجمع بينهما واستثناء ففيض كل جزء منهما عيني الاخر لاستحالة
 الخلو منهما كقولنا العدد اما زوج او فرد لكنه زوج يفتح انه ليس بزوج
 انه فرد وكذلك في الجزء الاخر يعني لو قلنا لكنه فرد يفتح انه ليس بزوج
 ولو قلنا لكنه ليس بفرد يفتح انه زوج هذا اذا كانت المنفصلة ذات
 جزئيين وان كانت اكثر من جزئيين فانها يفتح باستثناء عيني اي جزء كان
 الباقي باستثناء ففيض اي جزء كان منفصلة حقيقية من الاجزاء الباقية
 كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو ثم نقول لكنه زائد يفتح انه ليس
 بناقص ولا مساو به وكذلك الثاني ولو قلنا لكنه ليس بزائد يفتح انه مساو

مساو او ناقص **قال** وما نفع الخلو يفتح باستثناء التقييد دون العينة
 الجمع باستثناء العيني دون التقييد **الاول** ما نفع الخلو هي التي حكم فيها
 باشتغال اجتماع جزئيهما على الكذب وجواز اجتماعهما على الصدق **قال** فما نفع
 فاستثناء ففيض اي جزء كان منهما يفتح عيني الباقية لا اشتغال الخلو عنها
 عيني اي جزء كان لا يفتح شيئاً لجواز اجتماعهما على الصدق وما نفع الجمع
 هي التي حكم فيها باشتغال اجتماع جزئيهما على الصدق وجواز اجتماعهما على
 الكذب فاستثناء عيني اي جزء كان منهما يفتح ففيض الاخر والاشتغال
 بينهما واستثناء ففيض اي جزء كان منهما لا يفتح عيني الاخر والاشتغال
 ولا ففيض لجواز الجمع بينهما في الكذب **قال** القياسات المركبة هي قياسات
 جعلت نتائج بعضها مقدمات البعض وهي اما مقصولة ومحدودة والقياسات
 الاخرى كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان زاحف وكل زاحف جسم فكل
 حيوان جسم او مقصولة وهي موددة النتائج والمقدمات بنهاية **الاول**
 لما وقع من القياس البسطه مخرج في بيان القياس المركب وهو الذي يكون
 من المطالبات بقياسي او زائد وهو قسمان مقصولة وموصولة فالاول
 يتوكل المقدمات ويجوز النتائج لا المطالبات او كما في المطالبات ان كل انسان جسم

واستدلنا عليه بان كل انسان حيوان وكل حيوان نام وكل نام جسم ^{جسم} شئ كل
 والثاني ان ذكر الشئ من شي واحد بما ان يكون شئ والثاني ان يكون جزء من
 كما نقول كل انسان حيوان وكل حيوان نام ^{فان} شئ كل انسان نام فبجعلنا
 فنقول كل انسان نام وكل نام جسم ^{فان} شئ كل انسان جسم ^{فان} والاول ^{فان}
 كل قياس شئ شئ بالذات فبشئ لا زعمها وعكسها وخرجات فبشئ
 معها بالعرض ^{اول} لما وقع من القياس شئ في واجبه والواقع به في
 احدها استقرار الشايع وهو ما يلزم من القياس بجا المطلوب
 فنقول كل قياس شئ شئ فانه مساعد على لارزها وعكسها وعكس
 ان كان لها عكس او عكس النقيض على كذب تقيضها وعلى خريجات فبشئ
 ان كانت كلية وعلى خريجات معها لكن الشئ الاول بالذات والبرائة
 بالعرض مثلا اذا صدق كل انسان حيوان وكل حيوان جسم انج بالذات
 كل انسان جسم وبالعرض لا شئ من الانسان غير جسم الذي هو لازم
 الشئ وبعض الجسم انسان الذي هو عكسها وكلما ليس بجسم ليس
 با انسان الذي هو عكس تقيضها وبعض الانسان جسم الذي هو خريجة
 فبشئ وكل ناطق جسم الذي هو خريجة فبشئ لسا فبما ان صدق الما

لا حقا

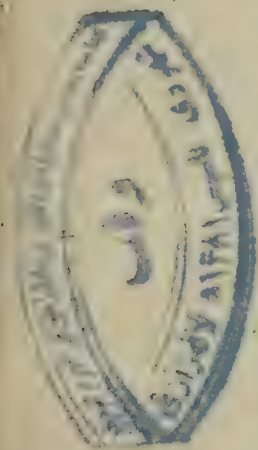
بسم

بسم صدق لازم وهذه كلها لوازم ^{فان} والمقدمات الحاذية قد نجح
 صادق فقولنا كل انسان شئ وكل حيوان شئ الا ان يكون الكبرى كاذبة
 بالكل وحدها في الشكل في صديقه الاول ^{اول} الشئ فانه لا يصدق
 واللازم جازا ان يكون صادقا كذب ملزمه ولا يجوز ان يكون كاذبا
 مع صدق الملزم في كل قياس صادق المقدمات فانه شئ صادق وان
 كاذب جازا ان يكون الشئ صادق وان يكون كاذبة فبشئ في العموم
 كل انسان شئ وكل حيوان شئ كل انسان حيوان فالمقدمة كاذبة
 والشئ صادق فلا يجب كذب المقدمات كذب الشئ الا في مورد
 واحد وهو ان يكون الكبرى كاذبة بالكل اي بكذب نسبة المحمول
 الى كل فرد فرد من افراد الموضوع وحدها في الشكل الاولى ^{فان} الشئ
 الاولين منه فانا اذا فرضنا كل ج ب صادقا بالكل اي بكذب ^{بسم}
 او بالبعض بان يصدق بعل على بعض ج دون بعض وفرضنا كل
 كاذبا بالكل فان الشئ وهو ج ا كاذبة قطعها لانها لو كانت صادقة
 لزم اجتماع الضدي والثاني ببيان الشئ لما قلنا عند الكبرى وهو
 ج ب فانه يكون صادقا قطعها ونضمه الصغرى الصادقة ومضى

المعتدات صدف المنجيه فيلزم صدق لا شيء من مخرج **قال** ان كانت الصغرى صادقة
 بالكل وليس بعض **قال** ان كانت صادقة بالعن قصد الصدق او القصدان ^{هـ}
 ولا يمكن صدق المنجيه في هذين الصديدين ولا في الضرب بالاول والثالث
 من الشكل الرابع اذا كانت الصغرى كاذبة بالكل وانما لم يذكرها المصنفان
 بالقلب يرجعان لاهذين الصديدين **قال** ومقدومات القياس كينسب تحليل
 حدى المط الى اقيانها وعرضياتها ومعوضاتها اللان والمفارقة ثم محال
 وسط يقتضى ايقانها استنباطا او سلبا **قال** الكتاب مقدم على البرهان
 يحصل بان يضع حدى المط اعنى الاصغر ولا كبر ثم يطلب كل ما يمكن حدى كل واحد
 منها وكل ما يمكن حدى كل واحد منهما عليه باحد الوجوه الخمسة اعنى الجنس والنوع وال
 الخاص والعموم ويطلب ايضا طلب كل ما يمكن سلبه عن كل واحد منهما وما
 سلب كل واحد منهما عنه فاذا حصلت هذه المحولات الإيجابية والسلبية
 فيها فان وجدت في عمودان الاصغر بالاجاب ما كبر موضوعا للاكبر وضعف
 اجابا او سلبا حصل لنا قياس من الاول منجى المط وان وجدنا في ذلك
 ما يحل على احد الطرفين اجابا او سلبا عن الكبر تم القياس من الثاني وان وجدنا
 فيما كبر موضوعا عن الطرفين تم القياس من الثالث وان وجدنا في موضوعات

الاصغر

من الشئ ^ط
 الاصغر ما كبر محال على الاكبر تم القياس من الرابع وذلك كله بعد ما كان يجب
 في كل شكل يجب الكم والكيف **قال** وتحليل اقياسات المركبة يتأتى
 المقدمات والحدود من الروايد والطرف استتراك بعض المقدمات مع بعض
 ومع المط ليطالع على كيفية نال كل قياس منهما **قال** انه قد يحصل في بعض المقدمات
 تغيير في الترتيب والخلاف عن النال ليعطى الطبيعي واصفار بعض مقدماته او في
 مقدمه فيه وذلك في السبطة والمركبة من قياس فاذا اردنا تحليل المقدمات
 وترتيب الحدود ووضع القياس على هيئته الطبيعية وتبين المنجى من غير
 الخط والقول المنجى له فان لم يجد في ذلك القول مقدمة فينازل الخط في شئ
 البتة لم يكن ذلك القول منجيا له وان وجدنا فيه مقدمة فينازل الخط
 فان كان في كل احديهما القياس استثنائي وان كان في احديهما فان كان
 هو الاصغر فالمقدمة صغرى والا فالاكبرى ان كان هو الاكبر ثم يضم الجزء الا
 من المط الى الجزء الاخر من المقدمة على هيئة احد الاشكال فان نالها فالجزء
 وسط وخرج بمنزلة المقدمات وحصل شكل معين وان لم يتألفا فالقياس
 مركب فيقبل ذلك العمل في قياس فاس بسيطة منه الى ان يحصل المط فال
 هو المنجى بالذات له **قال** وان اختلف المنجى مع عكس حدى مقدميهما



او عينها وانجحت المقدمة الاخرى صار القياس **دائرا** **اول** هذا هو احد انواع
 لواحق القياس وهو المسمى بقياس الدور وهو عبارة عن ضم النتيجة العكس
 احدى مقدمتي القياس للمنتج لها او عين احدهما لينتج المقدمة الاخرى
 وانما يستعمل في الجدل والمغالطة مثلا اذا قلنا كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان
 فاذا طلب الدليل على الصغرى قيل ان كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق
 وكل انسان ناطق فقد اخذ عكس الكبرى كليا وقول بالنتيجة لا يحتاج الى
 وهو انما يكون في الحدود المتعاكسة المتساوية ليم العكس كليا وانما كان
 دايما توقف العلم بان كل انسان ضاحك على العلم بطلان اخذناه مقدم
 في بيان ما ينتج فكان دورا طارعا هذا اذا الفت النتيجة مع عكس حدى
 وانما تاليف النتيجة مع حدى المقدمات لينتج الاخرى فانما يتم في السالبة
 بقول كل ممكن محدث ولا شئ من القديم محدث ينتج لا شئ من الممكن بقديم
 ويلزمه كل ممكن فليس بقديم والكبرى يلزمها كليا ليس بقديم محدث
 كل ممكن محدث **كل** وان تالفت ما يقابلها مع مقدمه لينتج ما يقابل
 الاخرى صار منكوسا **اول** هذا احد انواع لواحق القياس المسمى
 العكس وهو عبارة عن ابطال احدى مقدمتي قياس المسند بقياس مركب



من تقيض النتيجة او ضمها مع مقدمه الاخرى مثلا اذا كان قياس المسند لكل
 وكل ب **اقول** العاكس في تليين الصغرى انه يصديق ليس كل ج **اول** **كل**
 وكل ب **اقول** ليس كل ج **ب** وهو يقابل الصغرى مقابل التقيض ولو قلنا
 بصديق لا شئ من ج **اقول** ضمنا الى الكبرى انتج لا شئ من ج **ب** وهو يقابلها
 تقابل الضد **قال** ويحتاج في الدور الى مواد الميجاب بعكس كفتها
 وفي السلب الى تقسيم جزاء الاحتمالات باسمها والمحدث مثلا لينعكس
 يخص هذا الموضع كما ينعكس قولنا لا محدث بقديم **اقول** كل البين **بقديم**
 فهو محدث **اول** فديمنا ان قياس الدور يحتاج في انتاج الموجبة الكلية الى
 تساوي الحدود ليصح عكس احدى المقدمات كليا كما مثلناه في قولنا كل انسان
 ناطق وكل ناطق ضاحك ويحتاج في السالبة الى بكرة المقدمة التي ضم الى
 تقسيم جزاء الاحتمالات باسمها كالقديم والمحدث كما تقول لا شئ من
 محدث فانه يصديق كل ما ليس بقديم فهو محدث وكل ما ليس بمحدث فهو قديم
 لينعكس السالبة عكسا يخص هذا الموضع يعني بذلك ان السالبة ههنا
 ليست موجبة معدولة وعكسها ينفهم الى المقدمه الاخرى مثلا اذا قلنا
 كل جسم محدث ولا شئ من المحدث بقديم ينتج لا شئ من الجسم بقديم ويلزم

كل جسم فهو ليس بقديم والكبرى يعكس القول الثاني من القديم يحدث ويلوئد
كل ما ليس بقديم فهو محدث فادغمنا لازم النتيجة الى كانه العكس انج كل جسم
محدث فجزء هذا السلب وها القديم والحادث اقتضا جميع الاحتمالات
كان الموجود اما قديم او محدث ولاجل انقسام جزء هذه السالبة الاحتمالات
بامرها كما ذكرنا اكل ما ليس بقديم فهو محدث لاننا القول الثاني من القديم
يحدث **قال** وفي الجثيات اما يشبه ذلك **قال** قياس الدور يحتاج الى
الجثيات يعني في المقضية المتبعة للجزء الى ان يعمل ما يشاء بحل المنهج للكل
منها لانه اذا قلنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا اما اذا طولينا صدقا
ضمننا النتيجة الى عكس الكبرى كما كليا لبيع الصغرى فنقول بعض ج ا
وكل ا ب فبعض ج ب الذي هو الصغرى **قال** ولا يمكن ان ياتي الكلي
بالجزء **قال** المقضية المتبعة للجزء قد يكون بعض مقدمها جزئيا كما في هذا
الذي ذكرناه وبمع استعمال الدور في استنتاج المقدمة الجزئية في كائنا ما كان
استعمال الدور في استنتاج المقدمة الكلية في مثلا لو عكسنا الصغرى وضمننا
الى النتيجة ان الجزء لا يبيع الكلي **قال** ولنقتض كل منهما في الاشكال ويستعملان
في الخاطئة بالتبيين في الامتنان لئلا يتبدل **قال** ينبغي ان يقيس

العكس

العكس قياس الدور في الاشكال لا يفتقر في جميع ضروبها اليعلم في كل ضروب
من مقدماته ليمكن اثباتها بالدور وابطالها بالعكس وهذا القياس
اعتنى قياس الدور وقياس العكس يستعملان في المغالطة بالتبيين ان يغير
صورة الخط في قياس الدور وصورة بعض الخطا وضد في قياس العكس
ويستعملان ايضا في الامتنان لئلا يتبدل بالمعلم **قال** وفي العلوم قد
ما يشبه الدور عند تحويل البرهان الا في التي كانت من بعد والعكس
عند رد الخلق الى المستقيم **قال** قد يقع في البرهان العلمي الدور والعكس
اما الدور فكما اذا اردنا تحويل البرهان الى وهو الاستدلال بالمطلوع
على العلة الى البرهان التي وهو الاستدلال بالعلة في المعلول كما هو
هذه الخشبة محترقة وكل خشبة محترقة فقد مسها النار فبعض هذه
قد مسها النار فبعض برهان ان لا ناستدلنا بالاحتراق الى اساس النار
والاحتراق معلول للاساس فاذا حولنا الى برهان العلم فلنا هذه الخشبة
قد مسها النار وكل خشبة مسها النار فهي محترقة فبعض هذه الخشبة
محترقة صغرى هذا البرهان نتيجة البرهان الاول وكبراه عكس كبري
القياس الاول وانج ما هو صغرى الاول وانما قال قد يقع في العلوم

الدوران فكل واحد البرهان الى الآخر ليس اثبات مقدمه القياس فلهذا كان
 شبيها بالدور ولم يكن اياه على الحقيقة واما استعمال ما يشبه العكس في العلوم
 فكلما اذا دارد الخلف الى المستقيم بان يؤخذ نقيض المقدمه المحال له و
 بالمقدمه الصادقه لينبع المطالبه وكانت المقدمه المحال كل جزء الذي هو
 قياس الخلف هو كل جزء الذي هو نقيض ليس كل جزء او كل آت فياخذ
 وهو ليس كل جزء ويضم الى المقدمه الصادقه قد وهي كل آت على انها مقدمه
 صادقه لينبع ليس كل جزء او سابقا بان يقال والخلف هو انان المطالبه
 نقيضه وذلك بان يالف من نقيضه ومن مقدمه موضوعه ما لينبع محالا
 فيعرف منه كذب نقيض المطالبه فيتحقق صدقه وهو مركب من قياس افتراض
 مؤلف من متصليه مقدمها الموضوعه واستثناء شرطيه نقيضه لا افتراض
 السابق ويستثنى منه نقيضات لها المحال لينبع صدق المطالبه **اول** الخلف
 الاقيسه المركبه وهو بيان تمام ثبات المطالبه بابطال نقيضه كما اذا صدق ليس
 كل جزء وكل آت فقول انه يصدق ليس كل جزء آت هذا المطالبه اذا اردنا بيان
 الخلف سمي نقيضه المقدمه موضوعه هي احدى المقدمتين المتكديين
 بان نقول لم يصدق ليس كل جزء الصدق كل جزء او كل آت لينبع لم يصدق

فرض الخط كذا و كذا يوضع نقيضه
 وحقيقه هي المقدمه ٩

ليس كل جزء الصدق كل جزء ثم نقول لكن ليس كل جزء على انها مقدمه
 او مسلمه لينبع ان يصدق ليس جزء او هو المطالبه قد سمي نقيض المطالبه هو كل
 الى المقدمه الموضوعه وهي كل آت وانبع محالا وهو كل جزء وهذا الخ
 اللازم ليس من المقدمه الموضوعه لان فرضنا صدقها واما من صور القياس
 المتبع لئلا ندبل من فرض نقيض المطالبه حقا فيكون بالاطلاق فيكون المطالبه متحقق
 وقد ظهر انه مركب من قياسين احدهما افتراض مؤلف من متصليه مقدمها
 فرض المطالبه كادبا وتاليها وضع نقيض المطالبه في لم يصدق ليس كل جزء الصدق
 كل جزء اتحليله في المقدمه الموضوعه وهي كل آت وهو لينبع لم يصدق
 ليس كل جزء الصدق كل جزء آت والثاني الاستثناء شرطيه هذه النتيجة المذكوره
 واستثنى فيها نقيض الثاني لينبع المطالبه **والخلف** يعارفا العكس
 لان العكس ديا يورد بعد قياس مستقيم والخلف قد يورد ابتداء ورده
 الى المستقيم بقياس معكوس يؤخذ نقيض الخ فيه ويضم الى الموضوعه
 لينبع المطالبه **اول** ان قياس الخلف وقياس العكس اشتكا وان كل واحد
 منهما يؤخذ فيه مقابل المطالبه ويجعل مقدمه قياسا لهما انما يفترقان
 ان العكس ديا يورد بعد قياس مستقيم لانه ابطال احدى مقدمتي القياس

صادقه

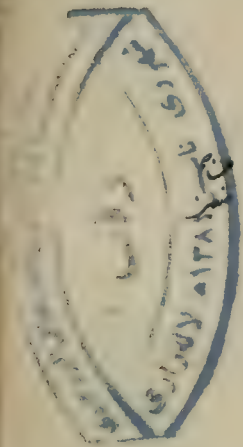
والخلف قد يورد ابتداء من غير سابقه قياس مستقيم وبان الخلف انما يورد
فيه مقابل المطا ليقض العكس يجوز ان يورد فيه مقابل المطا البديهي
واعلم ان القياس المستقيم قد يرد الى الخلف كما ذكرناه والخلف قد يرد الى ^{المستقيم}
بقياس معكوس يؤخذ ثقيف المحال فيه ونضم الى المقدمة العباد ^{صوبه} قد المور
لينج المطلوب معين كما نأخذ ليس كل جرت الذي هو نقيض كل جرت
الذي كان محالا في الخلف ونضم الى المقدمة الموضوعه في الخلف
كل آي لينج على الاستقراء من رابع الثاني ليس كل جرت الذي هو المطا
والاستقراء هو حكم على كل كون ثابتا في جزئيات ذلك الحكم على
بجملته الفلك اسفل حاله المضع يكون الانسان والفرس وسائر
جزئياته المشاهده كذلك وان كان الجزئيات منحصرة كانه انما قضى
قياسها مستقيما والافرنما تنقص الحكم بمثل التماس وهو ينسب القيا
لان تلك الجزئيات بنوب مناب الاوسط الاستقراء اما بالعام
على الخاص وهو القياس وقد تقدم بانه واحكام مستوف وهو المقيد
للعلم المستعمل في البراهين الحقيقية وكما بالعكس وهو الاستقراء
او باحد السابيين على الآخر وهو التمثيل فالاستقراء هو الحكم على

باجز في جزئياتها فان ذكر الجزئيات باجمها هو القياس المستقيم وبقيده
ويستعمل في البراهين كقولنا كل شكل اما كروي واما مضلع وكل كروي
وكل مضلع متناه وهو قياس تام وان اخل ببعض الجزئيات فهو الاستقراء
الناقص وبقيده الطر ويستعمل في الاقيسه المجليه كقولنا كل حيوان
اما انسان او حمار او فرس وكلها يحرك فكما الاسفل عند المضغ
وانما لم يقيد القياس بجواز ان يكونه الجزئ المتوكل بخلاف ما ذكر من الجزئيات
كالتمساح فمثالنا وهذا الاستقراء منيبيه بالقياس لان الجزئيات
المذكوره بنوب مناب الحد الاوسط انما استدلتنا بنبوت الحكم فيها
على نبوتها في كلها فالجزئيات وسطه الاستقراء والكل وسطه القيام
فان والتمثيل هو الحاق نقي بينهما في حكم ثابت له وبني الاول
والثاني اصلا ووجد المشابهة جامعا وعله وذلك كالحاق السماء بالبيت
في الحدوث لكونه متشكلا كالبيت وهو طي فيعمله بعض الفقهاء و
ما اشتمل على الجامع ثم على الجامع الوجودي ثم الذي يكون الجامع فيه
الحكم ومع ذلك فلا يقيد القياس لاحتمال كون العلة علة في الامور
فقط ثم ان صحت علية مطلقا صار الاصل حشوا والتمثيل قياسا بها

الاستدلال

قال الفيلسوف في البرهان والحد العلم اما تصور فقط ولما تصور معه
اول العلم هو حصول صورة الشيء في الذهن وهذا الحصول لا يخرج اما لا
 شيء من المحكام وهو التصور الموجود في التصديق والتصديق قد جعله
 المقصود هو الحكم نفسه كاذن بالقدماء وهم هنا بحث لا يمكن ايراد
 ههنا ذكرناه في كتاب الاسرار **قال** والمكتسب منهما انما يكتب بحسب
 وينتهي الى سادس وهو مكتسبة لا مشاع الاكتساب على سبيل الدور والتميز
اول ان كل واحد من التصور والتصديق منه ضروري ومنه كسبي فالصور
 من التصور ما لا يتوقف على طلب كسبي والكسبي مفاعلة والتصوير من
 ما لا يتوقف الذهن في الحكم بالنسبة على غير تصور الطرفين والكسبي ما يقابل
 والمكتسب من كل واحد من هذين يكتب باليدى منه او بما ينهي اليه لا يكتسب
 كانت العلوم كلها مكتسبة وح يلزم الدور والتسلسل لان الكاسبات
 بعضها احتاج الى كاسبات اخرى وان كان المكتسب ارضا كان غيره فقلنا
 الكلام اليه لكن اللازم باطل فالمتروك مثله فقد ظهر من ذلك ان
 ما هو بدوي ولا يجوز ان يكون كلها كذلك والما جهلنا شئنا اليه
قال وما يكتب به التصور غدا وما يشبهه وما يكتب به التصديق فترها

او ما يشبه **اول** لما بين ان كل واحد من التصور والتصديق ينقسم الى بدوي
 وكان الكسبي من كل منهما انما يكتب به غير واستحالة كون الكاسب الذي هو علم
 نفس المعلول المكتسب وذكر كاسب كل واحد منهما فكل سبب التصور يعني فكل
 شأنا وهو ينقسم الى الحد وهو المؤلف من الذاتيات والارسيم وهو المؤلف
 من العرضيات والى القسمين والامثال وهو قول المؤلف لانه الذاتيات والارسيم
 يبين صورة شبيهة بالمعروف كقولنا نسبة النفس الى البدن كنسبة الملك الى
 المدينة والاول هو المعرفة الحقيقية لانه يفيد معرفة حقيقة الشيء على ما هي عليه
 بخلاف الثاني فهو قولنا او ما يشبهه بربيد الرسم في المثال وكاسب
 ليعني حجة وهو ينقسم الى القياس والالاستغناء والامثال والاول هو
 للقياس والباقيان شبهان والباقيان يقولان او ما يشبهه **قال** فكل
 ويعلم ذهننا انما يتعلم سابق **اول** الاكتساب اخرج شئ من القوم اعنى
 الجمل الى الفعل اعنى العلم وهو يستدعي نسبة الى الفاعل ما هي التعليم
 ونسبة الى المتعلم في المعلم فالجمل ذلك ذكرها في المعجم ولو قال كل
 كان مضيا منهما واعلم ان التعليم والعلم قد يكونان بان يحصل الحد
 في المقدمات واجزاء التعريف في القول الشارح فبحسب كسب جديد وطلب



وقد يكونان بالحدس وان يحصل في النفس ابتداء من غير طلب ونحن كسب جديد
وقد يكونان بالفهم بان يحصل لا تعلم المعلم وافاده المرشد فلما كان الاغني
شاملا للجميع ذكره ليعلم ان المقصود هو الامور العام الشامل للجميع وهذه الكلمات
انما يحصل علم سابقا لما يقال في الشارحة في المضمرات والجمع في الضد
قال والمطالب اصول وفروع والاصول ثلثة مطلب ما وهو اما ان يطلب
شرح الاسم كقولنا ما العنقا او ماهية المسمى كقولنا ما الحركة **الاول** لما كان الكسبي
ينقسم الى تصور وتصديق وكان الطلب متوجها الى اطلب التصور والطلب
ولكل واحد من المطلبين اداة وصيغة تدل عليه وينقسم تلك الصيغ الى
اصول وفروع وتعريف بالاصول ما يستغنى عنها في اكثر المواضع عن غيرها
وبالفروع ما لا يستغنى عنها في اكثر المواضع عن غيرها فالاصول ثلثة مطالب
واحد للتصور ومطلبان للتصديق والسبب تعدد مطلب التصديق دون
مطلب التصور ان التصديق يحتاج الى امرين العلم بالحكم والعلم بعلة
والتصور انما يتوقف على امر واحد فطلب التصور هو مطلب ما وهو ينقسم
الى امرين احدهما يتقدم على التصديق وهو ما يطلب به شرح الاسم كقولنا
ما العنقا فانا نزيد بهذا الطلب شرح مدلول هذا اللفظ والثاني يتاخر

وهو بالطلب

وهو ما يطلب به شرح الاسم كقولنا ما العنقا فانا نزيد بهذا الطلب شرح مدلول
هذا اللفظ والثاني المسمى وما يطلب به المسمى وحقيقته كقولنا ما الحركة
به طلب ماهية الحركة في نفس الامر **قال** ومطلب هل وهو اما بسيط يطلب به
النفي وابتنه كقولنا هل الحركة موجودة وبخلافه الترتيب بين مطلبي ما
او مركب يطلب به جرد شئ لغيره كقولنا هل الحركة دائمة **الاول** هذا هو
من مطالب الاصول وهو اول مطلبي التصديق وهو مطلب هل وينقسم
الى بسيط ومركب فالاول هو ما يطلب به وجود الشئ وابتنه كقولنا هل
موجودة او ليست بوجوده وبخلافه الترتيب بين مطلبي ما يعني
يتاخر من مطلب ما الذي يطلب به شرح الاسم لان من يعرف الاسم لا
وجوده وعلمه ويتقدم على ما الذي يطلب به ماهية المسمى وحقيقته
لا طلب الحقيقة والماهية الخارجية الثانية في نفس الامر انما يتحقق بعد
وجودها والاول اوسط هذا المطلب بين المطلبين اشار المحقق بانه يتخلل
بين مطلبي ما والثاني هو ما يطلب به وجود شئ لغيره او نفيه عنه
كقولنا هل الحركة دائمة او ليست دائمة وانما كان هذا مركبا لان المراد
وجود شئ لغيره وكان الاول بسيطا لان المراد به وجود شئ في نفسه فبا

ماهية

الثاني

بمعرفه

عنه

عنه

توقف الوجود في الاول على شيئين ووقف في الثاني على شيء واحد **فحق** الكبر
 والبساطة **قال** ومطلب لم وهو مطلب العلة اما للتصديق فقط كقولنا
 لم كان الجسم محدثا اوله وللوجود كقولنا لم يحدث المغناطيس الحديد
 فمنه اهميات المطالب **الاول** **قال** هذا هو المطلب الثالث من الاصول
 وهو مطلب لم وهو ضربان احدهما ان يطلب به علة التصديق فقط
 وهو الذي يسأل من الحد لا وسط الذي هو علة الاعتقاد والمصدق
 كقولنا لم كان الجسم محدثا والثاني ان يطلب به علة التصديق والوجود معا
 حتى يكون السائل يسأل عن علة الشيء في نفسه طامعا هو عليه مطلقا او كذا
 على حال ما كقولنا لم يحدث المغناطيس الحديد فان الجواب معلوم وعلة
 غير معلوم وهذا المطلب يتاخر عن المطالبين الاولين **قال** والفرع كثير
 منها مطالب اي لطيف التميز وان اضيف الى ما تقدم فكان لكل من التصديق
 والتصديق ومطلبان ومطالبكم وكيف وابن ومضى ومن يقوم به **الطالب**
 مقامها جميعا في بعض الاحوال **الاول** **قال** فوقع المطالب كثير منها مطالب اي
 يسأل عن تميز الشيء من غيره اما تميزا ذاتيا او عرضيا وقد بينا في
 الاصول حكم مطالب التصور اثنين هما ما واي ومطلب التصديق

الثاني **قال** ولما اهل علم المطالب الفرعية كم الشيء وهو يسأل به عن مقدار وكيفية
 ويسأل به عن احواله واكن الشيء ويسأل به عن مكانه ومضى الشيء ويسأل به عن
 ومن ويسأل به عن تميزه بعوارضه وانما كانت هذه فروعا لان هل المركبة
 مقامها جميعا في بعض الاحوال فان قلنا هل مقدار كذا يقوم مقام كم الشيء وقولنا
 هل هو علة كذا يقوم مقام كيف هو قولنا هل زيد في الدار يقوم مقام
 ابن وهو كذا الباقى وانما يقوم هل المركبة مقامها اذا عرف المطلب ويسأل عن
 اما اذا لم يعلم فلا يقوم مقامها فان لم يعرف الدار مثلا لا يصح ان يقول هل زيد
 في الدار يسأل الابن فلهذا قال المصنف في بعض الاحوال **قال** ويصل الى هذا
 فينبغي **الاول** لما وقع من تعيين المطالب نزع في بيان تناسبها في الترتيب
 ولما كان مطلب لم انما يطلب به علة وجود شيء في نفسه او علة وجوده بحال
 ومطلب هل يطلب به اما وجود الشيء في نفسه او وجوده بحال كذا وكذا والثاني
 اسبق من الاول في المعرفة لاجرم كان مطلب هل متقدما على مطلب لم **قال**
 مطلب لم هل يتبعه فبقا هل كذا موجود فاذا قيل نعم قيل لم هو موجود
 وكذا هل المركبة فانه ما لم يعرف وجود الشيء مطلقا او بحال لم يطلب
قال وكذلك يتبع ما الثانية مطلب هل اما البسيطة فلا تحقق المهمة

اصليتها ووضيحتها

متاخر عن تحقق اشياءها واما المركبة فلان مائة الاعراض الدائرية انما يتحقق ^{بجملتها}
لموضوعاتها **الاول** قد بينا ان مطلب ما ينقسم قسمين احدهما ما يطلب شرح الاشياء
وهي المقدم على جميع المطالبات لوجوبها وفوقها وانها ما يطلب برحقيقة الشيء
وهو ما الدائرية وهذا القسم الثاني تابع للمطلبين هل ما البسيطة فلا بد
ما لم يعرف وجود الشيء لا يطلب حقيقة وذا في نفسه ان يتحقق المهية
متاخر عن اشياءها ووجودها وما الدائرية يطلب بها تحقق المهية ^{الذاتية} وهل البسيطة
يطلب بها تحقق وجود الاعراض التي في هل هو محال كذا ولا شك ان تلك
الاعراض ما لم يكن موجودا لموضوعاتها لم يكن لها حقيقة في ذاتها لان
الحقيقة هي حقيقة امر موجود فاما يعرف وجودها لموضوعاتها لم يطلب
حقيقتها واليه اشار بقوله مائة الاعراض الدائرية انما يتحقق بجليتها
لموضوعاتها ^{بجملتها} عندئذ في نظرنا اذا قلنا ما الحركة طالبي حقيقةها فلا بد
في تاضي هذا المطلب عن طلب هل البسيطة اما من هل المركبة اعني هل الحركة
دايمه مثلا فلا نفع طلب واما الحركة ما الدائرية متاخر عن طلب هل المركبة
لكن الطالبان مختلفان ومثل الحكم انما يدل على اننا نطلب الدائرية في الاول
فلا **قال** وايضا طلب الحقيقة المركبة هو طلب مائة حدودها الوسطى ولذا

الوجود في الحقيقة والاشياء متاخر عن
ذاتها لم يرتفع بها يطلب بها تحقيق

قد بينا

قد بينا ان البرهان والحد في اجزائها في بعض المواد **الاول** هذا دليل ثان
على ان ما الدائرية تابع هل المركبة ونفرض ان الطلب بما الدائرية هو طلب المائبة
لحد الاوسط كما نقول هل الفرق يتخفف فاذا قيل نعم قيل ما علة فقال توسط الا
فالسؤال بما الدائرية عن العلة متاخر من السؤال اهل المركبة عن الحكم وقد بينا
ما علة التخفيف هو قولنا لم يتخفف بالجلد فقولنا لم سؤال عن الحد الاوسط
بما واذ كان ما الدائرية طالبة للحد الاوسط هل المركبة كغير متبوعة لها
من حيث ان طلب الحقيقة المركبة هو طلب مائة حدودها الوسطى ^{بيننا} ان
الحد والبرهان في اجزائها في بعض المواد كما سياتي **قال** والبرهان في
مؤلف من يقينيات بالذات اضطرار والقياس من مائة واليقينيات ^{مادة}
والقياس المستفاد غايته **الي** كل حجة لا بد فيها من مقدمة مائة وانك المقتضى
قد تكونا من يقينيتين وقد تكونا ونفرض بالقياس اعتقاد الشيء علما هو عليه
مع اعتقاد امتناع التضييق في كل حجة مؤلفة من مقدمة مائة ^{يقينيتين}
لا تخرج يقيني يسمى بها نا وهو اخضع من القياس اذ قد يبالغ القياس ^{لغيره}
من مقدمات غير يقينية وقد بينا فضل القياس من الاحترازا في هذا
والعلم ان كل الحدود ما اشتمل على العلل الاربع التي هي الفاعل عليه والفاعل

والمادير والصوير وقد استقل هذا الحد على علل البرهان الثالث فالقضا
هو الصورة واليقينيات اعني المقدمات اليقينية هي المادة والتي المنقاة
اعني النتيجة هي الخاتمة **قال** ومبادي القضا التي يجب قبولها القضايا
المتعملة في القياس اربعة مسلمات ومطلوبات ومأمورها وضمائمها
ومخيلات والمسلمات اما معتقدات او اخراجات والمعتقدات لهذه الواجب قبولها
والمشهورات والوهيات فبادي البرهان هي الواجب قبولها الاخير والاول
الباقية مبادي الصناعات الاربعة الباقية على ما يأتي والواجب قبولها
استنادا سنة اولها الاوليات وهي قضايا اوجيبها العقل المبرج لثانته
لا بسبب في المسابا الخارجية منه وانما يترق الحكم بها على ضرور طرفة القضا
لا مبرجها وقع في العقل الضور بخودها بالحققة وفعلة الضديف
كالعلم بان الكل اعظم من الجزء وهذه الاوليات منها ما هو على الكل لان
حدود القضية حاصلة للجميع ومنها ما هو خفي عند بعض الناس لوقع
الالتباس في ضرور حدودها فيوقوف العقل عن الحكم فان حصل له
جرم العقل وحكم بمقتضاه **قال** والحسوسات اما الظاهر كالعلم بان
ضئير او الباطنة كما بان لنا فلهذا **اول** هذا هو النوع الثاني انواع القضا

وهي سنة الاوليات
كالعلم بان الكل اعظم
الجزء **الاول** انواع

الواجب قبولها وهو الحسوسات وهي قضايا يحكم العقل بواسطة حس
اما بواسطة الحس الظاهر كالعلم بان الشمس ضئيرة والناظر محرق فانه لا
الحساس لم يحكم العقل بغير هذه القضايا وهذا قال العلم الاول فقد
فقد صدق ما يودي الى ذلك الحس بخلاف القضايا البديهيية الحاصلة
فاما بواسطة الحس الباطن ويسمى الوجدانيات كالعلم بان افكرة دارنا
ولما اودق وسرور **قال** والمجريات كالعلم بان السقوبيا بسبيل الضمير
اول المجريات قضايا تتبع مشاهدات منا يحصل بتكرر فيحصل بالتكامل
التكرار الى ان يترسخ عقد نفسا فيراك فيه الحكم كالعلم بان السقوبيا
بسبيل الضمير لا بد في هذا الحكم من قياس خفي هو انه لو كان اتفاقا
لم يكن دائما ولا اكثريا فيحصل الجرم بتكرر المشاهدات وحصول القياس
المذكور باستنادا والاستهلال الى السقوبيا **قال** والموازن كالعلم
بوجود مكة **اول** القضايا المتوازنة هي التي يمكن اليها التفسير سكونا
يزول معه الشك ويحصل به الجزم الضروري كدثرة الشهادات على
الاتفاق بحيث يزول الريبه من وقوع تلك الشهادات والمواظوك العلم
بوجود مكة وذهب قوم الى ان العلم الحاصل به نظري واخر غير

حارة

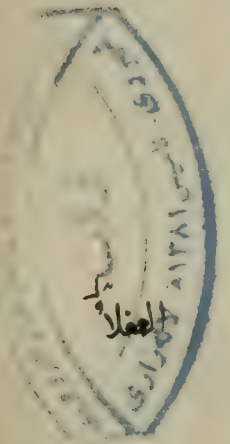
الاول

غير محققين حصر واحد الشهادتين المتيقن في عدد معين وهو
 فان اليقين غير متعلق بعدد محصور يؤثر فيه الزيادة والنقصان
 وانما القاضى هو اليقين ليس عدد الشهادتين **قال** والمحسوسات
 كالعلم بان نور القمر مستفاد من الشمس **قال** فما وجد في اختلاف
 بحسب اختلاف اوضاعه منها **اول** القضا الحسية تجري مجرى الحجاب
 في تكرار المشاهدة ومقارنته القياس الحقيقى وهو قضايا مبدا الحكم بها
 حدس قوى من النفس بولادة الشك ويدعى النفس بالقبول **والثاني**
 مثل حكمنا بان نور القمر مستفاد من الشمس **قال** فما حصل لنا ذلك بعد
 باختلاف تشكلات القمر بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قريبا وبعدا
 ومقابلته ومقارنته وتربعا والفرق بينه وبين الخبر ان السبب **الجزء**
 معلوم السبب مجهول المبدء وفي الحدس معلوم بالوجهين **قال** والقضا
 الفطرية القياس كالعلم بان الاثنين نصف الاربع والاختزال السبب
 من المبادئ بلو اللتان قبلهما ايضا والعمدة هي الاوليات **قال** هذه
 قضايا قضايا قياسا منها معها وفطرية القياس ايضا وهي قضايا
 حكمها العقل بوساطة لا يتجلى الرض عنها الميتة في بناءية النور

لهم

اعدم انفعال العقل عنها فحين من الاحيان وان كانت ذوات
 اوساطها كالعلم بان الاثنين نصف الاربع فانه حكم بطلان
 هو ان الاثنين نصف الاربع فانه عند انقسمت الاربع اليه والما
 وكل عدد انقسمت الاربع اليه والما يابو يد فهو نصف ذلك العدد
 نصف الاربع وهذه الاربع ليست من المبادئ لثبوتها على وساطة وسيا
 غيرها ولا يمانا غير علة لاختلاف العقلا فيها والمعمدة انما هو الاوليات
 فان المحسوسات ايضا غير مشتركة من العقلا **قال** والبرهان اما برهان
 لم وهو الذي يعطى العلة للوجود والصدق معا كقولنا هذه الحسنة
 مستنها النار في محترقها واما برهان ان وهو الذي يعطى الصدق فقط
 كقولنا هذه الحسنة غدا في محترقها والوسطية برهان لم هو العلة لا
 الاكبر بل الحكم به على الاصغر وان كان معلولا وما لاحدها فان كان معلولا
 للحكم سمي دليلا وكان برهان ان وتقبل احدها الى الاخر بما يشبه قيا
 واما **الاول** والوسطية البرهان على الصدق بالاكبر على الاصغر والى
 الاستدلال بدلا من غيرهم فان كان مع ذلك ايضا علة لوجود الاكبر
 سمي برهان لم لانه يعطى المبدء في الوجود والصدق معا فهو مطلق للمبدء

يكن



معرفة

مطلقا فسمى كقولنا هذه الخشبة مسما النار وكل خشبة مسما النار
معرفة فاما استدلال بالمماسنة على الاحتراق استدلال بالعللة على المعلول
اعلى المماسنة الحكم بوجود الاحتراق في الدخول فكذا اعطته نفس الامر
وان كان انما يعطى العلة في التصديق لا غير ولا يعطى العلة في نفس الامر
سمى برهان كقولنا هذه الخشبة عبا وكل خشبة عبا في معرفة فاشتهر
الحجج غيا علة للتصديق بين الاحتراق في العقل دون الخارج وكلها
معلولان للضرر لا للضرورة خارج العرف واذ عرف هذا فاعلم اننا لا نشترط
في برهان ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر مطلقا بل لوجود الاكبر
في الاصغر وبينهما فرق فانه يمكن ان يكون الاوسط معا ولا لاكبر والاصغر
وهو مع ذلك علة لوجود الاكبر في الاصغر كما تقول هذه الخشبة
المها النار ففعل اليها فحركة النار علة للوصول وهي معلومة للنار
فهي هنا الاوسط معلول الاكبر وكما تقول الانسان حيوانا فهو جسم
فالحيوان معلول الانسان في الخارج وعلة لنبوت الجسم فلهذا في هذا ان
الشرط في برهان ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر ويجوز
ان يكون معلولا ولا يمكن العكس لاستحالة تقدم وجود الاكبر في الاصغر

بطل

عاجز

وبجواز ان يكون معلولا ولا يمكن العكس لاستحالة تقدم وجود الاكبر في الاصغر
مطلقا واعلم ان برهان ان ينقسم الى ما يكون كذلك ويسمى الاول بالدليل
وهو مكي برهان لم يقبل الدليل لبرهان لم وبالعكس ما يشبه قياس الله
لانها الحد وفيها واختلافهما في الترتيب وانما قال ما يشبه قياس الدور
ولم يقل الا قياس الدور لان القصد هنا ليس الخاطئة فلهذا كان
بالقياس الدورى ولم يكن هو هو **قال** وكل قضية بمعنى اجزاها
عليه الحكم هي قضية لا يوقف العقل فيه الا على تصور الاجزاء فانها ربما
خفية فان كانت العلة خارجية فهي مكتسبة فلا يحصل اليقين الا بتوسط
العلة فان الحكم يجب مع علته ويحمل دونهما وما لا علة له فلا يقين به
اول التصديق لا بد له من علة فان كان تصور اجزائه لا غير فهو التصديق
البدهي كقولنا الكل اعظم من جزئه فان هذا التصديق معلول للتصور
لا غير ولا يوقف العقل فيه الا على تصور مفردة وقد يكون التصور
على ما تقدم فاذا حصل بالكم حصل الجزم القطعي وان كانت العلة خارجة
عن تصور المفردين كانت القضية كسببية يفتقر العقل في الجزم بالنسبة بين
مفرد بها الاوسط هو العلة ولا يحصل اليقين الا بتوسط العلة والحكم

فالحكم بعينها ممكن بتعدد العقل فيه بأي طرفة النبوت والاشفاء لما اذا
الوسط فانه يحصل اليقين فان العلول واجب العلة وما لعله له فلا
اذا اليقين تابع للعلة **قال** والجزأب على خفيه يدل على وجودها كغيرها غير
في يقينية وان كانت معينة بشرائط يوجد عندها **الاول** لما ذكر ان ما لعله
معلومه فلا يقين به اشتغال من الجزأب يقينية وما لعلها فكيف
بانشاء اليقين عند انشاء العلة فذكر ما يدفع هذا الخيال وهو الجزأب
على الخفية والليل عليه انها غير انفاقية والامكن دائمة ولا الكثرة للعلم
القطعي بان الانشاء لا يديم ولا يكثر وجوده وان لم يكن انفاقية كانت مستندة
الى علل واذا استندت الى علة كانت يقينية اذا عرف هذا فنقول ان **الاول**
الجزأب قد يقين ما بالاول وارننه وامكنه يوزن في الحكم وجودا ومعدما
وقد يكون كذلك في القسم الاول انما يحصل اليقين اذا قيد الحكم بملك
والمحال وذلك مثله حكما بان كل مولد يولد بالزنج فهو اسود فانه يقين
بهذا المكاف فلا يصح الحكم بان كل مولد يولد اسود فاذن الحكم الجزأب
معينا بشرائط وجده عندها ولا يوجد بغيرها **قال** والحواس لا يقينية
وهي مبادئ اقتناص التصورات الكلية والتعديقات الأولية في نقد حسا

نقد حسا

نقد حسا **الاول** الاحساس هو ادراك الشيء المعقون بآداة معينة ينظر
عند المدرك في الفزورة يكون جزأب لا يمكن صدق على غيره فالحواس لا يقينية
كلها وانما يقينية الجزأب فالعلم بان كل نار حارة حكم عقلي لا حسني فان الحواس لا يقينية
ان هذه النار المحسوسة حارة اما ان كل نار حارة فلا نعم الحواس مبادي
التصورات الكلية والتعديقات الأولية لان النفس وخلقها خالية
من جميع العلوم كنفوس الاطفال وقابلها وواجب الوجود عالم الغيب فلا بد
من توقف الان على الاستعداد وهو هنا مستفاد من الحواس فان من الحس
بالجزأب استعداد ادراك الكل والحصول مناسبات ومباينات هي حكم
ضرورية وتصورات كلية عقلية حاصل من واجب الوجود تعالى بسبب
السابق وهذا حكم المعلم الاول بان من نقد حسا فنقد حسا ودعى اليه
ذلك الحس لولا الاستعداد الذي هو شرط في العلم **قال** والمتواتر
كالجسوسات **اول** شرط اقامة التواتر العلم بالاشهاد في الاخبار
المحسوسة ولهذا لا خبر جماعة كثير بحدوث العالم وقدام الصانع
من غير ضرورة دليل عقلي لم يحصل العلم به اذا ثبت هذا فالحكم المستفاد
من التواتر كالمعلم المستفاد من الحس انه يجب ان يكون جزأب لا يقينية **الاول**

١٢

قال والعلل اربع ملحة وما فيه وما به **قال** لما ذكر ان الحكم القطعي بالشيء
الذي له علة انما يحصل عند وجود علة اشار ههنا الى بيان العلة وانقسامها
واعلم ان العلة ما يتوقف عليها وجود الشيء فان كان جميع ما يتوقف عليها
في العلة الناصرة والافى الناقصة واقسام العلة اربعة لا وجود للشيء
الركب انما يحصل بوجود اجزائه وفاعلة غائبة فاذا حصلت هذه الاشياء
وجد الشيء فلا يتوقف على غيرها والاجزاء اما مادية وفي التي تحصل
به الشيء بالقوم كالحديد السري وما مادية وهي التي تحصل بها الشيء
بالفعل كالصورة السريية والفاعل هو المفيد للوجود والغاية
لمحله الشيء والى المادية اشار بقوله ما فيه والى المادية اشار بقوله
والى الفاعلية اشار بقوله ما منه والى الغائية اشار بقوله **قال**
ويقع الجميع في اواسط البراهين كبر الخسوف بمقاطع الارض للثبوت
ودور بعور الاصبع الزاوية بوجود المادة المستعدة لقبول صورة
فاصلة عن المقدار الواجب مساوان مثلثين لساوان اضلاع
ووزاياتها منهنما بالتطبيق ودور بعرض الطواحين بالاضياء
الاجودة المنفع وقد يستعمل الجميع في بيان شيء واحد

من هذه العلة يصلح ان يقع وسطا في البرهان اما وقوع العلة الفاعلية
فكما تقول القمر ينحرف عن الارض وقت مقاطع الدارين بمقاطع الارض
علة فاعلية للكسوف واما وقوع العلة المادية فكما تقول وجبت المادة
الفاضلية عن المقدار الواجب المستعدة لقبول صورة الاصبع في
الاصبع الزاوية واما وقوع العلة المادية كما تقول لكل مثلثين لساوان
اضلاعها المتقاطعة ورواها المتقابلة فانها مادية بالتطبيق واما
وقوع العلة الغائية فكما تقول ان الطواحين انما عشت بجودة المنفع
الانسان لجودة القطع وقد يستعمل جميع العلة اربع في بيان شيء
وهو البلع في افادة المقياس **قال** وينبغي ان يكون العلة واضحة والاشياء
منها هي القريبة التي يكون بالذات وبالفعل وقد يكون مساوية كالنار
للاحر او اقلها كالعقود للشيء **قال** ينبغي ان يكون المحدود والوسط
التي هي العلة واضحة العلية ليصح استمالة البراهين فان الخي يمكن
الاستدلال به واعلم ان العلة منها تأمة ومنها ناقصة وايضا منها ما
بالذات ومنها ما هو بالعرض ومنها ما هو بالفعل ومنها ما هو بالعرض
ومنها علة وخاصة ومنها كلية وجزئية فالعلة الناصرة هي القريبة

تكملة بالذات وبالعرض والقوة والناد مساوية للاخر اذ كلما
 النار وجد الحرق وبالعكس والعقود احضرت الحى اذا عرف هذا فالعلة
 يجب ان تكون مساوية او احضرت لا يجوز ان يكون راعى من المعلوم واللام وجود
 من دون المعلوم **قال** شرابط مقدمات البرهان يجب ان يكون ضد
 البرهان بعد كونها يقينية اقدم بالطبع وعند العقل من النتائج لكونها عللا
 بحسب الامرين واعرف من النتائج ليعرفها وان يكون مناسبة اعني تكون محمولها
 ذاتية ووضوعها اولية وان يكون ضرورية كلية **اول** المقدمات للتعلم
 في المقامات البرهانية فتنبط فيها امور احدها ان يكون يقينية وقد تقدم
 ان البرهان فياس مؤلف من يقينيات وثانيها ان يكون اقدم بالطبع من النتائج
 ليعلم ان يكون عللا لها في الخارج وهو مختص برهان لم وثالثها ان يكون اقدم
 من النتائج عند العقل ليعلم الاستدلال بها ويكون عللا لها بحسب العقل
 فان المقدمات يجب ان يكون عللا للنتائج عند العقل وراعيها ان يكون
 من النتائج ليعرفها فان المعروف بحسب ان يكون اعرف من المعنى ومعنى كونه اعرف
 منها ان يكون اكثر وضوحا ويقينيا لكونه وضوحا مقتضيا لوضوح
 فان الوجود واليقين للمقدمات اولا وبالذات والنتائج ثانيا وبالعرض

ومعها

وخامسها ان يكون مناسبة للنتائج بمعنى ان يكون ذاتية اولية ومعنى بالذات
 ما يعم المقوم والعرض الذاتية على ما سبقت ومعنى بالاول ما يحل لا بواسطه امر
 كالحساس على الانسان فان المحول بحسب الامر لا يكون اوليا وانما شرطنا ذلك
 لان الغريب لا يفيد اليقين بما لا يناسبه لعدم العلاقة الطبيعية بينهما
 ان يكون ضرورية اما بحسب الذات او بحسب الوصف بمعنى ان يكون مطلقة
 عرقية شاملة لها على ما يات في رسالتها ان يكون كلية بمعنى ان يكون محمولا على
 الاشياء من جميع الارض حتى يكون المحول لاحقا بحسب امر احضرت الموضوع
 فان المحول بحسب امر احضرت كالفاحك على الحساس لا يكون محمولا على جميع
 حواس بل على بعضه فلا يكون محمولا عليه كلية وهذا ان المحيز ان يختصا
 بالمطالب الضرورية الكلية **قال** والذات ههنا اعم من المقوم فانه يشمل
 ايضا الاعراض الذاتية وهي التي يلحق الموضوع لما هيته كالضحك للانسان
 والفرجة للعدو فكما يقع في حد الموضوع او يقع الموضوع في حد
 ذاته كما سنبينه **اول** الذاتية لفظ مشترك بين معان ولشعرها المقوم
 وليس هو الكلمة كتاب البرهان بل المطر هنا ما هو ام منه وذلك لان
 الذاتية اعني الاعراض التي تلحق الشيء لما هو هو اي لذاته كالضحك للانسان

او

باعتبار ذاته بطلان عليه لفظ الدالة ايضا كما يطلق على المقوم وكلها
 هما والمعنى الاعم الشامل لهما الزيق ما يؤخذ في حد الموضوع او يؤخذ
 او يؤخذ الموضوع في حد فالاول كاختصاصه في حد الانسان وهو المقوم
 والثاني كاختصاصه في حد الزوجية كما تقول الزوجية انقسام بمساويين
 في العدد **طال** وفي العلوم يسمى كل ما يقع في حد الموضوع كالزوج
 او جنس كالزوج للثنيين او معرفته كالناقص للاول او معرفته
 كالناقص لزوج الزوج ذاتيا اذا كان الباحث عنها علما واحدا **الاول**
 قد بينا ان معومات البرهان يجب ان يكون ذاتية وبنينا ان الدالة في
 البرهان يطلق على ما يؤخذ في حد الموضوع او يؤخذ الموضوع في حد
 وكانت المقدمات المستعملة في البراهين اعم من ذلك فانه كل ما يقع في
 الموضوع او جزء الموضوع او معرفته او معرفته جنس يسمى ذاتيا في العلوم
 والسبب فيه ان العلوم ثمانية بحسب ثمانية موضوعاتها والعرض الذاتي
 قد يجعل في كل علم على موضوع ذلك العلم كما يجعل الناقص والزوج على العدد
 الذي هو موضوع علم الحساب وقد جعل على انواع الموضوع كما جعل الزوج
 على الاثنين الذي هو نوع العدد الذي هو الموضوع لعلم الحساب وقد جعل

على الموضوع

على الامراض ذاتية للموضوع كما يجعل الناقص على الاول وعلى الزوج او
 التي هي اعراض للعدد ذاتية وقد جعل على انواع هذه الاعراض كما جعل الناقص
 على زوج الزوج الذي هو نوع للزوج العارض للموضوع الذي هو العدد
 وجميع ذلك يسمى عرضا ذاتيا والحوال الذي يؤخذ في حد الموضوع هو
 ما غير بل الماخوذ في حد في الثاني جنس الموضوع الذي هو العدد **الثالث**
 معروف للموضوع اعني العدد ايضا وفي الرابع معروف جنس الموضوع
 وهو العدد ايضا فلما كانت المحولات البرهانية ذاتية كان جميع ذلك
 الاعراض الذاتية لكن ينبغي ان يفيد ما يؤخذ في حد جنس الموضوع
 عن العلم الباحث عنه فالعرض الذي يؤخذ في حد جنس الموضوع
 الخارج عن ذلك العلم لا يسمى عرضا ذاتيا واليه اشار بقوله اذا كان
 الباحث عنها علما واحدا هذا اذا اراد بالموضوع موضوع القضية
 واذا اراد ما به موضوع العلم كفي ان يما يؤخذ موضوع العلم في حد
 واسم ان الناقص هو الذي يقصر عن اجزاء كائني عشرة فان نصفه وثلاثة
 وبعده وسدسه ازيد منه والاول هو الذي لا يعد غير الواحد **الاول** كالمثلثة
 وزوج الزوج هو العدد الذي يعد عدد زوجي مرات هي زوج كاربعة

العدد

الناقص

الاول

الثالث

موضوع

الناقص

الناقص

الناقص

الناقص

الناقص

الناقص

الناقص

الناقص

قال ولما كان المحمول لا يتوسط بينه كالجنس القريب والفصل والعرض

الذات الحقيقية على النوع والكل هي هنا ان يكون المحمول مقوقاً على الكل في جميع

الاراضة محلاً اولياً والثاني يرى ههنا ما هيئناه عرفية عامة وقد يقع

غير الثاني وري كما لمكانات لا كثيرة في مقدمات امثالها وكذلك غير

في المطالب الجزئية **اول** وقد بينا ان مقدمات البرهان يجب ان تكون اولية

ونعني بالاولى ما يكون محمولاً على الموضوع لا يتوسط بينه وذلك المحل

والفصل القريب على النوع والعرض الذات والحقيقة اعني العرض اللاحق

بالموضوع لذات الموضوع لا الغايب كالتعجب المحمول على الانسان **الانسان**

لا الذي اخبر عنه فان هذه كلها محمولة على الموضوع محلاً اولياً اما **الانسان**

والفصول العالية فانها انما تحمل على النوع بواسطة حملها على ما هو **اسند**

فالجميع انما يحمل على الانسان بواسطة جملة على الحيوان واعلم ان المقدمات

يجب ان يكون كلية وقد بينا معنى الكل من انه المحمول على الجميع في جميع الاراضة

محلاً اولياً فالكل هي هنا احصى المفهوم من ان الاسوار كانه قيدناه

لوجود الحمل في جميع الاراضة من غير واسطة فباعتبار القيدين كانه **احص**

وقد بينا ايضا ان المقدمات يجب ان تكون ضرورية وقد بينا ان المراد بالضرورة

ههنا ما يقتل الضروري لذات الوصف مع انه يكون مشروطاً بذلك **المحمل**

على اني يجب جوهراً وهو المحمول المناسب للموضوع وبما يؤول بوزن الموضوع مما هو

حال كونه موضوعاً وبما يؤول وذلك لانه ينقسم الى ما يحمل عليه بسبب ما يشاء

كالفضل وهو بما يؤول بوزن الوصفية ذلك الشيء والى ما يحمل عليه بسبب ما يشاء

كالجنى ههنا قد يؤول بوزن الوصفية وقد يؤول كالحقيقة اذا حمل على **العلم**

فانه يؤول عند صيرورة ما ولا يؤول عند صيرورة ثاراً ولا يؤول عند **العلم**

وبما يقتل الازال بوزن الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعاً اما المشروط

بكون الموضوع على ما وضع فيتمثل الجميع فلهذا اخذنا الضروري ههنا بحسب **المعنى**

وهذا الشرط محض بالمطالب الضرورية لا بكل مطلب يرها في فان من المطالب

البرهانية فبما يمكنه اكثر من سبعين بياناً انها امثالها وكذلك المطالب **الجزئية**

وقد بينا في البرهان المقدمات الجزئية لانها **اول** احوال العلوم **والكل**

علم موضوع كالهلال المحسوس وربما يقارن امر غيره كالمعتقدات **الانسانية**

من جهة ما يتوصل بها الى المقولات الحاصلة الى المستحصلة هذا العلم وكما **العلم**

المفكر كعلم الاكرو وما يكون اشياء كثيرة مناسبة كوضوعات علم الكلا

اول لما وقع من ترتيب المقدمات في البرهان نرى ان في البحث عن احوال **العلوم**

اعني ما يتوقف كل علم عليه من اجرائه وسائر تناسب العلوم وتباينها الى غير ذلك
 واعلم ان كل علم على الاطلاق يتقوم من ثلاثة اشياء موضوع ومبدأ وعسابيل ^{موضوع}
 ما يجتنب ذلك العلم من امر واحد الدائبة اعني الواحد الذي يتجده لانه كما للمعجب ^{حق}
 للانسان لانه لا يوجد كالحركة الاختيارية للاخلاق باعتبار كونه حسيا انا
 او عرض ذاتي ولا في الفنون الاخرى بحسب كونه متجيبا او ذلك مثل العديد
 لعلم الحساب فانه يجتنب في علم الحساب عن احوال العدد وموارضه الذاتية ^{عرف}
 هذا فنقول الموضوع اما ان يكون شيئا واحدا او شيئا كثير في الاول اما ان ^{توجد}
 على الاطلاق كالعدد الحساب ومقتدا اما بالعرض ذاتي كالجسم الطبيعي ^{العلمية}
 هو مقتدر لعلم الطبيعة وكالمعضلات الثانية من جهة ما يتوصل اليها
 الحاصل الى المستحصله العلم المنطوق او بعض غريب كالاكر المتحركة كعلم الاكر
 المتحركة والاولا بدوان يكون متناسبة ووجب التناسب ان يشترك في امر
 اما ذاتي كالخط والسطح والجسم العظمي اذا جعلت موضوعات الهندسة
 فانها يشترك في المقار وهو عينها واما مرضي كبدن الانسان واجزا
 والادوية والمقتد بها اذا جعلت موضوعات علم الطب لا يشتركها ^{كربنا}
 منسوبة الى الصحة التي هي الغاية في ذلك العلم وكوضوعات علم الكلام ^{حسب}

التعليق

اشياءها

اشياءها الى مبدأ واحد هو الذي يقال وانما كانت هذه موضوعات هذه العلوم
 لا من موضوعات مسائل هذه العلوم يرجع اليها كوجه موضوع المسئلة ^{موضوع}
 العلم كقولنا العدد امار زوج او فرد او يكون او يكون شيئا آخر كقولنا الثالث
 فردا او جزء منه كقولنا الصنعة يفسد بغيره او صناعا ذاتيا له كقولنا الحركة
 اما مستديرة او مستقيمة وانما يجتنب في كل علم عن احوال الموضوعه اي عن اعراضه
 الذاتية فحق في ان جميع مسائل العلم التي يكون اشياءها للموضوعات هو المطلوب
 في ذلك العلم **قال** ومبادئ هي اما ضاياه لا وسطها اما مطلقا كالاولا ^ب
 ويسمى اصول المتعارفة او في ذلك العلم ويسمى مصادير واصول موضوعه
 باعتبار ان وهي ما يوضع في ذلك العلم ويبين في ما به فليعلم المتعلم تسليمها
 سواء كان مع استكدار او مع مسامحة واما حدوده ويسمى الجميع اوضاعا
اول المبادئ هي الاشياء يستقى العلم والمبادئ عليها وهي ما تقررات
 او صدقيتان اما الصدقيتان في المقدمات التي يبالغ منها قياسات
 ذلك العلم وهي قضايا اما اولية لا يفتقر الى بيان ولا وسط لها مطلقا
 ويسمى اصول المتعارفة وهي المبادئ على الاطلاق واما غير اولية ^{العلم}
 تسليمها ليعتني عليها ومن شأنها ان يبين في علم آخر فلا وسط لها في ذلك

التي هي مبادى فيه هي مبادى بالقياس لا المقتضى عليها ومسائل بالقياس العلم
 المأخر فليست مبادى على الإطلاق وهذه المبادى ان كان تسليمها في ذلك العلم
 التي هي مبادى فيه على سبيل حسن الظن بالعلم وح مسامحة ما سميت اموراً
 موضوعه وان كان مع استنكار وتشكك فيها سميت مصادرات والبداهات
 بقوله وبهي مصادرات واصولاً موضوعه باعتبارين يعني باعتبار المسامحة
 والاستنكار مثال اصول الموضوعه قول القديس لنا ان يصلح بان كل فظتين
 يحظ منهما مثال المصادرات قوله اذا وقع خط على خطين بصير الزوايا
 الداخلية في جهة واحدة اقل من قائمتي فانهما اذا اجرا مطلق الجهة
 النقيض اما الافتراضات فهي حدود واشياء يستعمل في ذلك العلم وهي ما هو
 العلم كقولنا الجسم هو الجوهر القابل للابادة في الطبيعي والماخوذ
 من الموضوع كقولنا الهيولى المستندة لما جرت تحت الموضوع كقولنا الجسم
 هو الذي طبيعيته واحدة ولما عرض ذات كقولنا الحركة كالاول لما بالقياس من حيث
 بالقياس وهذه الاشياء ينقسم الى ما يكون المصدق بوجوده منفرداً على العلم
 كالموضوع والجزائه والما يكون المصدق به انما يحصل في العلم نفسه كالامور
 الذاتية فمقدرة القسم الاول حدة وحسب الحيات والما حدود القسم الثاني

منه وربما
 اذا صدق ومنها فحسب الاسماء وبعد المصدق يمكن ان يكون محدوداً بحسب
 وتسمى الجميع اوضاعاً بمعنى الحدود والمسلطات على سبيل حسن الظن **قال** ومثال
 وهي ما يطلب البرهان عليها فيلزم ان يكون **ابن** المسائل في كل علم هي القضايا
 الخاصة بذلك العلم التي يثبت في ثبات محمولها الى موضوعاتها وتطلب في ذلك
 العلم البرهان عليها ان لم يكن يثبت دائماً فيحقق كل علم بمسائل باعتبار موضوعها
 على ما ياتي **وقال** وموضوعات المبادى والمسائل هي اما موضوع العلم
 او شيء منها او ذاتي له محمولها ذاتية لها هذا هو القضي لتخصيص كل علم بمباد
 معينة ومسائل مخصوصة به وذلك بان يكون موضوعات المبادى والمسائل
 اما موضوع العلم كقولنا الجسم مركب من الهيولى والصوره والجسم غير مركب
 من الاجزاء الا ان اذا وكون الموضوع هو نوعاً من موضوع العلم كقولنا الثلث فرد
 وكل خط يمكن تصنيفه ولما دلت كقولنا الاول هو الذي لا يعد الا الى
 وكل مثلث فان زواياه مساوية لقائمتين ومحولات المبادى والمسائل ذاتية
 لموضوعاتها اما في المبادى فبما جهدي اعني الذاتي المقوم والعرض الذاتي
 واما في المسائل باعتبار الثاني **قال** المبادى العلمة انما يستعمل بالفعل بان
 بالعلم اما الموضوع فقط كما في القادير المساوية لعدد واحد ومساوية

التمحيص بالحوادث المعنى ان لم يذكر واما الموضوع والحوادث معا يقال العدة
 لما زوج واما فرد وما لا يخص فلا يستعمل بالبقوة **الاول** المبادئ العامة هي القضايا
 الأولية التي لا تخص بعلم دوز اخر فقولنا الاشياء المساوية لشيء واحد مساوية
 اما ان يكون ثابتا او متغيرا ومثل هذه اذا استعمل في العلوم بالاجل انما تضمنت بذلك العلم
 اما الجدل المجري وبها مسائل الاول انما تضمنت القضية الاولى بالمتنوع فنقول
 المتساوية للمساوية لعدد واحد مساوية فانما تضمنت الاشياء المتساوية بالمتساوية
 ينضم الجزاء المتخصص بالاول فان المساوي الذي هو الحمول هنا اختص بخصيص
 المتساوية بالمتساوية لعدد واحد مساوية لعدد واحد لمتساوية لعدد واحد
 واما فرد فقولنا العدة تضمنت موضوع القضية الثانية المعنى الشئ وقولنا
 اما زوج او فرد تضمنت بالحوادث اعني ما ثابت او متغير وما لا يخص بخصيص
 استعماله بالاجل فانما يستعمل بالبقوة كقولنا هذا حق فنقصد بالحق فانه في قوله
 قولنا الشئ والاشياء لا يخصان **قال** ولا يكون محمولات المسائل مقبولة
 لان المقوم لا يطلب بل اعراضا فانه وما يكون محمولات المقدمات لك والحق
 بالوسط للاصغر مقوما فقط اسمي ما خذا او لا والباقي فخذنا ثانيا **اول** محمول
 كل مسئلة يجب ان يكون خارجا عن موضوعها ولا يجوز ان يكون مقوما لغير المقوم

المقدار

المتن

الشئ لا يطلب البرهان بثبوت له ان تصور الموضوع يتوقف على ثبوت الحمول له ولا يطلب
 البرهان على المسئلة الا بعد تصور الجزاء لما تقدم من ان احدى خواص الجزاء سبق على
 الكل في الجردين والعرضين **ثانيا** لا يطلب البرهان على جوهرية النفس
 وقدم الجوهري جزوا لا يتم فقولوا الجسم محمول على الانسان لا يجوز ان يكون على الحيوان
 وهو استدل من الثاني لا يجب عن الاول ان العلوم لانها النفس ثانيا في
 للبدن وذلك ما تضمنه الحقيقة باوانا طلبنا جوهرية النفس بزم جوهرية
 هذا المعلوم بل ما صدق عليه هذا المعلوم والحاصل ان الجوهر في ذات ما صدق
 عليه المعلوم لا المعلوم وكذا الكلام في الصورة واشياءها وعلى الثاني المطلوب
 ليس اثبات الجسم للانسان بل هو العلة لثبوت له وانما يلوح عليه عند الخطا
 المحمول من متوسط بينهما بالالفظة على هذا ان المقوم لا يكون مطلوبا بل
 ان يكون الحمولات اعراضا فانه موضوع المطالب ويجوز ان يكون محمولات المطالب
 مقوماة المقدمات اذا ثبتت هذا فنقول ان الحد بالوسط في البرهان
 يجوز ان يكون مقوما للاصغر وان يكون عارضا له فانه كما زعموا للاصغر
 استعمالا ان يكون الاكبر مقوما له لان مقوم المقوم مقوم بل يجب ان يكون مقوما
 وليسمى ما خذا او لا كقولنا الانسان ناطق وكل الناطق ضاحك وان كان عارضا

المعلوم

للصغير بان يكون الحد الأكبر مقوما للاوسط وان يكون عاصدا ونسمي ما خذنا ثانيا
ط ونشارك العلوم وتداخلها وتباينها بحسب احوال الموضوعات فاما العلوم ^{موضوعات}
 فوق الاخر كالهندسة والمجسمات وكذلك المطلق موضوعا فوق المفيد ^{كالكميات}
 كالذكر والكرة المفردة وربما يدخله التقييد تحت علم ما يراه لما يقع موضوعا
 كالوسيقى فان تحت العدد دور الطبعي وذلك اذا كان المسائل تحت ^{دلتنا} بحث
 ما يبتغيه **الاول** العلوم انما تميز وتنفذ بحسب تمايز موضوعاتها وتنفذ
 وتشارك العلوم وتداخلها بحسب تشارك الموضوعات وتداخلها ^{العلم} انما
 هذا فنقول الموضوعات انما لا يكون بينها عموم وخصوص ولا يكون ما كان
 فاما على وجه التحقيق او لا يكون والذي يكون على وجه التحقيق ^{او لا يكون} الذي
 يكون على وجه التحقيق هو الذي يكون العموم والخصوص امر ذاتي ^{العلم} ما يكون
 حتما للخاص كالقندار الذي هو موضوع الهندسة والجسم ^{موضوع} التعليل الذي هو
 المجسمات والعلم الذي موضوعه اخص داخل تحت العلم الذي موضوعه
 اعم وجنسه والذي ليس على وجه التحقيق هو الذي يكون العموم والخصوص
 بامر مني وينقسم عما يكون الموضوع فيها شأنا واحدا لكن وضع ذلك الشيء
 في العام مطلقا وفي الخاص مقيدا بما له خاصية كالا كبر مطلقا ومقيدا

التحقيق

كالكرة

بالحركة

بالحركة الذي هو موضوعا عليها ولما يكون الموضوع فيها شيئين ولكن موضوع ^{العام}
 عرضا لموضوع الخاص كالوجود والمقدار الذي احدهما موضوع العلم الثاني
 موضوع الهندسة والعلم الخاص الذي يكون على هذين الوجهين يكون تحت العلم العام
 وليس جزءا منه وقد يجمع الوجهان لعنق الذي بحسب التحقيق والذي ليس بحسب ^{في} واحد
 فيكون الخاص بها اول ما ياتي بطريقه موضوع تحت العام من الخاص لحد الوجهين
 وهذا مثل علم المناظر الذي موضوعه تحت موضوع علم الهندسة بحسب التحقيق ^{الخاص} كما
 موضوعه الخطوط المفردة في سطح عر فوط الثور المتصل بالصور والخطوط نوع
 من الحداد ولا بحسب التحقيق باعتبار تقييد الخطوط ^{بالصور} بالصور المتصل بالصور وهذا
 الخاص باعتبار تقييده بغير خارج عن الهيئة كانه داخل تحت العام وليس ^{حدا} حتما
 واما اذا لم يكن بين الموضوعات عموم وخصوص فاما ان يكون الموضوع سببا ^{حدا}
 ويختلف بحسب فريدين مختلفين كاجرام العالم فانها امر حيث الشكل موضوع
 للهيئة ومن حيث الطبيعة موضوع للسا او العالم من الطبعي وذلك قد يحد
 بعض سببا لهما في الموضوع والمجمل ويختلف بالاراهين كالقول بان الارض ^{مستديرة}
 وانها من المراكز واما ان لا يكون الموضوع شئنا بل يكون شيئين مختلفين ^{موضوع}
 بينهما تشارك في البعض او لا يكون فانه كانه هو كمثل الطلب والملا والافان

١٧٢

يشترك في البحث في القوى الانسانية لكن عن جهتين مختلفتين ولذلك يقع
 مسألهما المتبادرة الموضوع وان لم يكن بينهما تشراك فاما ان يكونا معا تحت ثلث
 فيكون العلم متساويا في الرتبة كالهندسة والحساب واما لا يكون كذلك
 فلا يخفى اما ان يوضع احدهما مقادير العلم اخر ذاتي يختص بالآخر ولا يوضع فارقا
 كانه العلم الباحث عنه من حيث يختص بتلك الاعراض موضوعا تحت العلم الباطن
 عنه من حيث يختص بتلك الاعراض وذلك كالموسيقى والحساب فانه موضوع
 الموسيقى هو النغم من حيث يعرف من لوازمها التاليف والجنس في النغم المطلقة ^{الطبيعي} من
 لكنه يختص بالموسيقى منها من حيث بعضها فليس عددية مقتضية للتاليف وكما خرج
 تلك النغم اذا تجردت عن النسب العددية بان يختص عنها في علم الطبيعي واذ تجردت ^{ببحث}
 عنها الطبيعي في علم الحساب دون الطبيعي كالموسيقى انما يختص ذاتيات التقيد
 المذكورة وايضا اشار المصنف بقوله ويرى بطله التقيد يعني بطل المطلقة ^{التقيد}
 تحت علم مبادئ ما بعد موضوعا فانه التقيد داخل النغم تحت علم مبادئ ما بعد
 بحسب الموضوع حيث دخل تحت الحساب دون الطبيعي من حيث ان المسائل
 يختص ذاتيات بانه مقيد المطلق واما لم يكن احدا الموضوعات مقاديرنا
 لامراض الاختصاصات منها علمنا من بيان مطلقا كالحساب والطبيعي ^{الطبيعي}

وقد نقل البرهان من احدهما الى الآخر ومن العلم الى الآخر **قوله** نقل البرهان يقال
 علمه يعني احدهما ان يكون علمه مبني على اصل موضوع سببي في علم آخر فيكون البرهان
 سببي به ذلك العلم به والآن ان يكون المسئلة من علم ما والبرهان عليه فيكون سببي من
 ان يكون في علم آخر فاما نقل ذلك العلم الى هذا العلم لبيان تلك المسئلة كسائل
 والموسيقى فانه من حق براهينهما ان يكون من علم الهندسة والحساب تلك المسائل
 لوجود من نور الاجزاء عن النغم كانت بقية ما سائل من العلمين المذكورين وبذلك
 لا يغير لحواله فذلك نقل البراهين من موضوعها اليهما وقد نقل البرهان من العلم
 الى الآخر كيقول البرهان الهندسي الى علم الجبر **قال** والعلم الباحث في الحقيقة ^{الطبيعي}
 المطلق هو الذي يتبع العلوم الالهية وسبب مبادئها **قوله** فذلك ان العلوم
 في العلم والمخصوص بحسب ترتيب الموضوعات والمكان ترتيب الموضوعات واجب ^{الانها}
 الى العلم لا من فوق كانت العلوم كذلك فاعم الموضوعات هو الوجود لا من فوق علم منه
 فالعلم الباحث عنه هو علم العلوم ويتبع العلوم كلها الالهية وسبب مبادئها
قال العرف في الحدوث يدل على ماهية الشيء **قوله** هذا الحدوث
 واقا قيدا للثبوت يخرج عنه الرسم الذي يدل على المبدء بالانضمام الى ذلك وهو صحيح
 من قول بعض القدماء انه قول وجب ردال على ماهية الشيء لا تعريفه من المبدأ

الاصل منقول من علم على اسم الاول والابن
 اي مجال غير صحيح ذلك

الحمد

الموافق في خطأ وإضافت وخبرنا بغيره بطول اعتبار **قال** وللمعدودات مبادي
 جلية القصور عقلها كالوجود وحسبها كالسواد **الاول** كل مكتسب فلا بد له من مبادي
 كاسية له اما في الصدقات فكما للمعدومات واما في الضرورات فكما للمعدودات ولا بد
 ان ينتهي القصور الى مبادي جلية فكما انتهت مبادي الصدقات الى المراتب الستة
 كذلك مبادي الضرورات ينتهي الى مبادي جلية الى كسبها كقصور الوجود
 كقصور السواد **قال** الحد الذي هو محسب الاسم هو تفسيره والذي يحسب المبدء هو
 فينقل على جميع معقولاته من جنس القرب وقصوره فان لم ينقل فهو ناقص **الاول**
 الحد الذي منه ما هو محسب الاسم ومنه ما هو محسب المبدء فالاول هو الذي يقتض
 الاسم وينتج منه وجوده والمعدوم والثاني هو القول المفيد
 الحقيقة في نفسها وانما يكون بعد الوجود فان اشتمل على جميع المقولات من احكامها
 وقصورها كما في حدنا انما كان قول الانسان حيوانا طاقا وان اخل ببعض المقولات
 كان حثا ايضا كما تقول الانسان جسم ناطق وكذا لو ذكر جميع الخواص الحادية
 داخل الجزء التصوري كما تقول الانسان ناطق حيوان فان ابقوا من الحدود الذاتية
قال وبما صار شرح الاسم حينه بعد الاثبات حقا حقيقيا **الاول** الحد
 محسب الاسم قد يصير حيا محسبا للمبدء حينه اذا بين ثبوت المعدود وتحقيقه

في الثاني

في الخارج كقول ما المثلث المتساوي الاضلاع فاذا قبل له انه شكل احاط به ثلثه مخطوط
 منساو به كان حيا محسبا للاسم فاذا بين على وجوده في الشكل الاول من اقله ^{كالذكر}
 اولا حثا محسب الحقيقة **قال** ولا يكتب الحد بالبرهان بل بالحق ^{بالحل}
 غير انفسها وكذلك يكون والحكمة بين وانها فلا وسطا وضع منها **الاول** اعلم ان الحد
 لا يكتب بالبرهان بل بوجوه لا ولا في الحد مركب من الذاتيات المقومة للشيء المحدود
 ومقومات الشيء انما الحق له لانه لا يحل ما غير لانه لا يضره من مضمون القصور
 وقصوره فيكون له ولاجل ان المقولات ما لم يسمي مقومة له لانه لا يحل ما ^{وسطا}
 كانت والحكمة الثبوت لانه لا يعلنها فلا وسطا وضع منها **الثاني** الحد لا وسطا يحسب
 ان يكون مساويا للطرفين فان حل على الحد وحل الحد كان الشيء حيا وكان ^{الشيء}
 وسطا لنفسه وان حل عليه على انه ثابت له فالحدان محل عليه على انه حد له الحد ^{وان حل}
 والاصغر وان محل عليه على انه حد واحد فملي لزم كونه الحد واحد لا موصفا بغيره
 عليه مطلقا لم يلزم التعدي **قال** بل يركب الذاتيات المقومة على ترتيبها
 الطبيعي بان يقدم الاسم على الاخص هو متقدم عليه الطبيعي كما تقول الانسان
 حيوان ناطق ويكتب الحد ايضا ما يرد الفصول المحصلة لوجود الاجناس ^{اجمع}
 القريب منها والبعيد والمتوسط **الاول** وينتفع في ذلك بتجليل الشيء ^{بانه}

ويراد القصور المحصور لوجوده في جميعها **الاول**
 منع من ان يكون الحد بالبرهان فان ذكر الحد بسببه لم يتركب
 الذاتيات القصور على ترتيبها الطبيعي

حتى ينهي الى الجنس ونصونها المقتضية وتقسيم الجزئيات وانما يعرف
 ما من شأنه ان **يختص** **اول** هذا ان افعال الدخول على حصول الحدود والكتابات
 احدها تحليل الحدود الى ذاتيات حتى ينهي الى اعلاها وهي الجنس العالي ^{الفعال}
 العاليه وذلك بان ينظر في ماهية الحدود حتى يعلم انها من افعال الجنس العالي
 هي وينظر في الاقسام المساوية لها في الدخول تحت ذلك الجنس حتى يحصل المشاركة
 والمباينة ^{الذاتية} من تلك الاقسام ليحصل الذاتيات المشتركة والذاتيات الخاصة ^{مثلا}
 اذا اردنا ان نعرف ذاتيات الحيوان وجدناه داخل تحت مقوله بالجوهر ومن اقسام الجسم
 النامي والحيوان الناطق والمصاهل يشترك في معنى الحيوانية ونظائرها في ذاتي
 كل واحد منهما فوجد الحيوان الناطق جسما حساسا ناطقا وجنا المصاهل ^{جسما}
 حساسا صاهلا ثم بقي بعد حذف خصوصية المصاهل والناطق ان الجسم حساس
 وكان الجسم متضمنا للمعنى الجوهر وهذه المعاديات الحيوانية والحدود ^{صية}
 انواعه وعرفنا ان حقيقة الحيوان بان الجسم حساس وحصل لنا الحد المقصود ولم
 يبق بعد حذف الخصوصيات معنى مشترك علم ان المعنى الذي كان مقولا على
 تلك المعاني انما مقولته علميا بالاشتراك اللفظي وذلك كالنسابة المقول
 على الاشكال باعتبار ان يناسب الاختلاف ونسب الروايات على الاول اعتبارا

افعال

افعال الخالصة من كل منها استل انفعالها من الميزان علم ان التحليل انما يقال في مقابلة التركيب
 ولما انقسم التركيب الى الدهق الخارجي انقسم مقابله اليها في التحليل الدهق ^{الذي} هو الذي يكون
 في المعللة الكلية ويسمى تحليل الحدود الرسم وان كان بالحقيقة متقدما على معرفة الحدود ^{حيث} والرسم
 يكون التحليل للحدود وانما هو التحصيل معزوات الحدود وذلك هو الذي يكون باعتبار
 المتشاركات والمباينات بين الاشياء حتى يتميز بذلك العام من معانيها ^{المحصلة}
 تحليل الاشياء الى الجوارز الناطق وتحليل الحيوان الى الجسم المتفرد ^{المتحرك} الحساس
 بالاولاد وكذلك تحليل الجسم المتفرد الحساس حتى ينهي الى المبدأ الذي لا يقع
 فيما تركيب ولا مستدرك ولا مباينة على ما بينا من انه والتحليل الجودي
 يسمى بالعكس ما الطبيعي تحليل بدن الانسان الى الخلط والمخلوط الى الغا ^ص
 واما الصانع في تحليل التكيف بين الحيوان والسكران ^{القسم} القسمة وهي ضياء
 قسمة الكل الى اجزائه وقسمة الكلي الجزئية اما الاول فالاجزاء اما المتشابهة
 كاجزاء الخط ومختلفة كاجزاء الحيوان والمفيدة في هذا الموضع ^{القسم} هو
 الى المختلف وهو ان يكون في الحدود دوى لكم كما ينقسم الحيوان الى الاعضاء
 الكلية وينقسم الاعضاء الى البدن الى الاعضاء البسيطة وينقسم البسيطة
 الى الخلط وينقسم الخلط الى الاركان فيعلم ان الحيوان مركب

منقسم رطب وبابس واما الكاف فلها يقع على خمسة وثلاثين قسم لان مورد القسم
 احد الخمسة وكل واحد منها اما ان ينقسم لاهة الخمسة او الى العنصر او الى النقص **والا**
 ان قسمه الكلي الى جزئين لما ان يكون بالفضول المقومة او لا ولا والاما ان يكون اوليا كقسمه
 الى البصيرة والثاني هو القسم بالفضول الذاتية فهو اما قسمه لعضو العوارض كالمحرك
 الى الذكر والامتنان والعوارض للمعرضات كالكاين والفاصل الى العبد والنيات
 والمحو او العوارض الى العوارض كقسمه لاصناف الى الاصناف واما ينقسم
 في هذا الموضع بقسمته الكلي الى جزئين بالفضول الذاتية فاذا اخذنا الجنس الى كالمحرك
 وقسمنا ما بالفضول الذاتية الى كالمحرك الى ان يصل الى الانواع المسافلة صارت الفضول
 كلها معلومة على الترتيب كما نقول المحرور اما ان يكون قابلا للاعداد او لا يكون **والثاني**
 وهو الجسم لما ان يكون مباينا او لا والماي اما ان يكون حساسا او لا والحساس
 ناطقا او لا والناطق هو الانسان فيعلم من ذلك ان هذه المقسومات دلائل
 للانسان **قال** وكل ما له مثل مساوية ولحقه في النام ينسب عليها **الاول** كل
 محدود على مساوية له فان يجب ان يتخذ تلك العلل حده لتفصيل في العقل
 صورة مساوية له مطابق للحد ودرجات الخارج اما الداخل بعض العلل فالحد
 ناقص وعندنا اخذ الحل بالحد ونظر **قال** ويقع الحل في الفضول ان يكون

الجسم على انواعه الثمانية ولا قسمه

مباديها

مباديها كما في قولنا السيف الزناعية من حديد متا واما الحد بالطرف فيقع بها
 اعضاء المحرور وقد ينقسم على البعض كقولنا الخاتم حلقه بلسه الاصبع **الاول** الحلقه
 لا وجوبه بدور وجود العلة واما يتحصل ويتحقق في الخارج والجنس لهما يتم اما يتحصل
 ويتحقق في الخارج بفضوله فيحقق وقوع المعنى ووقع الجنس في الحل موقع الفضول
 لانه التقيد بالفضول انما يكون في شيء ساق عليه يخصص به فلهذا ايد كالمحرك في الحل
 او ان يعيد بالمحرك في الحل فتنسبها واما ان الواقع موقع الفضول ليس هو العلة نفسها
 فانه العلة المحرور ان يكون هي نفس الفضول فانه الفضول محمول على النوع والعلة المحرور على
 بل يكون سببا للفضول والبرهان بقوله ان يكون مباديها كقولنا في الفجران حاصلة
 من عفونة الصغار لانها نفس العفونة اذا عرف هذا فنقول قد بينا ان الحل اربع وقد
 يقع الجميع مواقع الفضول وقد يقع بعضها مثل الاول السيف الزناعية من حديد
 مطا واما الحد بالطرف فيقع بها اعضاء المحرور فانه الجنس وهو لهما يتم وتقولنا
 فصل واحد من العلة الفاعلية وتقولنا من حديد فصل اخر من العلة المادية
 وتقولنا مطا واما الحد بالطرف فصل اخر من العلة الصورية وتقولنا قطع بها
 المعيار فصل اخر من العلة الغائية مثال الثاني قولنا الخاتم بلسه الاصبع **الاول** الحلقه
 حلقه اخر من الصورية وتقولنا بلسه الاصبع اخر من الغائية **قال** وكذلك

عنه

تقولنا

الحلقه

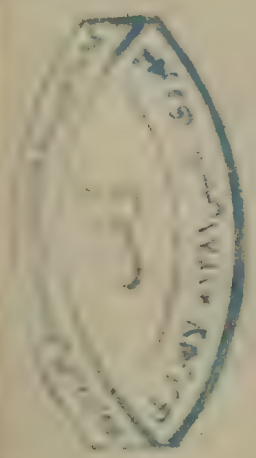
والعقل

في الغيبة **قال** وانما المحدود اقدم بالطبع واعرف من المحدود
اول المعرفة في المعرفة للعرف والعلية متقدم فاجزأ المحدود من بالطبع
 على المحدود اذ مع الما في اولية ومع التاخر في جعل التعديدها لا في المجهول
 كما يعرف مثله وكذلك يجب ان يكون اعرف من المحدود اذ لو كان ذلك لم يكن ^{التعريف} اولى
 والرسوم ما يشتمل على الامر من الثانيه والخاص بالشيء ويعتد القارز فقط والجزء
 ما يوضع فيه الحبس والقومات اذ الما يربط على ترتيب بالطبع كان المركب **سم**
اقول الرسم هو الذي يدل على تميز الشيء عن غيره فانه يميز عن جميع ما عداه كان رسم
 تاما كقولنا الانسان هو الضاحك وان يميز عن بعض ما عداه كان ناقصا كقولنا
 الانسان هو الماشي وقيل التام ما ياتي لفظة الذاتيات والعرضيات والناقص ما
 من العرضيات كما يميز اذا عرفت هذا فنقول الرسم قد يكون متولفا من اقسام ^{العالم}
 اذا افاد اجتماعها تميز الشيء كقولنا الخفاش هو الطائر الولود وقد يكون متولفا
 من خواص الشيء كقولنا الانسان هو الضاحك الكاتب وقد يكون متولفا منها
 كقولنا الانسان هو الماشي الضاحك ولا بد وان يكون المعرفة بنبذ وهذا الرسم
 لا يفيد حقيقة الشيء بالكلية لكنه يفيد التميز والجزء الرسوم ما يوضع فيه
 الحبس لعل على اصل الذات ثم يفيد بالخواص كقولنا الانسان حيوان ضاحك

قال

والعنوان

والقومات لا تغاير ترتيبها فقدم الماحض على الامر كان التعريف بها رسما للاختلاف
 الصوري ولو قال كان المركب ناقصا كان **الحال** والامر من الثانيه كما يمكن ان
 الجمع ذكره مضاهيا **الحال** ذكرنا القضا ان العرض الذي يؤخذ الموضع في حده
 لاحتمالها اليه العتق وفي لا يمكن ان يصور منفردة عن العرضات وذلك كما اذا
 اردنا ان نعرف المساواة فاننا اخذنا حدها من مضاهيا على الكيفية فنقول المساواة
 اتفاق في الكيفية ولوجودنا التعريف من المعروف عن بحيث المساوات اتفاقا محصيا
 وهو نوع من المضاف وقاوع الشئ في بعض كنه في ذلك ونعلم ان الحد الثانيه الف
 من الذاتيات وذات المعروف ليست جزءا من ذات العرض الذاتي بل العرض الذاتي
 مغاير لمعرفته في وجوده وحقيقته **قال** ولا المضافات الجمع ذكرنا ايضا
البيان المضاف لا يمكن تعقله بانفاده فخذ فيشتمل من نوع على ذكر صا
 لا ياتي احد هما بالآخر كما ذهب اليه من سائر من يتصبل لهما بلهما بعلمه معا وانما
 ذلك بان يذكر السبب الحقيقي لمتنازهما ليتحصلا معا في العقل ثم يخص البيان
 بالذي يراه تعريفه منهما كما يقال في تعريف كلاب اند حيواري بولها من نوعه من ^{نطقه}
 من حيث هو كذلك فالحيوان هو الابل والآخر هو الابلين لكنهما اخذنا مجرد من ^{الاضا}
 والتوليد سبب الاضافه وقلنا من حيث هو كذلك هو الذي يضيف معنى الاضافه



الى الحيز الذي هو الاب ويقتض السبابة به لان الاب ايضا في الامور من هذا المقياس
 هذا هو السبيل فتعبد الامناف **قال** ولا المركبات المعبود ومركبة من حدود
 اجزاءها **اول** المركب ضاع عقل فقط وغاير في الاول هو المركب من الجنس والفصل
 فانه فينقل عليهما ان كان الجنس والفصل مركبين كان حكمهما حكم المركب منهما ولا
 حكمهما حكم البسيط والثاني ان لم يكن لشي من اجزائه قوام باقراده كالمادة والصورة
 فانه شتملا على حد المادة والصورة بالقوة وان كان لكل واحد من اجزائه قوام باقراده
 كالسكنجبين والذهب كالابيض كان من مثملا على حد واحد واخره بالفصل **قال**
 والبسيط العقلي واحد ولها **الاول** البسيط قد يكون عقليا وقد يكون خارجيا **اول**
 هو الذي لا جزء له فلا حد له لان الحد انما يتاخم الذاتيات ولا ذاتي البسيط العقلي
 اما البسيط الخارج فقد يكون مركبا في العقل كالقول الفاعل ولا يجب فيه تركها
 في الخارج لان الجنس والفصل جزء الحد ولا يما جوار عليه ومثل هذه
 البسائط لها حدود عقلية فلهذا فبالبسيط بقوله العقلي **قال** والمنفصل
 لحدودها ولا يراهين عليها الاما بالعرض استيعاد ان تشخصها بها بالعقل
 دون الحسن او غير مجزاه كالمشاة ولكنهما معرودة للاستحالة والقناء والحدود
 والبراهين يتألف من كليات لا يستحيل ولا يقضي بل يديم صادقة على ما يتقوى ^{عليه}



اول المنفصل هو المنفصل لا يمكن تحديدها ولا اقامة البرهان عليها اما الاول
 فلان الحدود امور كلية عقلية يستلزم تصور الحدود ذات ولا دلالة للكليات الجزئية
 لان الكليات مدرك بالعقل والجزئية مدرك بالحس والمشاة ولما التاقلان البرهان
 امر عقلي والعقل لا يبرهن الا على ما ادرك وهو لا يدرك الامور الشخصية وايضا
 فالبرهان والحدوثا لثان من امور كلية دائمة لا يغير عنها التغير والاشكال
 والمنفصل بخلاف ذلك ولا من الحد البرهان يجب دوام صدقها على الحدود
 والمبرهن عليه ولا دوام الجزئيات **قال الفصل** الحد صناعة عقلية
 معها على اقامة الحجر المقدمات المشغلة المسئلة على اي مطلوب يراد على محافظة
 اي وضع يتفق على وجه لا يوجد اليها من اقصد بحسب الامكان **اول** لما فرغ من القياسات
 البرهانية التي العرض منها معرفة الحق من جهة ما هو حق ولا فرق فيه بين ما يعلم
 الانسان من نفسه وبين ما يعلمه لغيره من جهة في القياسات ^{الحد}
 التي ليس العرض منها الحق والباطل بل هو طلب ما يقضي به الحكم في المناظر في المناظر ^{عليه}
 ويقطعه عن الاحتجاج ونظيره على خصم هذا السامعين سواء كان حقا او
 فالحق فيه لا يراى بعينه اذ لم يفرق هذا الحد القياس المحول انه صناعة عقلية في حد
 معها على اقامة الحجر المقدمات المسئلة على اي مطلوب يراد وعلى محافظة ^{وضع}

الساد في العبدان

يتفق على وجوبه لا يوجد لنا قصد على محافظة ومنعه بحسب الامكان وبالاعتناء
 ملكة نفسانية بقدر ما على استعمال موضوعات غرض من مصادرها عن بعض
 بحسب الممكن فيها وهي شاملة للعلية والعملية فقولنا عليه يخرج عنها الامر فقلنا
 وعلى محافظة اي وضع يتفق على الوضع الراي المعتقد او الملائم كالمذهب والملل
 وقولنا بحسب الامكان اشارة الى ان مجرد الجاد من تحصيل بعض المطالب المتعددة
 لا يقدح في صناعة الجدل كغير الطبيب من زالة بعض الامراض **وان** وناقض الوضع
 باقائه المحجة سائل وغاية سعيه ان يلزم وحافظه بحسب وغاية سعيه ان لا يلزم
الوجه المحرك يقال الشخصيات احدها سائر وهو الذي ينقص ونوعا باقائه
 المحجة من مقدمات يستلها من الخصم وغاية سعيه ان يلزم صاحبه **والثاني** بحسب
 بحفظه باقائه مقدمات مشهورة وغاية سعيه ان لا يلزم **قال** وجباى الجدل عند **السلال**
 هي ما يستل من المحب وعندها الحيات وهي المشهورات الحقيقية اما مطلقة
 رواها الجمهور ويحدها بحسب العقل المعلى كقولنا العدل حسن وليمي راى المحر
 او بحسب خلق او عادة او قوى النفسانية كحكمة او رقة او بحسب استقرار **محلة**
 بحسب قى غير بدئية العقل النظري واما محدودة تراها جماعة او اهل صناعة
 كاستماع السلسل عند التكلم **الوجه** لما كانت غاية البرهان هو اظهار الحق

القلية
 مبادية اعنى المقدمات المستعملة في البراهين لا ما كانت غاية الجدل في
 على الخصم بحيث يدرك الجمهور كانت مبادية مسلمات ومشهورات فبادى **المحلى**
 عند السائل هي المسلمات التى سلمها المحب لمعرفتها واما عند المحب فالدعايات
 وهي المشهورات الحقيقية واما قيد بالحقيقة احتراز عن المشهورات غير الحقيقية كقولنا
 انصرا انك طالما اصطولوا فاح المشهور الحقيقي يقال له وهو قولنا لا تنصر الظالم
 وان كان الخاك قال وسطا الى ان القياسات الجدلية هي الموافقة للواقع **عليه**
 واما قال ذلك كونه الجدل صناعة معدة لخطا طبع كل انسان وفي كل مسئلة
 على طريق الاضناق بالعقل العام واما يوصل الى ذلك بالمقدمات المشهورة
 والمسئلة من الخصوم اذ عرف هذا فاعلم ان المشهورات اما يكون مطلقة مشهورة
 عند الجمهور او محدودة يكون مشهورة عند قوم وزقوم والاول اما ان يحدها
 الجمهور بحسب العقل المعلى وهي السماء بالاراء المحودة لانها محدودة عند **ب**هم
 العدل حسن والطلم قبح والآخرها بحسب خلق ونفقى بالخلق الملكة المتقنة
 الحاصلة من كثرة الافعال الصادرة منه حتى يحصل الفعل معها بسهولة كالحكم
 بوجوب محافظة الحرم فانه يقتضيه المحبة لا الشائبة وكافتناء الورقة والرجح فبح
 تعذيب الخبز بغير جرم ولا فائدة او قبلي الجمهور بحسب العادة كافتناء العا

والحياء يقع كشف العورة وحسن سترها أو يقبلها الجمهور بحسب قوة أخرى ثم الفرق
النفسانية ويكون مقبول بحسب الاستقراء لقولنا الملك الفقير عالم الاحتياجه
وبالمجمل كل ما يحكم به الجمهور بسبب قوة غير بدنية العقل المطري وأما الثاني على المشهور
المحدوده هي التي يكون مشهوره من قوم دون آخرين كشيء امتناع التسلسل عند
قال والوليح قبولها مشهوره بحسب ما يطلب ولا يفكر ويستعمل في الجدل
المشهور لا الوجوب قبولها وليس كل مشهور صادق فالمشهور يقابل الشنيع كما
ان الصادق يقابل الكاذب **قوله** قد بينا أي مبادئ الجدل أغوار المشهورات
وصنف واحد من التقريرات وهي المسئلة في المحاطين فالجيب تولف أقيسة
من المشهورات المطلقة والمحدودة سواء كانت حقا أو غير حق والسائل يولفها
من المسئلة في الجيب سواء كانت مشهورا أو غير مشهور ولما كانت غاية الجدل هي
أو دفعه لا التيقن جاز وقوع المصانف الثلاثة من القضايا وهي الوجوب والممكن
والمتنع في مواردها والواجبة قبولها قد يكون مشهوره وهو لا غلبه لقضايا المأو
والحسية والتي قياساتها معها وقد لا يكون وهو التاثير كالحكم الجريب فانه قد
خفي عنده شخص ظاهر عند آخر فلا يكون مشهورا فالمصنف الأول يقع في مبادئ
الجدل حيث أنها مشهوره لا من حيث أنها واجبة القبول وليس كل مشهور صادقا

فان المشهور لا يقابل الكاذب حتى يجازي بحسب صادق قابل يقابل الشنيع كما ان الصادق
يقابل الكاذب وأما يقابل المشهور الشنيع لانه المشهور لا يكون متقابلا **قال**
وربما كان المتقابل من مشهورين بحسب راء مختلفه كالقول بان الله مؤنث أو وليت
وقد يستعملها الجده في وقاين لغرضين **قوله** لما كانت الشهرة قد لا يستند
والمكاتب المستندة الى المرجحة والى العوايد وكانت هذه مما يختلف كثير المكاتب
القضايا المشهوره متقبلة بحسب الاراء المختلفة أما بين العوام كقولنا حفظ المال
أفراد اذفاقه فانه العوام يوجبونهم اختلاف في ذلك وبين النواص والعوام مثل ان
أثر عند النواص من اللذة واللذة أثر عند العوام من الجمل وكقولنا اللذة مؤنثة
منطوي الى النعم وموت الشهادة اثر عند طالب العلم وقد يستعمل الجدي المتقاليين
في وقاين لغرضين **قال** فبإدنى الجدل مسلمات اما عامة ولما خاصه ولما محجب
وأما تولف على وجه يتبع بحسب الشهرة قياسا كان واستقراء والقياس عند المتقاليين
لان اقرب الى العقل والاستقراء اتم اتنا عا لانه اقرب الى الحق فالجدل علم البرهان
مادة وصورة **قوله** المسلمات يقسم العامة اما مطلقه يسلمها الجمهور أو محدودة
تسلمها طائفة والخاصة يسلمها شخص أو سلة بحسب الجيب والاول مشهور وانما
يقع في مذهب الجدل هذا بحسب المادة والخاصة الصورة فانه الجريب يستعمل في جميع

فما سلكنا من استقراء والقياس المنهج والعقيد اذا كان متفقا بحسب الشهرة كالمستباح
 فهو جدير بالشكل انما لكن القياس اذا لم يمتد الاستقراء لانه اذا ويا الى العقل والما
 الى القول ولا يستقر اتم اتم اقناعا لغيره من الجدل الذي يشهد الجمهور كافتة بالجدل الم
 من البرهان مارة ومنه انما مارة فلا يستعمل ما يستعمل البرهان في من القضايا
 الواجب فيها وما لا يستعمل البرهان في اتم الدعايات ولما مارة فلا البرهان
 انما يستنتج من الماتية المتبحر على احد الاشكال والجرى يستنتج منها والمستقر
 والعقيد من الشبهة **قال** ومنفعة الزام الميطلين والذبح في الاوضاع واقناع
 اهل التحصيل من العلوم والتعللين الفاضل عن رتبة البرهان او الذين
 لم يعملوا الى موضوعه بعد **قال** قال صاحب المنطق فائدة القياس الجدل محل
 كل واحد من الناس على ما يليق به من الذي لخدمات مشهورة عنده عند من يفتق
 الارباع القول من وان كانت اكثر منفعة القياس لخدمته في راضية الاذهان
 وتقويتها على الطرق من حيث يمكن ان يحصل به قياسات كثيرة في مسئلة واحدة
 على سبيل التقى والاثبات ثم يرجع فيها ويتأمل احوالها بالتصنيف فيلوح الحق
 من اثباتها اذا عرف هذا فقوله الغرض الجدل يختلف باختلاف الامتناع والاصل
 في ذلك كله انه لا انسا من في الطبع وهو ما ياتي احوال معايشه بالمشا ركة

الافنية

روح

والعائدة

والعائدة وحسن المشا ركة انما ياتي الزام من الجمهور واحد لها لقرار به كجود
 انما في نعم والعادة واليق والآخر يجب العمل به كالقوانين الشرعية من العبادات
 المعاملات والذي يؤدي الى حصول هذا الاعتقاد الجمهور به بولته نافع والمقتضى
 لا يبط الرضا والبرهان مبنى على الامور اليقينية وهذا يعطى هذه الفايده
 لكل احد فمقتضى بعض العقول من اليقين لعدم استعمال استعماله وتصور
 على بعضها فوضع القياس الجدل المبني على الامور المحمودة والمقبولة عند الجمهور
 لذلك الاول انما من انما الف مشهورات الذي ابعادهم من يحتاج الى المعاقبة من يجد
 وجوب عبادة الخالق ويسير مقفوا الى الذي ومنهم من يحتاج الى تعريفه من جهة
 كون لا يعرف جرد النار وبرودة الثلج فتقع الجدل الزام الميطلين والعلية على
 بحيث يدرك الجمهور والذبح في الاوضاع وحفظ الرئيس عقابا لخدمته بدافع
 المتوسلين على عقابهم العقد بعددات مشهورة الى استنباطهم يحصل اغراضهم
 الفاسدة فيعاقبهم الرئيس بمنزلة حجم استيقاد العقاب المرفوس وقضى المحصلين
 من العوام المسائل الكلية في المشهورات وتساكن نفوس التعللين الفاضل من جهة
 البرهان اذ اكرهوا تقليد مبادئ العلوم ولا سبيل لهم الى التحقيق بالبرهان اما
 فتصورهم اذ انهم لم يصلوا الى موضوع البرهان عليه اذا تمكن بحصول ما يعينهم بالقياس

التحصيل

المجمل فلم يذكرهم لم يحصلوا على احد الامر **قال** وليس موضع نظر الجدل
 مجدود بل قد ينظر في كل فن من النظرية والعملية وما جرى مجرى المنطقية مما ينفع
 في غيره **اول** لما كان الجدل موافقا للمذاهب المشهورة وكانت مثل هذه المذاهب
 مستعملة في كل من هذه كان موضع نظر الجدل غير محقق بعلم ودراسة والمحدود ^{المبادئ}
 بل قد يكون المسئلة الجديدة في علوم مختلفة اما خلقية كقولنا هل الله جميل ام لا
 واما طبيعية كقولنا الخراف موجودة ام لا واما منطقية كقولنا هل العلم المنفصل
 واحدا ام لا وينظر ايضا فيما جرى مجرى المنطقية كالدراسة والمناسبة وغيرها
 وبالمجمل حكم مشهور اذا كان نافعاً في حق **قال** والادوات التي بعيدة ^{بها} الاصل
 ملكة الجدل اربعة استحضار المشهورات من كل نوع واعداؤها والاعتدال على تفصيل
 معاني الالفاظ المشتركة والمشككة وعلى التمييز بين التشابهات بالفعول والخرافات
 بقدرتها ما يراى الفرق على اخراج الشيء من حكمه وغيره وعلى تفصيل التشابه
 بين التشابهات بالادوات الجارية والسلبية بقدرتها على ادخال الشيء في حكم
 مثبت **اول** هذه الادوات الاربع وهي الكمالات التي يستنبط موضع
 انظار الجدلية ويخرج بها عن الانقطاع والزام الخصم ما يريد الزامه لا لادوات
 استحضار المشهورات من كل نوع وجميع المقدمات الداعية منها ظهور وعند

اصحاب الصناعات واستنباط ادبائيات من ذابحات وتفصيل ذابح الى ذابح ونقل
 الحكم من ذابح الى شعبه به وبالمجمل يستحق اصناف المشهورات من المواد المنطقية
 والطبيعية والخلفية وغيرها وبعدها الحاجة اليها والثانية لاقدار على ^{تفصيل}
 معاني الالفاظ المشتركة والمسلكة والمتشابهة والمختلفة والمتوافقة حق
 لا يقتصر على الدعوى الحرة بل يمتد الى الاشتراك والتشديد واما اعتدال
 الجدل على تفصيل الاسم المشترك ام لا ان بغا ^{الط} لا يعطى ويكفى الحب
 والاسباب الملاحمة فيما اخلاف فيه كما بين المتضامين اذا وقع بينهم خلاف ^{السبب}
 اللفظا ذابح لما منه زال الخلاف وذلك مثل قول اهل اصوليين في الواجب ^{المعجزان}
 الجميع واجبة قال بعضهم ان الواجب واحد لا يجيء والخلاف المستند في ذلك ^{السبب} قال
 الغلط للفظي فان الفاذا بين بوجوب الجميع اغانوا به انه اى واحد فعله المكلف
 كان قد ادى به الواجب ولا يجوز له الاخلال بالجميع والمجب عليه الجميع فيزول الخ
 الخلاف الثالثة القدر على التمييز بين التشابهات بالفعول والخرافات واستنباط
 الامور المميز بين الامور المتعارية بها فانه الذي يظهر بانه لا يستنبط ^ط
 فضوله دمية وعادة بقدرته بذلك على اخراج الشيء من حكمه وغيره بالفرق
 والامتنان بالفعول وينتفع بذلك في صناعات الفعليات المعهولة والشاح

غير المدعى في توفيقه غير الحدود وفي تفصيل الاسماء المشتركة الرابعة القديمة على
 القشايين المتباينات والمختلعات اما وصاف الجاهل اما ما شتر في مجموعها
 كما شتر في الانسار والفرق في الجوع والشنق او في نسبة مفصلة كقولنا نسبة
 في السفينة الى السفينة كنسبة الملك الى المدينة او في نسبة موصلة
 كقولنا نسبة البصر الى النفس كنسبة الصبح اليها واما وصاف سلب كقولنا
 الجوهرة والكم تشترك في ان احدهما والثانية هنا عند الفائدة في الالفاظ
 وهو ارجح الشيء في حكم ثبت لغوي بالتحليل والجملة الفرق بين المتشابهات
 والمتشابهين المتباينات هو العلم الذي يتفرع به ذلك في الفصول وهذا
 الاجناس وفي القياسات الشبهات المتصلة من حيث تقع ان الممكن في شيء ممكن في شبيهه
قال وكل حكم كلي منفرد يشتمل على احكام جزئية يصلح ان يجعل مقدمات لا
 تسمى موضوعا **قال** لما كان موضوع المنطق العلوم والامور الكلية وكان الحد
 مرجحة كان موضوعه اقسام العلوم والامور الكلية فيكون كذا ذلك وذلك
 اما ان يكون من احد الكليات الخمسة او من الحدود والرسوم لان الكليات هي
 كاعبر واغايضا لف من جهة العرض الذي يختص بطبيعة الجدي لا مرجحة الموضوع
 والمحور لهذا المحركات هي التي تختلف المتبادلات فيها بالانبات والابطال والاحتياج

كل منهما الى اصول يتقوى به على الانبات والابطال الذي هو عرض الجدي ونحوها
 يكون بالاسقف والقياس في كل واحد من محركات المسائل التي يراد اثباتها
 وهي الاصول التي يعرف بها ان الشيء هو بالتحقق او بالنوع او بالجنس او بالحقا
 والتي يعرف بها اي الامر بالاول والثاني يسمى هذه الاصول في عبارة القدماء اصغ
 اي موضع بحث ونظر والموضع هو كل حكم كلي واحد يشتمل على احكام كثيرة
 كل واحد منها جزئي بالنسبة اليه وصالح ان يصير معتدلة لقياس حيلها عينا
 شئ من كقولنا احدا الصديق اذا كان في موضع كان الجزئية عنده فانه حكم
 يشتمل على حكم جزئية بالنسبة اليه ان كان كلياً في نفسه وهو قولنا ان كل
 الاحسان والامانة قائم حسنا كان وضع الاسماء في الاعداد حسنا لا غير ذلك
 من المواضع المتينة **قال** وربما لا يكون مشهورا وانما تلحق الشهوة جزئيات
اول الحكم الكلي اعني الموضع فلا يكون مشهورا ويكون جزئيات مشهور
 فلا يكون مقدمات الجدي لعدم شهوته ويكون الجزئيات صادقة لا يكون مقدمات
 والسبب في ان الجزئيات ونظمتهم اعرف عند الحسن والامور الكلية بعد
 هذا العوام لعدم التقائهم اليها ونظمتهم لها فيكون شئ بها اقل ولا
 العام اكثر من الخاص لهذا كان الاطلاع على كذا العام اسهل فلهذا لا يشترط

تفصيل

فدكونه المبرهن مشهورا وكلية غير مشهور **قال** والمقدمات هي التي يسأل عنها وبنينا
 متبوع لما يكون ناقضا للوضع **القول** صناعته الجدل يتم بأمرين سزا وجواب فالجيب
 اقتصار من المنايعات على ما مضى وكما السائل ان مقدماته هي التي يسأل عنها **القول**
 مغيرة صيغة الاخبار الى صيغة الاستعبار فيكون عدد المسائل كعدد المقدمات
 وبعد تسليم الجيب طرأ عليها لينتج من اقصه للوضع في اعتبار مقدار حرف
 الاستعبار لها هي مسئلة الجدل ويا اعتبار جعلها جزء قياس بعد تسليم الخصم
 في مقدمته الجدل وذلك كمن يضع ان العلم بالواحد والكثير واحد فيقول **السائل**
 هل الواحد الكثير متغضا ما فان اذنا لا الخصم نعم قال هل العلم المتغضا ما
 كثير فاذا قال نعم انتقص حكم الخصم بايجاد العللين **قال** ومجملها ان كانت
 مساوية لوضوفاها في حدودها وخواص مفردة او مركبة ومنها الرسوم **والقول**
 مساوية فالواقع منها في طريق ما هو جناس او فصول ولا يفرق بينهما ههنا
 وغيرها امر من **القول** لما كان موضوع الجدل امرا كليا كانت محمولاته كذلك
 وذلك لما ان يكون من الجناس **القول** ان يكون من الفصول ولما ان يكون من الجنس
 ولما ان يكون من الاعراض وذلك لانه محمولات المقدمات لما يكون مساوية
 لموضوعاتها او غير مساوية فان كانت مساوية فاما ان يبدل على الماهية

وكما لا يسمى حدا والناهي خاضعا والخواص لما مفردة او موقوفة والموقوفة **صنف**
 المفرد والمؤلف خاصة المؤلف ويطبق على الجميع اسم الرسم لانه من الخواص **محصول**
 وان لم يكن مساوية للموضوعات فلما ان يقع في طريق ما هو من جواب ما هو
 لعدم الفرق بينهما في صناعته الجدل ولا يقع فان وقع فهو الجنس والفصل ولا فرق
 بينهما في هذا الفن وان لم يقع في الاعراض فالمحولات هذا الاعتبار هي اربعة
 الحد والخاصة والجنس والعرض وسقط اعتبار النوع لانه ان حمل على التخصيص
 سقط اعتبار وهذا لا يربح باحث الجدل كلية وارب حمل على الصنف كان يترتبة
 حمل اللوازم على النوع ليس نوعا للصنف فالنوع ان يقع في موضع القضية
 لا في غيره **قال** ولا بد من اثبات الوجود في الاعراض من اثبات المساوات **والقول**
 في جواب ما هو مع ذلك في الخواص والجناس ومع القيام مقام الاسم مع جميع
 ذلك في الحد وهذا الجيب المشهور **القول** لما فرغ من المحولات الجدل عليه شرع
 في بيان شرائطها اما العرض فاثبات وجوده واليه اشار بقوله ولا بد
 من اثبات الوجود في الاعراض واما الخاصة فاثبات المساواة مع اثبات الوجوب
 ولما الجنس فاثبات وقوعه في جواب ما هو مع اثبات وجوده والى هذا **القول**
 اشار بقوله ومن اثبات المساوات او الواقع في جواب ما هو مع ذلك ان يقع

الوجود الذي هو شرط الموالح الخاص يعني المساوات والاحسان يعني الوقوع في
 ما هو قائل المدة فانبات قيام الحد مقام الملم في ذلك مع جميع ذلك يعني من شرط المدة
 التي هي انبات الوجود والمساوات والوقوع في جواب ما هو وهذه الشروط بحسب الشيء
قال والتحقق يقتضي اثبات كونه كل شرط يحصل بعضا مسلوبا من البعض الآخر
 تحقيقه وان يكون الحد مساويا للمهمة ولا يحتاج الى اثباته ولما هنا فقد يتحقق بما عاين
 اي شيء كان ولذلك رجا يحتاج الى اثباته فالاسهل اثباتا اعسر بطلانها بالعكس
اول التحقيق يقتضي ان يكون كل شرط يحصل بعض هذه المواضع مسلوبا من البعض
 ليم يتحقق مثلا العوض شرطنا فيه بحسب الشيء اثبات وجوده للموضوع بحسب التحقيق
 يستفاد البير شرطان الحزان احدهما سلب شرط الخاص عند الثاني سلب شرط
 الجنس وهما عدم المساوات وعدم الوقوع في جواب ما هو والخاص يحتاج الى
 شرط اخر بحسب التحقيق وهو سلب شرط الجنس عنها والجنس بشرط فيه سلب شرط
 الخاص عند واما الحد بحسب الشهرة فهو المميز مطلقا سواء كان من الذاتيات
 او العرضيات ولما بحسب التحقيق فانما يطلق على ما ديا وي المهمة اعني المركب من
 ولا يحتاج الى اثباته على ما بناه في كتاب البرهان بخلاف الحد هم ساحت حوزنا
 ان يكون من العرضيات ولذلك رجا يحتاج الى اثباته للموضوع لان العرضيات

فيحصل

فد يحصل الشك في ثبوت الموضوع فحتاج البرهان بخلاف الذاتيات واذ كانت
 شرائط الانبات اقل كانت الانبات اسهل فيكون الابطال الاسهل **قال**
 ويتبع للبدلي ان يكون عند مواضع معدة للانبات والابطال مطلقا ومنه
 يحصل الجنس والخاصة والحد في مواضع الاولى والاولى والاولى في سعة العلاقة
 ومواضع لحد هو ويتبع لها في الحدود وتفصيل المواضع لا يليق بالتحقق
 فلنقتصر على الامثلة **اول** يحتاج المجادل الى ان يستكثر من بضاعة العلب
 والى الدهر في مادة الصناعة كالحاجة في مرم الصناعة حتى يعذر على ايراد
 ما يحتاج اليه في كل وقت ولا يكفي حفظ البضاعة دون ملكة الصناعة اذ قد
 الاذ انما لا يذكر وقت الحاجة اليه او يحتاج الى ما ليس محفوظا عند فيكون
 يحذر كل ما يريه وقت الحاجة وبالاعتماد الصناعة يحصل له وقت الخاص
 لغيره ولا توقف فانه التوقف والروى انقطاع عند الحاجة من كانه لو طلب من
 المالحاح من سمنه شعر من الاستعارة لهاب فاذا كان حافظا للاستعارة والمناهب
 كان عند ذلك وقت ما يحتاج اليه ويطلب منه واذا كان مادة في صناعة محكة قد
 على الاقناع في الذهب المطلي من غير وقف فانه من حفظ من غير ردة وعادة
 توقف للروية واستحضار المذهب في خاطره وتقلد بالقبول والامانة الى

ومعهم

حركاته والتحريك لا يقع على وفق المذهب المحفوظ وكان ذلك في زمان نسبة الزمان
 ما بين الاوقات فيذهب دونها وموقعها في الصنعة وكذلك الجادل في حيدله
 ونفكر ونذكر ليستحضر ما يحتاج اليه وهذه انقطع بخلاف المبرهن وطالب الحق
 لمحصله غرضه عاجل حاله ولعله اما يدركه او بالجملة الشريك او بالجملة الربيع
 اذا عرفت هذا فينبغي ان يكون للبيان مواضع معدة للاشياء والامثال
 لاستنباط الالفاظ والامثال في جميع المحركات مطلقا وبحسب اقسامها الى اعداد
 يحصل المحرك لبيانها ومواضع يخص الخاص لاجل شرائها ومواضع يخص الحد
 لاجل شرائها وليكن هذه المواضع موضع اخر يخص بالعرض وفي موضع اي الامور
 او بالوضع والامر انما يتحقق في الاعراض وفي الجدل اكثر المطالب صديقه
 على الاولى والثانية بعد مواضع لها وبعد مواضع هو هو وهي ايضا
 لواقع المواضع السابقة لا الجد في بقية الحد فيحتاج الى مواضع هو هو
 يكون بين سيني مشتركين باجر ومختلفين باخر كقولنا الانسان هو الفرس
 بعضه الحيوانية والثانية قد يكونان نوعين وقد يكونان شخصين على ما ياتي بعد
 من هذا ان اصنافا للمواضع هذه الثمانية وهي مواضع الالفاظ والامثال مطلقا
 ومواضع الاعراض ومواضع الاولى والثانية ومواضع الجنس ومواضع الفصل

دونها

الحد ومواضع الخاصة ومواضع هو هو وتفصيل اصناف هذه المواضع وتقسيمها
 لا يلحق بالخصائص فلتنقضي على ايراد الامثلة لكل واحد منها **طال** ونقول في مواضع الالفاظ
 والامثال **طال** ما يتعلق بمجرى الوضع وهو ان يحل المطر والجزائرية الى ذاتياتها
 وعوارضها ومعوماتها ولوانها وملوكها وجزئياتها واجزائها كلها
 ويطلب ما يقتضي الالفاظ والامثال الى القياس او بالاسبق **اول** قد بينا في كتاب
 البرهان كيف يستنبط الحق والقياس من المطر نفسه من جهة حدية اعني الموضوع
 والمحل لتفصيل الحد الاوسط في اليجاب ودر الامور الخارجية عنها في السلب والحاجة
 من احدهما غير حاجة من الاخر على ما قيل في اليجاب والسلب الكلي والجزئي وتلليل
 المطر والجزائرية الى ذاتياتها بان ينقسم الى الاجزاء الذاتية والوجودية كالمادة
 والصورة والجزاء الخارجية الى الليات وكذلك تحليل الموضوع والمحل الى العوارض
 والمعرضات واللوان والمزروعات على نحو ما تقدم فانه كان المحل الواحد او
 يساويه نحو كمال الموضوع او على جزء يساويه حصل اليجاب فان كان بين
 الكل والجزء او بين جزئين متافقات كان بين المحل والموضوع متافاة كما اذا اردنا
 ان نعرف هل الفاضل حسود ام لا قلنا الفاضل هو الذي جميع افعاله
 على سيرة العدالة والحسود هو الذي يتأذى من حسر حال الاحياء وهذا التأذى

تفصيل

ليس على سيرة العدالة فالفاضل غير محسود وهذا المصباح رافع في الإبطال ^{العلم}
 وكلها داخلها إلى العراض فإن كان مراض المحرول عارضة للموضوع كقولنا ^{المسب}
 مريض والمريض قد يكون مريضاً ويكون خطأ فذلك الحسن فإن كان عارضاً للموضوع ^{الموضوع}
 كلياً فهو موضوع على ما كان الكثر ياهو حصة ولا يعم ففعله في الإثبات لا يعم ^{العام}
 لا يحيط بجزء من الخاص بعم في الإبطال لأنه ما لا يكون مراضاً للعام لا يكون مراضاً ^{الخاص}
 الخاص وإن كان مراضاً للموضوع مراضاً للمحرول كقولنا إن كان علم شريف كالتجديد
 وعلم شريف كالتجديد فالحال شريف وخسيس وهو موضوع على ما كان العارض الخاص ^{عارض}
 العام ويتفقع به الإثبات دون الإبطال وقد ينقسم الموضوع إلى الخاص والعام ^ص
 ثم يطلب المحرول لكل واحد منها ويندرج من فرق إلى أسفل فإنه كان المحرول موجوداً
 في الكل أو في الأكثر حكماً بالإثبات الكلي للاستقراء وإن لم يكن موجوداً في الكل ^{حكماً}
 بالإبطال **قال** ومنها أن يطلب ما يقابلها وينقضه ويطلب منه ما يلحق ^{حراً}
 منه وهو الإبطال **الاول** هذا أحد المواضع المتعلقة بالإثبات والإبطال ^{بطل}
 وهو أن يطلب وجود مقابل المحرول إما بالاضداد أو بالتناقض فإن كان مقابل
 المحرول موجوداً للموضوع لم يكن المحرول موجوداً بالامتناع وجود المتقابلين
 كقولنا إن كان كل انسان حيواناً فالانسان ليس بجواد وهو مقتضى الإبطال

الموضوع

لا وجود مقابل المحرول بطل وجود المحرول للموضوع **قال** ومنها ما يتعلق بالعدم ^{مورد}
 الخارجية كالشرط المذكور في التناقض فإنه اختلافها بفيد الإبطال **الاول**
 من المواضع التي يفيد الإثبات والإبطال ما يتعلق بالعدم الخارج من المطر
 وهي شروط التناقض الثمانية فإن اختلف تلك الشروط يفيد الإبطال كقولنا
 للقبائل المتقدي هو الثاني فيقول هذا الحكم بالبل وجوده عند زمان الوقوف
 والمتخطط دون التمر وكما يقال التذكر يعلم فقوله انه بطل لأنه التذكر يحصل علم ^{كثير}
 والعلم يحصل علم مستقبل **قال** وايضاً احوال الثبوت كالدرام والادوام ^{كثير}
 والافقية فإنها يفيد الإثبات **الاول** هذا الموضوع ما يتعلق بالإثبات وذلك لأنه الشيء
 مقابله لا حوله كاللؤلؤم والادوام والأكثير والافقية وجود الشيء للموضوع مغاير
 لوجوده لولا عدم وجود الشيء اعلم بوجوده على حال فلما استلزم الحاصل العام كإثبات
 وجوده حال الشيء يستلزم إثباته وجوده مطلقاً كقولنا كل احماء الشيء نافعا دايمياً
 كان نافعا مطلقاً وكقولنا ان كان حمر السند اسكاراً فهو حمر السند اسكاراً مطلقاً
 وهذا يقتضي الإثبات **قال** ومنها مواضع عامة مستندة مثلاً ما يحكم لجو في ضد ^{الافق}
 حال ضد المحرول بطل حاله اذ يفيد بعد تلك الحال وطريق اللاحق بعينه
 لصد المحرول بعد تلك الحال كما يقال مثلاً ان كان الحمار الى المصدق ^{حسين}

لا يفيد

فالإساءة إلى الإهداء حسن وإلى الإصداف قبيح فالإحسان إلى الإهداء حسن وإلى الإي
 قبيح فالإحسان إلى الإهداء قبيح **أول** هذا الموضع ثلاثة يتعلق بالمقابلة وهي ما
 مشدود بين الكلمات أحدها أن يحكم بغيره ضد الآخر بحال الصدق المحقق بذلك الحال
 كقولنا إن كان الإحسان إلى الإهداء حسناً فالإساءة إلى الإهداء حسنة فقد
 يلحق الحسن بالإساءة التي هي ضد الإحسان اللائقة بالعداء الذي هو ضد الإ
 وهذا الحكم هو المحقق بوجوده أيضاً للصدأعني للإساءة إلى الإصداف فالحال
 من هذا أن الإصداف والإهداء متضادان والإساءة والإحسان متضادان وكلها
 اشتراك في حكم واحد هو الجنس فلهذا المتقابلين إذا كان على حال الموضوع كما المتقا
 الآخر معروف بالمقابل ذلك الموضوع على تلك الحال اعني إذا كان الإحسان على حال
 الجنس للإصداف كانت الإساءة ناسبة للإهداء على تلك الحال وثانيتها أن يحكم
 بغيره ضد الآخر بحال بعض ذلك المحقق بضد ذلك الحال كقولنا إن كان
 الإحسان إلى الإصداف حسناً فالإساءة إلى الإصداف قبيح فالإحسان إلى أحد
 المتقابلين كان حاصل الإصداف المحي الذي هو الموضوع بحال هي الحسن وكان
 المقابل الآخر هو الإساءة لعين الموضوع وهو الإصداف بضد حال الحسن
 وهو القبيح فقد حكمتا بالمحقق القبيح الذي هو ضد حال الحسن بضد الآخر

الذي

الذي هو الإساءة التي هي ضد الإحسان الآخر لذلك الموضوع بعينه اعني الإصداف فالحال
 ههنا واحد هو الإصداف والحال الآخر متقابلان بخلاف الموضوع الأول وثالثتها أن يحكم
 الآخر بعينه لضد المحقق بضد ذلك الحال كما تقول إن كان الإحسان إلى الإصداف
 حسناً فالإحسان إلى الإهداء قبيح فالإحسان إلى أحد المتقابلين والإساءة إلى الآخر
 ومقابل الأول حاصل الإصداف الذي هو موضوع مقابل الموضوع الآخر بحال هو
 وهو حاصل المقابل الإصداف الذي هو موضوع مقابل الموضوع الآخر بحال هو الحسن
 وهو حاصل المقابل الإصداف وهو الإساءة بضد ذلك الحال هو الإساءة **قال**
 ومثل الجوف الضد بمثل ما يلحق به ضد على السوية كالقبض الشهيرة للوقوف
 وضد ما يقابل إذا كان الثاني ثابتاً فساوياً به ثابت وإذا كان غير الأول ثابتاً فساوياً
 ثابت وفي المقابل العكس أيضاً حكم المشابهات **أول** هذه أيضاً مواضع
 عامة للثبات والإبطال ههنا موضع نحو الضد بمثل ما يلحق به ضد على السوية يعني
 أن موضوع الضدين للموضوع على السوية فإنه كان أحدهما طبعياً كان الآخر كذلك
 كما تقول لو كان الحب يرضى للوقوف الشهيرة كما يقبض كذلك ومنها موضع النسبة
 كقولنا إن كان ما هو مساوياً له في الكثرة ثابتاً فهو ثابت ولم يكن كما تقول إن كان
 الإصدار يخرج شئ من الحب فإسماع خرج شئ من رادته ومنها موضع الأول

الصدف

كما تقول ان كان غير الاولى ثابتا فالاولى ثابتة كما تقول ان كان القاييم لغير ما يتا^{قاييم}
 بذاته ثابت هذا لان الثابت واما في الابطال فيا العكس كما تقول ان كان الاول غير ثابتا^{ثابت}
 فغير الاول غير ثابت كقولنا ان كان القاييم بذاته غير ثابت والقاييم بغير غير ثابتا^{ثابت}
 ومنها موضع المشابهة وذلك ان الحكم اذا كان ثابتا لاحد المتشبهين كان ثابتا^{ثابت}
 للشبه الآخر كقولنا ان كان العلم بالاختلافات مختلفا فالظن بالاختلافات مختلفا^{ثابت}
قال وايضا ثبت لمقابل الموضوع ما يقابل محموله مثل ان يقال ان كل شئ^{ثابت}
 فضيلة فاجيب رديلة ومنه المطاير والاشتقاق ان كان الشئ فاضلا^{ثابت}
 فضيلة ومنه القصار يقال ان كان ما يجري مجرى العدل يجري مجرى الشئ فاضلا^{ثابت}
 شئ فاضلا **اول** هذه مواضع للثبات والابطال ايضا منها ما يتعلق بالصدق واما^{ثابت}
 لمقابل الموضوع شئ ما فيوجد للموضوع منه مثل ان يقال ان كانت الشئ^{ثابت}
 فضيلة فالجانب رديلة واعلم ان الموضوع المشهور في المصداق ان تركب الصد^{ثابت}
 مع الصديق على اربعة اوج وكل واحد من طبعين ثم يكون اذا كان الشئ مع الشئ^{ثابت}
 محال المصداق الشئ مع الصديق له مثل ان الكرم مع الصدق سعادة ومع^{ثابت}
 شقاوة ومنه مع منه مثل ان كقولنا ان كانت الاسماء الى المصدا^{ثابت}
 فيجوز فالاحياء الهم حسن والشئ معه منه بصدق له فانه كقولنا ان كا^{ثابت}

الاسماء

الاسماء الى المصداق فيجوز فالاسماء الى المصداق فيجوز فالاسماء الى المصداق فيجوز^{ثابت}
 مواضع المطاير كقولنا ان كان ما يجري مجرى العدل يجري مجرى الشئ فاضلا^{ثابت}
 مواضع الاشتقاق كقولنا ان كان الشئ فاضلا فالشئ فاضلا^{ثابت}
 العكس هو ان يقال ان كانت الشئ فاضلا فضيلة فالشئ فاضلا^{ثابت}
 يلزم لو قيل ان كان الشئ فاضلا فاضلا فالشئ فاضلا^{ثابت}
 المتعارف كقولنا ان كان ما يجري مجرى العدل يجري مجرى الشئ فاضلا^{ثابت}
شئ فاضلا ومن مواضع الاولى والثانية كقولنا ان كل اهل ارض واهل^{ثابت}
 ارض او اهل ارض او اهل ارض او اهل ارض او اهل ارض او اهل ارض او اهل ارض^{ثابت}
 وما هو تحت حبس او فصل او ما يؤدى الى غاية اسرع وما يفيد خيرا اكثر وما^{ثابت}
 خيرا بالذات والمط بفسده والمط بفسده وقته وما يصدر منه فله الخاص^{ثابت}
 على تلك الكثرة من غير **اول** هذه مواضع الاولى والثانية واصلا ترجع^{ثابت}
 احد الشئين اللذين بينهما اشتراك بوجه من الوجه على المخزول اهل ارض واهل^{ثابت}
 من غير فهو ارض واهل ارض فهو ارض من الحسب بسنة اليد وانه كان شئ فاضلا^{ثابت}
 كالحكمة الموسيقى والمناقع ان كانا لصحة فانها تقع من الجبال والاعمال من ما^{ثابت}
 وما كان من الاشياء التي هي اقدم ان كانا لصحة فانها انما تقع لان الصحة^{ثابت}

الاولى والمراحات وهذا فيما بعد الاعنى انزكا ليسا رافدا انزوم النجاة والملاذات
 كادراك المعقولات فانها الذم اذراك المحسوسات ومخازن الافاضل وما يفضل
 المعتبرون من اهل الفطنة واهل العلم كالمعقولات على المحسوسات وهو ما تحت
 جنس وفضل انزكا الجسم والسواد فان الجسم تحت جنس الجوهر هو افضل من الكيف
 وما كبروى الى غاية اسرج كالا سباب النافذة المعاش فانها انزوم عند العاشرة
 النافذة في المعاد وما يفيد خيرا اكثر انزوم ما يفيد خيرا بالذات انزوم ما يفيد
 ما لعمرك ان ليسار والمعاش والمطيق نفسه انزوم المطيقين كالعصاة والراشد والمطيق
 في وقت انزوم المطيق عارذ وقت حصوله كالتعلم في وقت الشباية فان انزوم
 في وقت الشيوخه وما يبعد عنه فعله الخاص كالانسان العاقل من الانسان
 المتعرج وما يخاف على نفسه اكثر فهو انزوم ما هو من جنس الفضيلة افضل ما هو
 عند العدا له فانها افضل من العادل وانزوم ما يفضل والذي يوزن جميع
 الاوليات انزوم الذي يوزن وقت ما كالصحة والعلاج والموجود للانزوم
 من الموجود لمادونه وما يخصه افضل والانزوم من جهة الموزن كالموزن عند الله
 انزوم الانزوم عند الناس وما لا يشارك فيه الا ردى انزوم الذي يشارك فيه
 لا اختيار انزوم الذي يوزن ان يفعل بالخير انزوم الذي لا ينبغي ان يفعل بهم ومجموع

انزوم المستغنى به عن الاخر من عكس انزوم العدا له اذا كانت في جميع الناس لم ينجح الى النجاة
 والنجاة عدا لا يستغنى عن العدا له العدا له انزوم الاشبه بالانزوم من جهة ما هو اشبه
 وبه انزوم العدا له فان اشبه بالانزوم من العروس والعروس انزوم والاشبه بالفاضل انزوم
 بالجنس من جهة ما هو اشبه به وبه انزوم ان يكون الشبه بالفاضل من جهة ما هو
 اخس والاشبه بالجنس من جهة ما هو افضل فان لم يتوسطه هذا لم يتم فالعروس
 اشبه بالجماد والقرد بالانسان والذي ياد انزوم والذي يحد من الخير والشر هو
 مثل من يحد من الخير والشر والفضل افضل من العدا له والفضل من افضل النسيما
 والذي له الفضيلة الخاصة بغيره انزوم العدا له والفضل من افضل النسيما
 في العلم والنجاة والذي يفعل اكثر انزوم الذي لا يفعل من جهة فعله كالنار
 والعرفون والذي يفعل اكثر انزوم الذي لا يفعل من جهة فعله كالنار بطبيعته
 انزوم الذي يفعل بغيرها فعلا مؤثرا والذي يخص خبره بالفضل انزوم الذي يبعده
 خيرا اكثر انزوم الذي يبعده شرا اكثر والذي به الخير اكثر انزوم والذي يبعده الشراقل
انزوم ومن مواضع الجنس حل هو واقع في جوار ما هو حل وما هو المتفقات
 شاد ولا واحدا وهل ورد ببله من كلفه او خاصة اعرض من اخره من مثل قال
 الامجاد والمعتك والقيام بالذات بدل الجسم او كالمادة مثل الحديد في قولنا

السيف حديد كذا أو الفصل كقولنا العشق أفراد المحبة أو النزع كقولنا المرض سو مزاج
 كذا أو الانفصال كقولنا الهواء حركة الريح أو الفصل كقولنا الماء ماهو يبرد بالطبع
 أو غير ذلك وفي كيفية انقسامه ذاتي أو **مركب** وقد حكى الشيخ في كتاب الجدل ^{ظاهر}
 المنطقيين أنهم لا يميزون بين الجنس والفصل فإنه يبرز بعضهم استعمال الألفاظ العلمية كثيرا
 وكأنه لا يراعي شرط الانقسام على ما يقتضيه التحقيق وهو الموجب لعدم تميزهم بالجنس
 والفصل ولهذا يشترك بعض مواضع الجنس بمواضع الفصل وبعضها يختص به إذا
 هنا فحقق الجنس بخاصة يقع في جوابها هو لا يعني أن يكون كمال الجواب عن النزع بل يعني
 أن يكون واقعا في طريق ما هو وهو كمال الظاهر بوجه لا يبرز به بل المقول في جوابها هو
 ويرد الواقع في طريق ما هو في مواضع الجنس هل أنه هو واقع في جوابها هو لا
 وأنه هل يتقارن ولا المتفقات في شيئا ولا واحدا وذلك لأن الجنس بخاصة يتفق
 فيه ما يصدق عليه في الأفراد فلا يخرج منه بعض المصنوعات خصوصاً ما اشتق
 فيصدق النوع على ما لا يصدق عليه الجنس كجعل المعلم جنساً للطلوع وبعض
 ليس بعلم ومن مواضع الجنس أنه هل ورد بدله غير كفضله أو خاصته أو عينه
 فإنه الفصل خبر الحقيقة لا نفسها كمن يورد قائل الأبعاد الذي هو فصل الجسم
 بدل الجسم والخاصة خارجة عنه كمن يورد المتفرد الذي هو خاصته الجسم بدله

والمرضى

والعرض العام خارج عنه أيضاً فلا يورد بدله كمن يورد القاييم بالذات الذي يعبر
 الجسم والظاهر الجردة بدل الجسم وكذا لا يجوز أن يورد المادة للنوع كالجديد
 في قولنا السيف حديد بدل قولنا التصانعية ولا فصل النوع بدل الجنس كقولنا
 العشق أفراد المحبة وإنما هو المحبة العزلة ولا النوع بدله كقولنا المرض سو مزاج منفرد
 مثلاً ولا الانفصال بدل الجنس كقولنا الهواء حركة الريح ولا الفعل كقولنا الماء
 ما يبرد بالطبع أو غير ذلك وبالجمل أن يذكروا غير الجنس مكانه ومن مواضع هل
 انقسامه بالفضول ذاتي أو عرضي فإنه يجب أن ينقسم بالذاتيات لا العرضيات
 وهل النوع جنس غايي ولا يترتب عنه ولا تحت آخره فحقا يكون الجنس خارجاً
 الشيء الواحد لا يدخل في جنسين كقولنا العلم خبر والعلم ما بال كيف بالخبر
 من باب المصنوع وهل يصدق عليه جميع فصول الجنس فإنه لا يقال عليه بعضها ليس
 وهل عند الجنس محل عليه وهل هو محل سبيل الاستقار والتشديد كقولنا الخاتم
 وخاتم لأنه كالمخازن وهل منه ليس في جنس فلا يكون هو في جنس كالمخبر والنشر
 وهل النوع مبين لكل فهم من الجنس وهل يعاكسها أحد هاهنا على الآخر كلياً
 كالمجرد والواحد هل أحدهما المضاف بالآخر كذلك وعائدان بالعلم
 مضاف والنوع ليس من المضاف وهو المضاف التام وهل اضافتهما بحرف واحد

ويجوز لحد واحد انما القنية جنس العلم والقنية قنية للفتى والعلم علم بالمعلوم
وهل نعاكهما الاضافه بحرف واحد ويجوز انما العلم علم بالمعلوم والمعلوم معلوم
بالعلم وهل ان كانت الاضافه من احد هما ذات وجهين فذلك في الماهية مثل
ان الواجب من المراهبة الموهوبه فذلك العطية وان كان الجنس من العوارض
فهل يجوز ان يرفع من النوع ام لا فان من قال ان المباحين فقد اخطا فان المباحين
في النوع الفكري والجب في الغضبية هل يقال الجنس على النوع على الاطلاق جميع
الوجوه لا من جهة واحدة كمن جعل الحساس جنسا للانسان والحس يقال
عليه بعض اجزاء وكذلك ليس الحسوس جنسا له لانه يقال عليه من جهة واحدة فقط
فالوضع افضل الصنفين في الجنس الى ما في ذلك من المواضع المذكورة في
الاول **قال** وفي الفصل هل هو كمنع له وهل هو قسم مجنسين متباينين
مقول على الفصل والفضل على النوع وهل الجنس النوع في مقوله وهل احدهما
مضاف والاخر غير مضاف وهل يرتفع طبيعة النوع بارتفاعه وهل يحمل
على الجنس حمل كلياً وبالعكس حملاً ذاتياً وكذا موضع النوع على الفصل
اول من مواضع الفصل ما يخص به ومنها ما يشترك به الجنس والنوع
ولما كان الفصل الخاص بالجنس عارض له لا يجوز ان يكون نوعاً للجنس

فيقول

فيقول هل الجنس جنس للفصل ام لا ومن مواضعه هل هو قسم مجنسين متباينين ام لا
لكان احدهما متباينين هو الآخر ويجوز ان يكون الفصل مقولاً على الجنس وبالعكس ولا يكون
الجنس والنوع تحت مقوله واحدة ولا يجوز ان يكونا مقولين كالسباح والنبح وهل
احدهما مضاف والاخر غير مضاف وذلك من جنس والا لعل تحت مقولين وهل يرتفع
طبيعة النوع بارتفاعه كارتفاع الانسان بارتفاع الحيوان لا بارتفاع الانسان ولا
ان يحمل الفصل على الجنس حمل كلياً وبالعكس مسواياً لانه فيكون المساوي له وهو النوع
مسواً بالجنس هك وبالعكس وهو حمل الجنس على الفصل لكن حملاً ذاتياً
يجوز ان يرفع عليه مطلقاً اما حملاً ذاتياً فلا ولا لكان الجنس اخلاصة لطبيعة الفصل
وبسبب اما حملاً ذاتياً فلا ولا لكان الجنس اخلاصة لطبيعة الفصل
لا يجوز ان يحمل النوع على الفصل على انه ذاتي لانه الفصل ذاته للنوع لا النوع ذاته
للفصل ولا يجوز حمل عليه حمل كلياً لانه الفصل اعم من النوع من حيث المفهوم والخاص
لا يحمل على جميع افراد **الاحمال** ومن مواضع الخاص هل هي مساوية او اعم ولا
مطلقاً او شرطية وهل اورد غيرهما بهذا الموضع مثلاً في حمل الانسان على الكا
او الفصل وهل هي جيدة اي يندرج ان يعرف الموضع بها وهل هي تامة تميزا
كلياً او جزئياً وهل هي مركبة لم بسيطة وتركيبها من الخواص او من الاعراض **الحا**

وهي الموضوع بحيث لو لم يكن الموضوع كانت خاصة لعين كما يقال النار لها الخف
 وفي المشهور يكون خاصة لا شئاً شئاً خاصة الصدق خاصة هذه المواضيع
 بعضها محقق بها وبعضها مشترك بينهما وبين الحد الخاصه ينبغي ان يكون مساوية
 والام بكون خاصة حقيقة لوجودها في غير ما هي خاصة له فينظر هل هي مساوية
 لما جعلت خاصة لا وام وهل هي لاحقة له مطلقا او بشرط كما لا يخفى والتمسك
 وهل هي ورد بها غير كما لا يورد الموضوع مثلا كمن يجعل الانسان خاصة
 للكائن في الحق العكس او كما يكون داخل في الماهية بدلها كما لفصل كمن يجعل
 خاصة للانسان وينظر هل هي خاصة جيدة اى شئ صالحه للتعريف وهذا
 مشترك بينهما وبين الحد ولذلك هل يمايز بغير اكلها او جزئيا وهو مشترك
 وهل هي بسيطة ومركبة وتزكيا هل هو من الخاص بالرتبة في خاصية معا على انها
 خاصة واحد كمن يقول خاصة النار لها الخف الاجسام والطهارة او معا على
 العادة كقولنا الخفاش هو الطائر الولود وهل الخاصة للموضوع بحيث لو لم يكن
 الموضوع كانت خاصة لعين كما يقال النار لها الخف العناصير فانها لو عدت
 لصدق الخاصة على الهواء وفي المشهور يجب ان يكون خاصة لا شئاً شئاً خاصة
 الاضعف وخاصة الصدق ضد الخاصة كما لا فضل والاحسن للعدالة والوجود

من موضوع الخاصه ان ينظر هل اخذت من الجنس ام لا **قال** ومن موضوع الحد
 والرب هو لازم لا وهل هي مطابقة لمعانيها من غير اشتراك واشتباها او اباها
 ام لا وهل هي افضل على الكفاية او نقصان عنها ام لا **الاول** موضوع الحد منها
 ما يتعلق بالافعال ومنها ما يتعلق بالمعاني في المواضيع المفصلة ينظر هل هي
 دالة على معانيها بغير لغة فانه يحتاج عرفا لافعاله على معانيها بغير لغة عند
 له الماهية والاشغال بالنظر في غير مطلوبه وان ينظر هل هي مطابقة لمعانيها
 من غير اشتراك واشتباها او اباها ام لا وذلك لان جميع ذلك محلة بالعلم وذلك
 يشاء التعريف ينظر هل هي زيادة وفضل على المطاوعة نقصان كمن يقول
 هو الذي يعرف الصحة والمرض واحد ان المثلث زيادة كانه انما يحدثه بالعرض
 وكقولنا الانسان جسم الطوق فانه قد نقص من الحد فكلنا احساس ذلك لا يجوز
قال وهل فيها تكرار غير ضروري ولا نافع كانه تعريف الاصناف والاعراض
 الثانية **الاول** التكرار فيكون بالفعل كقولنا النقطه شئ غير منقسم وكما
 لها وقد يكون بالحق كقولنا الانسان حيوان جسماني فالحق وهو على قسمين عند
 ضروري وان نافع او في محل الحاجة ومنه ما ليس كذلك والثاني كالمثلثين والاول
 فليكون ضروريا كانه يحد بعض المركبات من الشئ ومنه الذي يقع الشئ في



ومرة في حده عند الثاني كقولنا في تعريف الحنف لا فطس انه انق دون تعبير كان
 الفطس كايكون في الالف في حد لا اضافيات كقولنا الاب حيز بولد
 اخر من نوعه من نطقه من حيث هو كذلك وقد سبق البحث فيه وقد يكون غير ضروري
 اقله محتاج اليه كمن سأل عن الانسان الحيوان مثلا فان الجواب يحتاج الى ايراد
 حدهما وان اسفل على تكرار هو قبيح لولا السؤال اذا عرف هذا فالجواب لا يحتاج
 فيه تكرار من غير حاجة ولا ضرورة **قال** وهل يقوم مقام الاسم وهل هو
 من المحدود واقدم ام كافا في المساوي والاختفي وما يعرف تعريفه ويا ظاهرا
 او خفيا لا يكون حد **القول** يجب ان يكون الحد كافا مقام الاسم ان يفيد ما يفيد ويدل
 على ما يدل عليه الاسم اجمالا ويجب ان يكون ابي من المحدود واقدم منه فان التعريف
 بالمساوي لا يفيد كقولنا الاب هو الذي له ابن فان الاب والابن متساويان في ^{التعريف}
 ولا التعريف لا يخفى كقولنا في تعريف النار انها اسطقس لها شبيه بالنفس ^{النار}
 ولا التعريف بما يتوقف عليه معرفة المعرف هو التعريف الدردي وقد يكون
 ظاهرا وهو الدردي بمرتبه واحدة كقولنا في تعريف الكيف انسابه يقع المشابهة
 وخلافها وتعريف المشابهة بانها اتفاق في الكيفية وقد يكون خفيا وهو الدردي
 بمراتب كقولنا الاثنان زوج اول والزوج وهو المنقسم بمساوي ^{شئان} والمساوي

لا ريب احدها على الاخر والثنان اثنان **قال** وهل هو مساو للحد وهو هل هو
 في مقوله مثلا في كونه مضافا او قابلا للاشياء والاضعاف والاستعمال وهل هو ^{الضد}
 عند الحد **القول** الحد يجب ان يكون مساويا للحد واما ان حصل اختفي وقد قدم ان الا
 لا يصلح للتعريف والاعم لا دلالة له على الاضطر فلا يفيد التعريف الذي هو اقل مراتب ^{التعريف}
 فيجب ان ينظر هل الحد مساو للحد واما هل هو تابع للحد وانه مقوله او جوب ^{عما}
 تحت مقوله واحدة على ما بينا فان كان المحدود مضافا كان الحد كذلك وبالعكس فلا يجوز
 ان يقال في حد النار انها اخف الاجسام وكذلك ان كان المحدود دولا قابلا للشيء
 والضعف وكان الحد كذلك وبالعكس فان كان احدهما في الزايد والاخر في ^{الضد}
 بطل الحد وكذا ان كان احدهما قابلا للاستعمال كان الاخر كذلك وينظر هل احد
 احد الضدين ضد محد عند الآخر **قال** ويجب ان لا يكون حد الكل نفس الاجزاء بل ^{حد}
 وان يكون بحيث لو اسقط جزء اخرا بالبقاء وانما يجمع من اجزاء لا يجمع كايقال في ^{جود}
 اما هو فاعل او منفعل وانما يصير البسيط بسبب الحد **القول** التركيب على ^{قسام}
 ثلثة احدها اجتماع شئين من غير ان يحصل لهما شئ غير اجتماع الاجزاء كتركيب
 العشرة من احادها والثاني ان يحصل للجمع هيئة زائدة على اجتماع الاجزاء ^{للك}
 كالبيت الثالث ان يحصل شئ مغاير للاجتماع والهيئة كالقوة الدافعة للصغار

الحاصل

في السكتين الحاصل من اجتماع مفرداته اذا مر هذا فنقول العدة المورف
يحصل من جميع اجزائه كن يقول العشرة عدد بحيث من واحد واحد الى العشرة
واما الباقيين فلا يجوز انما كفاء بذكر الاجزاء فانه لا يجوز ان يقال ان العدة
هي المتباعدة والخصه والعدة لانه يقتضى ان يكون كل واحد منهما هي العدة والاول
الجميع فربما لا يكون صحيحا لانه ربما لا يكون هيئة التركيب معتبرة فالواجب تحديد
اشارة هذه ذكر عدد واجزائها ومن مواضع التركيب الحدى ان ينظر هل الشئ زيادة
معنى التركيب على اجزاءه ولا يحتل تلك الزيادة كن يقول ان البيت خفيف وخروج
فانه هذه مواد البيت البيت شئ يحدث من هذه ومن مواضع التركيب ان لا يكون
لو اسقط جزء احتل بالباقي كقولنا الفد عدة ذو وسط ولو اسقط العدد
انه ذو وسط ويدخل فيه الخط والسطح والجسم لانه كذلك وانما يجمع من اجزاء
لا يجمع كن يعرف الموجود بانها اما فاعل او منفعل ومن مواضع التركيب ان لا يصير
البيسط بسبب عدم كفاي كقولنا الخطيب هو الذي يكون له ملكة الافاع في جميع الاشياء
لان هذا احد للخطيب الخا ذق ومنه ان يكون التركيب العز كن يقول للبلب اذام
وراي صحيح في العلاج وليس الطب شجاعة وانما قد يكون الطبيب غيا ما يصيب الذي
فيكون افضل **قال** ومن مواضع الجوهر هو هل هي واحد بالمعنى والماسم في اللغات

التركيب

والجوهر

واحد واللوازم والمزومات والمعادن ام لا وهل هو متحد اجدها يتحد بالجوهر وكل
احدها بالانفاق فهو مع المخرطة متحد اجدها يتحد بالجوهر وكل واحد منهما اذا اضيف
اليهما او نقص منهما شئ بعينه صار المجموعان واحدا وينفع في كل واحد من المواضع
بالمواضع العامة هذه امثلة المواضع ولعلم نعمها ينبغي كتاب الجدل كتاب المواضع
بمنه مواضع الحد مواضع هو هو فليما ذكرها عقيب مواضع الحد من مواضع الجوهر
هل المتحدان واحد بالمعنى والماسم والحد واللوازم والمزومات والمعادن ام لا وهل
لان احديهما مما يتحداهما فبما ذكره والحاصل ان كل حكم يتعلق باحدها فانه يتعلق
بالآخر والماسم بكونه هو هو وكذلك ان كانا لحداهما متصدا مع ثالث كان المخرطة متصدا مع
ذلك الثالث كقولنا الانسان انسان هو حيوان وكل حيوان هو جسم فالانسان جسم
وكما هو مع احدها على سبيل الاتفاق فهو مع الآخر وهل اذا اضيف اليها
شئ او نقص منهما شئ بعينه كان المجموعان الحاصلان بعد الزيادة والنقصان
واحدا ام لا اعلم انه ينفع في كل موضع من المواضع الخاصة بالمواضع العامة
كقولنا في باب الجوهر ان كان العدة شجاعة فالعدل شجاع فعدا تنفع في موضع
الجوهر وهو خاص بالمواضع المتعلقة بالاشتقاقات والاضاريف العامة
وهذه امثلة اكثر المواضع وهي كثيرة المتع جدا وحصل بسببها استعداد

مابع

وتنبه لمدرك الشارحات والمبانيات واسفاح البراهين كثير ولعلهم فليتهما سمي
 الجدل كالمواضع وان اشتمل على اجزاء اكثر سمي باعظم اجزائه **فان** ^{قوله}
السائل ^{قوله} بعد المواضع ويقدر في نفسه كيفية التوصل الى تسليم الخدمات عن المحجب
 قبل السؤال ثم يصح بال مطلوب بعد ذلك وان لا يبادر الى تسليم الامم ^{منها}
 يتلطف فيه وليعلم ان كلمة من يدعي الاقتدار في المبادى وعم يعناد اللجاج في وا
 الخ وانهم يمنع الاستقرا اما ياراد التخص فان يعلم ان المستقيم انفع من الخلف فان
 انكار شناعة ما يقابل المطر يصنع السعي في الخلف وما يورده السائل حشوة
 يكون لما الاستظهار في الحق او لا خفاء البقية او لتفهم القول ولكلها الاستباح
 والاستباح كونه يبدل العبارة وابراد المسئلة والاحتجاج بالشواهد والاستعمال
 والسائل الجديد كونه سؤالا عما يحصى من مثله ويكون قادرا على البيان بلزم بغير
 المشهور والارزوم في المشهور والمحجب الجديد لا يذكر المشهور ولا ياتيه
الارزوم ^{قوله} من افتقر **السائل** هو الذي يتوصل بكلامه ولا يربيه من قياسه
 الى اثباته مقابل وضع خطبه صاحبها الذي يتوصل بكلامه ويجادل حتى يرد به
 من حيث انه المتقابل لا يصدر فانها بعد ما يتسلمها سنة في سؤاله وقدره
 في كتاب الجدل ومما يات محققا بان يقع جهالة المناظرة وادعى المحجب ايضا وصايا

وبينها

وبينها وصايا واستندة ولما كانت هذه الجاد في السؤال وعليه يفي الجواب قدم وصايا السائل
 على وصايا المحجب وعلى السائل ابرز بعد المواضع ويجريها بعد المواضع الذي فيه الكلام
 المذكور فيما سلف للابطال والاثبات اعدادا تاما ما ترتب عليه الخاطئة في سؤاله بترسيا
 جديلا يبرز فيه بالسؤال السبيل ليدبر لئلا يشبه المسؤول بالوضع الذي يلزم من
 فيوقف من تسليمه بل يفتي في نفسه كيفية التوصل الى تسليم الخدمات عن المحجب ^{قوله}
 ثم يصح بالط بعد ذلك والخدمات المستقلة في الاقضية منها ما هي من ودية فاشا
 البقية كاسلفه القاص وهي التي يلزم منها التفتير بالذات ومنها ما هي خارجة
 من ذلك والاول هو الامم فينبغي للسائل المحادل ان يدخل ما هو خارج من المنا
 في كلامه للاستظهار والاستنبكار والتفهم ولا خفاء البقية او لا ايضا كما
 القوي رية في المناج في هذه المقدمات الخارجة عن الامم لتقبل تفضل المحجب ^{قوله}
 فلا يمنعها او يتلطف في تسليمها بانه يفتدي ان لا يبال عنها سؤالا صريحا يرضى عليها
 باسئالها بل يسأل عما هو م منها فانه اذا تسلّم الاحق او سلم عن مقدمات اخرى
 بفتحها الشاخص وريا واعضا بقبول منيع او يتسلم حزينا ولعدا واحدا على سبيل
 الاستقرا وينتقل في المسئلة منها الى ما ياتى بها في الكلام من طريق الاستقراق
 والتعريف الى الارزوم فان التسليم بها كانه الزم واجب على المحجب شئ في شئ حتى

المستدل

ان الاسم قد يكون اسهل تسليمه من الحد الجسدي وربما كان في المناسبة وفي الاستعداد
او منع مثل ان قيل ان الضميمة في العنيد المعقوب قد يكون بعد ما لا يكون ^{افضل} ربما
اوجه ولم يثنوا العنيد بانه ينبغي ان يعلم ان كل المحب يبي القدر في مبادي الخصام
ويعتاد اللجاج في اولها فتنم المظاهر الخ وانه لا يمنع الاستعداد بالامارة التقص
والقياسات الخلفية لا التفتيح اللام في الخلف ربما انكرت شناعة وادعى المدعي ^{الحكمة}
فلم يكف بالقياس ويضع السعي في الخلف مما يورث السائل حشو فساد يكون اما
للاستعداد في الخلف والقول مثل ان يستعمل الاستعداد والقسمة من غير ان يكون للملها
حاجة صورية او لغيره البقية مثل ان يبتدئ في المقدمات بالبعد من المراتع ^{الوضع}
لا يسبق اليهم المحب فغما في انتاج المطر ويجعلها بالانساب الوضع حتى اذا تسلها
عاد واعادها وريات منها ومن هذا القبيل ان يجتمع المحب فيجعل ^{لوقته} لانها يتسلم
ما يقع له المطر فلا يتوقف المحب في التسليم ثم في اخر الامر يقع عند الضروريات وقد
يهم ان ينادى بالقياس المناقض للفتحة اما ان ينادى ويحق قطعه او لا انه لم يوافق
المحب المستدل وقد ورد السائل حشو كلامه ما يطلب به فهم القول او تكليف ^{البيان}
والا يوضح قد يكون بتدليل العبارة ما يزيل الامور الخفية بالوافقة والاعتراف بالاشهر
وتفصيل كلام المترك وقد يكون ما يرا الاستدلال والاحتجاج بالخواص والاستعداد

الوضع

نتيجة

وينبغي

وينبغي له ان لا يترك المقدمات في المحاطة بالقياس وتيقا قياسيا يلوح للعباسا
افضلها الى النتيجة فيسحق من قليم الضروريات بل الاولى ان يوافق بالبنية حيث ^{لا يفتقر}
وتكون كلامه كالمستقيم كما انه يلوح منه الميل الى موافقة المحب من انقضه نفسه ^{واظهار}
اظهار الانصاف على القلب حتى يطعن اليه المحب حتى وفاق بالمقدمات في كثير من الاوقات
على سبيل المثال والخبر ويذكر في قوله طهور ذلك ونهته وجرى العادة به ليتوقف ^{المحب}
عنه حتى لا يقدم على ردة وان يخط الكلام بالاعيد مقصوده فان الكذابة ^{خط}
بكمه لا مداخله في غرضه اخفى كنهه وبالمختصر اذا كان في الامور داخل احقا شهور
وينبغي له ان يوزع السؤال عن الاشياء التي هي عند الاحتجاج فان المحب ينادى او
اهو في التسليم ثم يفتري نباح وبها هل في اخر الامر خصوصا اذا توهم ان المستدل ^{مداخله}
لا يورث الى ابطال الوضع حتى يحصل له من هذا الاعتقاد يكون سؤال السائل عما
بالذات في الامتاج ومن المحب من عمله الجيد على ان يعتمد على قوة نفسه فسلم في اول
الامر ولا يتوقف حتى اذا كاد الوضع بطل عاد الى العناد والمجادلة في دفعه فعدله
امناظم ان يعتمد على الاسباب في القول وحشو الكلام بالاعيد الى التشكل على ^{المحب}
غرض السائل فيل ويصغر فيسلم ما سئل عنه لينتفي عن الجادلة واذا بلغ السائل
الى النتيجة فينبغي ان يعبر عنها على سبيل الامتاج والذوق وبنته في الجزى

عن ايرادها على سبيل السؤال لا يخرج بدل على تصور معناه من ابطال الموضع واذا
 المحب جمع الكلام جديدا والسائل الجيد من يكون سؤاله عما لا يحصى من شئ ما يكون
 عند الكل ويكون قادرا على الباز لو انكر ما يمكن ما يطلب تسليمه اقدارنا ما يارن بغير
 المشهور ما يحجز عنه من ان لا يار المشهور والمحب يتقدم ما يكون المشهور ولا يات به الا
 مناقضة لمعرفته بالمواضع التي يحصل منها **الارام** **قال** واوصى المحب الذي يحفظ
 وضع مشهورا ان لا يجمع من تسليم المشهورات والمخاطبة عن قد يجمع ويعتدل
 باز لتفسيره في اللفاظ المبهمة والمصطلحات الغريبة وما نعتد اما بحسب القول في
 يجمع معناه السائل ويلحق بما سئله فورا لا يتوجه الا لارام بها اما بحسب القول وهو
 تؤيد به افعال خارجة عن الصناعة وذلك فيج **والنحو** **الاسفار**
 من وصايا السائل في رتب المحب واعلم ان كلام المحب اما على سبيل التعليم او على
 سبيل المجادلة او على سبيل المفاوض او على سبيل المفاصلة والمخاطبة وتختلف المذاهب
 في ذلك بحسب اختلاف المقاصد فان المعلم يدري ماذا يقول ولماذا يقول والمعلم
 قد يدري والسائل يدري ما يريد بسؤاله والمحب قد لا يدري والمحب له المراض
 هو الذي يقصد بالوصايا ههنا اذا عرف هذا فنقول المحب لا يحل اما ان يكون
 وضعه الذي يجب عليه حفظه مشهورا او شنيعا او لا ذلك ولا هذا فان كان

المكبر

مشهورا امتنع من تسليم الشبكات لانه يقضي وضع شنيع وهو شئ السائل ولا
 المشهورات فانما الغالب هو ان كل شئ يجمع ما يشبهه في وقت المشهور والمشهور
 والشنيع من الشنيع ولا يمكن ان يسلم المشهورات وما هو اقل شئ من المقيد
 ان كان وضعه مشهورا على الإطلاق والمشهورات على الإطلاق وان كان عند
 فالمشهورات عند ذلك البعض وان كان شنيعا وهو الذي يحفظ وضعه غير
 بل شنيعا فينبغي ان لا يسلم المشهورات ويعتدل باز يقول ان لا يسلم للمشهور
 والشريعة في ان كيف اسلم ان العلم والجهل متقابلان او بعد من المشهور
 من الفاظ مبهمة او مشهور او مصطلحات غريبة وان كان وضعه لا يستلزم فيه
 ولا مشهور فليس المشهور والشنيع ولا يسلم ما ليس شنيعا ولا مشهورا
 لما بيننا من الغالب استنتاج كل شئ مما يشبهه في وقت والمساقر بينهما وبين الفتح
 ما لا يار مشهور في بعيدة لا يسعها زمانه في محاور واحدة وما نعتد اما بحسب
 وهو ان يجمع معناه السائل ولا يادرس التسليم ما يرا منه وان يجهد في تسليم
 المقدمه مقيدة بقبول ما يتوجه معها الا لارام واما بحسب القائل وهو شئ
 بافعال خارجة عن الصناعة كالاستهزاء به والمجيب له بالثناء والسفر وغير
 وهو فيج **دل على النحو** **الاسفار** **قال** ومن يعا على الجدل ينبغي ان يتصور ان العكس

ويبقى له

والدور لكل قياس وفي ايراد مقدمات كثيرة لا يثبت كل مطلوب من موانع مختلفة فكذلك
 لا يطالبوا بكونه اذ كل صناعة يحاول فيها طرق صلاح واعلم ان تعميم الاحكام ^{للسا}
 وتصميمها ^{للمحسب} لا يقع واقامة الحجج بالاساليب الحص والمقاومة والمناقضة والمعا
 بالحجج وينبغي ان لا يتكفل السائل بدم كل وضع وما المحسب حفظه بل السائل ^{الشيء} يخدم
 والمحسب يحفظ ^{المشهور} **اول** هذه وصايا مستزكرة بابي السائل والمحسب فان من يغفل
 صناعة المحسب يتبعه ان يتهمل ان اراد الاضاح في المحسب بالسؤال والمخاطبة ^{يتم}
 مكس الفاس فان قصد القدر على التوسع في المواقف بحيث يجعل مقياس واحد ^{نقص}
 اقيسة بحسب تقابل الناقض والاضاد ويفيد على تقيض القياس من نفس القياس
 اذا كان تقيض النتيجة مشهورا وكذلك يتهمل في قياس الدور وهذا الغالب ايضا ^{يتم}
 وان يتكلم من ايراد مقدمات كثيرة لا يثبت كل مطلوب من موانع مختلفة وكذلك لا يطالب
 وان يخدم كل صناعة يحاول فيها طرق صلاح بقدره على الارام ونقص الوضع و
 واعلم ان تعميم الاحكام بالاساليب ^{للمحسب} لا يقع من تخصيصها وتصميمها ^{للمحسب} لا يقع
 من تعميمها واقامة الحجج بالقياس بالاساليب في الغالب اما المقاومة والمناقضة
 والمعاوضة فانها احسن بالحجج من السائل وقد يستعمل الحجج اذ عجز عن ضرورة
 الوضع بالتحفظ في اخذ الاحتجاج له والقياس والحجج يجعلان الكثير

وتخصيصها

يتم

نقص

يتم

واحدا

واحدا حيث ينتقل فيهما امر المقدمات الكثيرة الى الحجج الواحدة والمقاومة والنقص
 يجعلان الواحد كثيرا ولا يتكفل السائل بدم كل وضع بلها كما بينهما شيئا
 ولا يحفظ المحسب كل وضع بلها كما بينهما شيئا او انما في العلوم والرياء ^{ضا}
 ويجب ان يحاول امرها كما ينبغي للذرية ومنقصة في تسليم المشهورات لا لا يفسد ^{طبعه}
 بذلك كانه الطبع يفعل بعضها بعض وهذا قال صاحب المنطق الرفيق في ^{الحجج}
 كالرفيق في البرهان يقع ويصرف ويهدي ويصل فان افقتل المحاور مع امثالهم
 تم بقصد الربا والخلية والوقوف في تسليم المشهور اذ ما الحق والعقوبات
 في محاولة طريق الافتقاد وجري على قاعدتهم واستعمل معهم ما يستعملونهم وعالماهم
 بكل ما يوقى الى علمهم ولا يصيب طلبة في معالمتهم ليظهر عجزهم عند التفتق ^{منع}
 المعاملة فيرجعون من قاعدتهم الفاسدة فقد نقل عن راسوما حسن انه كان يريد
 ان يظن بها الغلبة ويتوقى ان يقوى سقراط فيخطئ عن غيرة فلم يزل يباكر ويخرج
 الى التعدي ويجيد عن الطريق الواجبة المحسب ويظهر الغلبة وانها سقراط
 فقال له يا شريك الامم فاجله واسكنه **قال الفصل الثاني** في المعاملة كل قياس
 يتبع ما ينافي ومنعها بتيك ^{للمحسب} بالحجج فان كان حقا او مشهورا كان بهانسا
 او جديلا والمناقضة التي تنسب البرهان او سماعي تنسب المحسب **اول** الذي ^{وضع}

احد

اول

كتاب المطلق ذكر فيه القياسات البرهانية والحدود الحقيقية وذكر فيها القياسات
المبدئية واتباعها القياسات المغالطة ومعها ما لا يخفى من تطبيقها على بنكيت ^{المغالطات}
وقال ان هذه صناعة يتخرج في الحكمة وينسبها ويتولها من يعتد بها كانه حكيم
عقروا علم ان الحكمة تنبكت عيان من قياس ما ان يكون حقا او مشهورا او ^{يكون}
واحدا منهما بل يدعي فيه المشابهة اما الحق او المشهور فانه كانه القياس حقا هو
البرهان وان كان مشهورا فهو الحديث وان كان مشاهدا للبرهان فهو مغالطة
وان كان مشاهدا للجدل فتنازعى يقال انباء الحديث كما يقال المغالطة باناء
الحكيم **قال** ولا بد منها من ترويج نقيضه مشابهة اما في مادة او صورة والى في
غالبه نفس مغالطات الخوف ولولا القصور وهو عدم التمييز ما هو هو
وبين ما هو غير ما ان مغالطة الصناعة في صناعة كاذبة ينفع بالعرض انما
لا يغلط ولا يغا الطر ويعد على ان يغا الطر ولا قد يستعمل استعانا او معادا
اول ان هذين الصنفين اعني المشابهة والمغالطة انما يستعملان في ما ليس بحق
ولاشهور فلا بد من مشاهدة لاحدهما والالم يكن فلا يتم مطلبهما من القياس
خ واما المشابهة اما ان يقع في مادة القياس بان يستعمل في القضايا الباطلة
المشابهة للمقدار بتغيير لفظ او معنى او في صورته والمشابهة اما القطعية

او معنوية على ما بان ذلك بتفصيل الآلة بهذا القياس فالطه في نفسه لم يعلم
بغلطه ومعنا الطه الخوف ان علم به واستعمل لغيره ولولا قصور الادها في
في عدم التمييز بين الشيء وبينه لما عرفت هذه الصناعة في صناعة كاذبة نافعة
بالعرض كالمات كانه من يعرفها ^{المغالطة} لا يغلط لمعرفة بواطن الغلط
ولا يغا الطه الخوف ويحكم فادرا على ان يغا الطه ان كان الغاير مغالطة لا قد يستعمل
اما استعانا او معادا **قال** فوادها المشبهات لفظا ومعنى ومن المشبهات معنى ^{الرومي}
وهي ما يحكم به بهذا الروم في المعقولات الصورية فكما في المحسوسات كالحكم بان
كل ما هو موجود فله وضع فالروم قد يبعد العقل في قولها انما في واقعها وانما لعد
في البحث في كاذبه يشبه الاوليات واما احكام الروم فيما يحس به فصحيح ^{يشبه}
العقل بل **قال** لما بينا ان المغالطة يستعمل القضايا الكاذبة ^{المشبه}
للحق المشهورة ثم ان مواد هذه الصناعة المشبهات بالاوليات او المشهورا
اما لفظا او معنى ومن المشبهات معنى الروميان وهي القضايا التي يحكم بها ^{الرومي}
الروم في المعقولات الصورية فكما في المحسوسات كالحكم بان كل ما هو موجود
فله وضع وحكم الروم في المعقولات كاذب لعدم ادراكها ولهذا يسمي ^{الروم}
العقل في قول معذرات ناعية لواقعي القضايا الوهمية فاذ نقدا معا

الى اللغز وقضاهم وكسر وحكم العقل في ان كان كاذبه فينبه الاوليات وانما يكون احكام
 الروم صحتها ان كانت في المحسوسات يشهد العقل بها كما يحكم بان هذا الجسم ^{لا يوجد}
 في مكان واحد في وقت واحد والعقل بساعدة في ذلك يحكم بان الجسمين مطلقا
 لا يوجدان في مكان واحد في وقت واحد **وهذه** الصناعات اجزا صناعتية
 وخارجية والاولى ما يتعلق بالتبكيك اما اسباب الغلط مطلقا فاما لفظية وهي ^{سنة}
 اشتراك اللفظ المفرد بحسب جوهري او هيئية في نفسه كاختلاف التصاريح
 او من خارج كاختلاف الاعراب والاصحاح والممارات والمركب وهو لا يشترك بحسب
 التركيب كما يقال لكل اسميكون المعاني فلو كان يفتقر الى اللفظ هو يعودنا الى
 المعقول فان الى العاقل واشتراك القسمة وهو ان يصيد في القول مفردا في فهم
 مطلقا ويكذب كقولنا نذاعر حيد فيقول جود سنة في الشعر واشتراك التاليف ^{للعكس} هو بان
 كما يقال في الحسد زوج وفرد فيقول انه زوج **وقد** صناعتها المعاني لها اجزا صناعتية
 واصباغ خارجة مثل تحيل الحميم ويرد بل قوله والاشتهار به وقطع كلامه
 على ما اراد في الاول بيقول بالتبكيك اي المعاني وهو الذي يقع الغلط به في ^{العيان}
 المعاني اناج النقيض وهو على قسمين اما ان يقع الغلط في اللفظ او في المعنى
 والاسباب اللفظية سنة لانه الغلط اما ان يكون في اشتراك في جوهر اللفظ

المفرد

المفرد آفة هيئية في نفسه آفة هيئية اللاحقة به من خارج آفة التركيب المحتمل للصبيانية ^{سنة}
 التركيب وعدده فيقول المركب غير مركب واعبر المركب مركبا وهذه سنة لانه انواع صناعتية
 ما يتعلق اللفظ المفرد وتلك لاحقة الى التركيب مثال الاول ما يحصل من الغلط ^{لنا}
 كل واحد من العشرة ليس بعشرة فكل ذلك لانه فوقيه لكل واحد واحد ونقطة
 كل مشترك بينهما وهذا المشترك لم من المعنى المفهوم منه لانه يطلق على المشترك
 بالمعنى الاخر وهو الواقع على عدة معاني ليس بعينها او في بعضه كالبحرين
 وعلى التشابه وهو الواقع على عدة متشابهة الصور مختلفات في الحقيقة كالانسان
 المصور لثباتها في الصورة وعلى المنقول وهو الواقع على عدة قيل على بعضها قبل ^{بعض}
 ثم نقل الى المتأخر وترك الاول كالصانع وعلى المسقار وهو الذي يؤخذ للشيخ
 من غير ما يقال كيد المعاني وكيد الحيوان وعلى الجواز وهو الذي يقع على شئ ويقصد
 غايه كقولنا غدا واستل القرية والملازمة اهلهما مثال الثاني وهو ان يكون الاشتراك ^ك
 بحسب هيئية اللفظ وليس معنى اللفظ باختلاف شكل اللفظ وهو ان يكون بحسب هيئية
 من خارج وبمعنى اللفظ باختلاف الاعراب والاصحاح بان يجعل المرفوع مضمويا والجر
 لفظا وكتابة مثال الرابع وهو ان يكون الغلط بحسب التركيب نفسه وهو ان يكون المفرد ^{بمقتضى}
 مشتركاً وبينه الاشتراك للمركب بعينها والتركيب كقولنا لكل اسميكون الحكم هو كما

وهو ان يكون اللفظ مختلفا في شكله
 فانه يفتقر الى المعنى بحسب هيئته
 مثال ان يكون

فلنقله هو محتمل بحكمه بأننا إلى العاقل وإن إلى المعقول فحصل الاشتراك باعتبار هذه
 الاحتمالين مثلاً الخامس أن يكون بحسب وجوده ووجود تاليفه وبسبب ما التزم به اشتراك
 الصفة وذلك بأن يكون الكلام صادقاً أو الخدم مقراً وأن يكون كذباً إذا كان زيد شاعراً
 أو كاتباً وهو جيد الكتابة ودي الشعر فنقول زيد شاعر جيد فإنه محل كل واحد من الشاعرية
 والمجدد بقرائه عليه صادق وحملها معاً كيان كاذب مثلاً السادس فهم عدم التاليف
 وتسمى ما التزم به اشتراك التاليف وهو أن يكون إذا كان الكلام صادقاً أو كاذباً إذا
 فصل كاذباً أو الخدم زوج وفرد فإنه يحملها معاً على الموضوع صادقاً أو كاذباً ^{عليه} ^{محملاً} ^{الزوج}
 كاذباً والمبني استنباه دلالة الواو فإنه يدل على جميع الجزاء وقد يدل على جميع الصفات
قال ولما معنوية وهي سبعة لا هنا يقع أما في أجزاء القضايا بأجزاء فبذلك ما هو
 ما يشبه من اللزوم والعرض كون رأى نفساً أن البعض يكتب فيظن أن كل كاتب يكتب كذلك
 فاختار البعض هذا الكاتب وبسبب اختصارها بالعرض كانها بالذات أو بأجزاء فبذلك الجزئ
 ما ليس منه أو تخلي ما هو منه مثل القيود والشرط مثلاً كون ما يختص به الموجود شيئاً غير
 مطلقاً وبسبب اشتراك الجزئ أو في تأليفها كون رأى الجزئ امرأياً طويلاً كل امرأ مراعٍ هو الجزئ
 وهو إجماع العكس **قال** أما في اللفظ المعنوية لا يمكن أن يقع في الحدود التي هي المفردات
 بل إنما يقع في التاليف والتأليف كونه أما في القضايا انضماماً أو بـ القضايا والذي

جمع

ما يشبه

بما القضايا

بما القضايا إما قياساً أو غير قياساً وأكتم بدأ بالاول بسبب أنه لا يوجب
 القضايا على ما يقع أولاً إذا مرت هذا فقوله الغلط المتعلق بالقضايا انضماماً
 يقع على ثلاثة أقسام الأول اسمي اختصاراً بالعرض مكاناً بالذات وهو أن يحذف الجزء
 من القضية ويذكر بـ ما رضى أو غير رضى أو لا رضى أو لم يرضه كما هو في الذات ^{واحدة}
 مواضع يحمل عليها فيظن حمل بعضها على بعضها كلياً كـ رأى نفساً أن امرئاً رطباً البياض
 والكتابة فيظن أن كل البعض كاتب فاختار البعض بدل المتأخر الثاني سؤاً عنياً ر
 الحمل وهو أن يؤخذ مع الجزئ ما ليس منه ويحذف منه ما هو منه كالقيود والشرط
 مثلاً كون ما يختص به غير موجود عرضاً غير موجود مطلقاً فهذا سقط عن الجزئ
 قيد العرضية وكذلك إذا قلنا كل مضمون نائب في الخارج فإنه يصدق لو اسقط
 في الخارج فباعتبار اختصاره مع المحول كـ لثالث إيهام العكس وهو أن يكون ^{الحقل}
 في نفس التاليف بين جزئية القضية لا بين جزئيهما كون حكم ما في كل امرأ مراعٍ هو جزئ
 من امرأ مراعٍ وكذا من كل البعض نيل باصباحاً يصدق كل نيل البعض فخذ الأسباب
 الثلاثة هي المغالطات الواقعة في القضايا انضماماً لا يمكن الزيادة عليها
قال وأما في التاليف القضايا أما التاليف قياساً فأن كان في نفس القضايا
 أما صوناً بأن يكون على هيئة غير منتهية أو مادية بأن يكون عرضاً أو لا شاعراً باقتضائه

الشريط حيث لو صار كالحب كان كاذبا من الخلق ولو صار حب صدق لصار غافرا
 وهو سوء التركيب وان كان فيه باعتبار النقيض ما يمكن من متقل على اشراج ما هو المخط
 فهو وضع ما ليس بحلة حلة او باء لا يفيد علما غير ما وضع فيه وهو المصادرة على المخط
 او ان القياس قياسي كما يقال في احد كاتبي جميع المسائل في مسئلة واحدة
 ومن تضعف القياس بل جاءه فوجدها على ما ينبغي مادة وصورة ولقطا ومعنى مركبة
 ومفردة من المخط **والا** هذا هو القسم الثاني من المخط المعنوية وهو ^{الفظ}
 واقعا في التاليف ^{القضايا} هي القضايا او اسماء اجزاء المخط اما ان يقع في التاليف
 او في غير ^{القضايا} والثاني لبي جميع المسائل في مسئلة واحدة ولما يقع باعتبار النقيض
 او يقع باعتبارها ^{القضايا} والاول ما ان يقع في صورة القياس ما يمكن على هيئة غير ^{متغير}
 كقولنا الانسان حيوان والمحيوان حنبس ولما ان يقع في مادة ما يمكن من غير ^{الاشراج}
 لانفال شرط من الشريط بحيث لو ذكر ذلك الشرط خرج من الصورة القياسية ولو ^{اهل}
 كذبت المعتمدة كقولنا كل انسان ناطق من حيث هو ناطق ولا نطق من ان ناطق من ^{حيث}
 هو ناطق حيوانا ان ثبت فيها الحقيقة في المعتمدين كذبت الصغرى وان ^{حذف}
 منها كذبت الكبرى وان ثبت في الكبرى وحذف عن الصغرى اشتملت الصورة
 وبقي هذا القسم من التركيب سوء التاليف والثاني هو الذي يقع ^{المخط}

باعتبار النقيض فلا يخفى اما ان يكون السبب هو ان المقدمات لم يلزم منها
 قول غيرها او لم يلزم ولكن اللازم ليس هو المخط والاول هو المصادرة على ^{المخط}
 الاول في المستقيم والمصادرة على تفويض المخط في الخلف والثاني هو وضع
 ما ليس بحلة حلة بل هو وضع القياس الذي لا يقع المخط لا يتأخر هو ^{منع}
 ما ليس بحلة للمخط مكانه فانه القياس حلة للنقيض منها له استدراك
 بعض القدمات على ان القياس ليس بضميا بانه لو كان كذلك لم يحرك
 في الوضع على قطره الا قصر لزم الخلا وهو مع فالح ههنا لم يلزم من ^{كونه}
 بضميا بل ومن مركبة على مخصوص واما المخط الذي يقع في تاليف ^{القضايا}
 تاليفات قياسي في جميع المسائل في مسئلة واحدة كقولنا ^{القضايا}
 واحد كاتب وكل كاتب حيوان فيج الانسان واحد حيوان وهو كاذب
 لان الصغرى اشتملت على عقدي الحجاب وسلب السلب لا يدخل له الا ^{شراح}
 فاذا حذف في النقيض صدق ولا اجل اشتمال الصغرى على قضيتين
 لبي جميع المسائل في مسئلة واحدة وهذه خلاصة ما ذكره ارسطو ^{طالبين}
 في هذا الكتاب من تضعف القياس واجزاءه فوجد على ما ينبغي مادة
 وصورة لقطا ومعنى اعتباري الافراد والتركيب يقع له لفظ التبع

قال وأما الجارية على ما هي فإما تقتضي المعاملة بالعرض كما تقتضي على الجارية
 وسوق كلامه إلى الذب بزيادة أو تناوبه وإيراد ما يجاريه أو يحد من إطلاق
 أو المبالغة في الخ المعاني دقيق أو السفاهة وما ينبغي من العلم كالمخاطبة بالجنس
 والتهديد والتكرار هذه أسباب خارجة عن القياس تقع بها الخطأ في الجارية
 بالعرض وذلك بالتشيع على المخاطب عند الحاجة ومنه إلى السفاهة وسوق
 كلامه على الذب ما بزيادة أو نقصان أو تناوب أو غير ذلك من الجارية لإطلاق العبارة
 أو بإفراط في المعنى وإرادة المخاطب أو بقابلية بالشم والسفاهة أو غير ذلك من العلم
 بأن يتجنبوا الكلام بالخطأ والتهديد والتكرار بحيث لا يشبه المخاطب بعد ذلك
 لموضع المنع والمطالبه **فصل** في الخطابة الخطابة صناعة علمية
 معها افتناع الجمهور بما يراى تصديق به بقدر الامكان **عقب صاحب المنطق**
 صناعة المعاملة بصناعة الخطابة لأنها يقيد افتناعا وتصديقا يمكن منه التقضي
 ولا يجرم غيره لها فانه في ذلك قصور عقول العامة عن ادراك الكليات الناطقة
 البرهانية والجدل يسقط عنه درجة هذا الاعتبار ولم كانت المعاملة كاذبة
 لم يكن مقيدة هذا ايضا فسقطت وبقى المقيد للافتناع في الامور الجزئية
 انما هو هذه الصناعة وكانت الحاجة ماسة اليها لا شتر ان اشتغال من النوع

في الحاجة إلى التنازل المحتاج للجادة والمعاملة والعدل لا يتناول
 الأشخاص الجزئية الغير المحصورة لعدم انهما هما الا بوضع قوانين كلية
 كالشرح وقفايد السخنة في عقول الخاصة العام استفادته من العقل
 العملي وتقدر بذلك القواعد لا يمكنه بالقياس اليها والجدل لا يفتقر **العامة**
 من ادراكها ونعت الضرر الى وضع هذه الصناعة المتكفلة بذلك
 اذا عرفت هذا فنقول للخطابة صناعة علمية يمكن بها افتناع الجمهور **فصل**
 بوان يصدر قايه بقدر الامكان والافتناع هو التصديق الغالب بالشيء
 مع اعتقاده انه يمكن ان يكون له عند خلافه الا ان النفس صبيح ما سمعه
 من هذا الفن يصل إلى التصديق به من عناده وخلافه وذلك هو الخلق
قال وما هي في الافتناع الخ وغير كما ان الجدل في الامور الصغرى اقوال
 العامة العامة الى الاعتقاد الخطأ في اصح من غيره كما ان الجدل النفع في الامور
 من غيره والخطابة منافع في الامور المدنية اكثر من منفعة الجدل والبرهان
 فانها مؤثرة النفس تأثيرا يفعله ويفعل بحسب وان لم يوافقها على
 والاشتهور في الكلام وايضا فان تارة الخطابة عام والبرهان والجدل خاص
 فتقدر بفعله وتبانه في الخطابة ويفعل بحسبها من كبر الكلام اليها والجدل

ولهذا ما ترى في النفوس العاصية اشتد قبولها لفهم عقنضها على كل فن
ولهذا لم يزل في كل قبيلة وعلى كل مذهب قوم يحيدون القلوب الى ذلك ^{المذهب}
بالمقاييس الاقناعية والالفاظ والهيئات الخطابية ولزم لم يكن فهم من
يكفيه ذلك على اثره وعلى اي حبه هو كما كانوا يهتدون ويجازون لا يتكلمون
على البرهان والجدل كلاما بليغا وكذلك في الشعركان يقولون لا يعرف قانون
العروض معرفة علمية بل هي وقفية قطرية ولا قانون المنطقي الذي هو التشبيه
الذي لا يستعمل معه تصديق بعين ولا طعن على الاقناع وينفع بمناهضة
المصالح الجزئية وهي التي يتعاق بالامور الناس في المعاش والخطابة نافعة
وفي امورها الكلية المستعملة لا يتحقق الجزئيات منها وهي العقائد الالهية
في عقل الانفعالات النفسية مثل الاستعطاف والاشتمال والارضاء والاعتناء
والتشجيع والتخدير ونافعة في الخصاصات الواقعة في الحوادث الجزئية من شأن
الانسان ان يقول فعلها قال وموضوعايتها غير محدودة كما في الجدول
ينظر في الالهيات والطبيعية والخلقيات والسياسات اقول لما قصر اهتمام
العامة غير التميز بين الموضوعات وكان المطلوب الخطابة الاكثر انما
هو اقناع العامة وجمهور الناس لم يتجسس موضوعاتها في عدد من الاقناع

بالمعارضة الخطابية في الالهيات والطبيعية والسياسات نافعة كان الخطيب ناظرا
في الجميع اما في الالهيات فالخطبة صفة تدعى في امانة الطبع كما في النظر
العلمية واما في الخلعية والسياسات فطاهرها قال وفتن على عمود واعوان
قال العمود قول بقيد فاعوان الاعوان او ال وافتعال اخا جده يعاين عليه وهي ^{يصير}
كالشهادة واما حيله بعد المستمع لان تدعى وبسبب استدراج والامداد
اسمح القابل بفضائله ونمايله المتقنية بقبول قوله واما بحسب القول كقصر
في العمود والكلام يودي اليه واما بحسب المستمع وهو اعداد انفعالات في كماله
في الاستعطاف والفساد في الاعراض واهتمام خلق النجاة والنجاة بغيره او
اقول الخطابة فتشتمل على عمود واعوان فالعمود هو الخلق الاقناعية وهو قول
ينفع الخطيب بالذات بحسب الاقناع وبسبب عمود الاعوان والاعوان اقوال
كالشك خارجة من حجة الاقناعية يعني عليها وهي اما تارة للصناعة وحيلة كال
والصكوك والقبولات واما الصناعة وحيلة بعد المستمع بان يدعى المقبول في بسبب
استدراج والامداد اما ان يحصل بحسب القابل لفضائله ونمايله وحققت فيه
خسمة فانه اذا اشتهر بالصدق والحق على الاقناع او سائر الفضائل وانتهى بضمه
باضدادها زاد وادلك في تصديق قوله واما بحسب القول كقصر في الصوت

والكلام بان يردى اجس مائة والطب يتبع بحيث يودى تلك المصروفات الى الاقتناع
والاجل المستمع وهو احد انفعالات كذا لمر في الاستقطاق ومنها اعنى ^{القبساة}
في هذا الذي هو الاثر او ايها خلق النجاعة المتفاوتة في هذا الذي هو الاثر

يبدع او غير فهوهم بانه شجاع او سخي بان يبدع او يذم اما بالنظم او النثر قال

والمستمعون ثلثة مخاطب حاكم ونظام والتفديقات المستحصلة ^{عند} اما صناعية
بنيت مح منفعة او غير صناعية بنيت نسبة مكتوبة كجواب المصروف او غير ^{مكتوبة}

كجواب المصروف او غير مكتوبة كجواب المصروف وبعنا لفتا لجواز النكاح على ^{نظما}

الصالحه واخذ الدبر من العاقله فان المكتوبة تعينها دون غير المكتوبة او ^{المبهاة}

او بعدد او غير او بما جرى مجرى ذلك اول مدار الخطابة على ^{شياء} ثلثة

القول والمقول والعاقل والمسامعون ثلثة مخاطب وهو ضروري وحاكم ونظام ^{يرون}

وهي اضروري رئيس وجميع التصديقات المستحصلة التي يطلب التصديق بها ^{صية} اما صناعية

بنيت مح منفعة او غير صناعية بنيت نسبة مكتوبة كجواب المصروف الى التي اوجها ^{الشارع}

او سب غير مكتوب كجواب المصروف الاحسان وسمى الشرايع الغير المكتوبة ^{المكتوبة} ولكن

يتفقان وفي ثلثهما لجواز النكاح على المرأة العاقله فانه جازي حسن في الشرايع ^{المكتوبة}

ومحسن في الشرايع الغير المكتوبة وكذا اخذ الدبر من العاقله حسن في الشرايع ^{الغير المكتوبة}

او ثبت ثمانية من الاقاويل الفعالت او بعدد او غير من قلب في مجدها ^{به}

وشريعة وصحة مع بكاء او ضحك بحيث لا يقضي القول او بما جرى مجرى ذلك

قال وصباح الخ خطاس ثلثة اولها المشهورات الطاهرة الى محمد ^{عليه}

الراي ومعاقصة كقول العاقل انصر خاك وان كان ظالما او ربحا ^{الفت}

الحقيقة فانها لا تقضي ان لا يضر الظالم وان كان اخا والحقيقة محمد ^{عليه}

او شخص وينفع به مخاطبا بهم وثانيها المقبولات ممن يوقف احد ^{قوم}

كبنق وامام انه ظن صادق كحكيم او شاعر ثلثها المظنونات كاقبال زيد ^{شككهم}

مع المعداد جهارا فهو منهم وربما يكون مقابله مظنونا بعبثا او آخر كالحق

ذلك بعينه في نفي التهمة عنه اول قال صاحب هذا الفن ان جميع اعطاء ^{مور}

المفتنة يصلح ان يسئل في الخطابة اذا فرض فيها ليس تحقيق البيان بل الاقتناع

بما يصلح اليك كيف كان اذا عرفت هذا فبادي الخطابة اصناف ثلثة اولها

المشهورات الطاهرة وهي المجرودة في بادى الراي ومعاقصة وقد ينع مع ^{النطق}

لها والفكر فيها يعزل العاقل انصر خاك ظالما او مظلوما فانه مجرود في بادى ^{الراي}

مقبول اول روده وهي مجموعة عند النطق والفكر فان الظالم لا يضر فان ^{مقابلته}

كان خاك هذا الصنف من اصناف المشهورات فديقا للمشهور الحقيقية وقد

وكل مشهور ^{حقيقي} محمود بحسب قومه كقول الفقهاء لا يجمع ومنها ما يحمد بحسب ^{التخص}
 واحد اذا كان محمدا عند خاصه وينتفع به في مخاطباتهم ^{الخاصة} كالمبايعة
 المقبولات ممن يعلم صدقه ويؤتيه ثقبه ككثي الامام او يطمع صدقه كحكيم او
 او شاعر الثا لث من المبايعة المظنونات كما يقال زيد يتكلم مع الامراء
 جهرًا فهو جابر وقد يكون مقابله مظنونًا باعتبار كما يقال ذلك بعينه في ^{النفي}
 الهند عنه اذ لو كان منها لا حتى كان قال وتاليفاتها ما يطمع بها في مقفنه
 بحسب المواد والصور مع استعمال القياس والتشبيه فيها ولما نسي ^{التشبيه}
 القياس في غير الخذف كسراه وتكفر الامتناع على وسط يستنبط بالاعتكاد يسمى ^{التشبيه}
 اعتبارا والمنهج منه برهان اول لما كانت مواد الخطابة الامور ^{المحمودة}
 لا ينفيد الاقناع لك صورها ينبغي ان يكون مقيد للاقناع وذلك ^{بما}
 الاشاج وان لم يكن مستبعد في حقيقة بحسب المواد والصور مع استعمال القياس ^{المستعمل}
 في اكثر الاوقات محدوف للكبرى والصغرى يسمى فيها على ما تقدم وربما يجد
 لسان كذبها وظهر معناها اذ لا يمكن استعمال الصغرى في الخطابة كما ^{يقول}
 فلا يظوفه الدليل هو مشهور لغرضه لتلخيص فقد يذكر الكبرى احسانا ممله
 ويكون كأنها لم يصح بها وبسي التشبيه اقناعا والمنهج منه برهان ولما كان

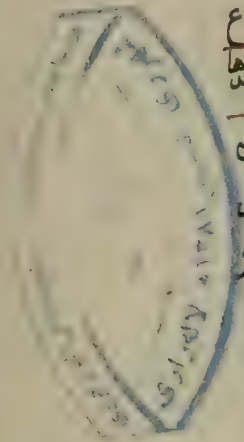
الغرض في الخطابة الاقناع حصل مقصوده بقياس الضمير ويكبر في القياس ^{است}
 الاستثنائية بطرح المستثناء والفائتة والتشبيه يكون اما بالاشدراك
 في معنى عام واما التشابه في النسبة وكلاهما قد يكون بحسب ^{بحسب} لراي الواقع وقد يكون
 راى يظهر ويتلوح صداده في اول النظر وتعلم فساد عند التقبيل والصغير ^{ههنا}
 كالقياس في الجدل والتشبيه كاستغناء فيه والتشبيه هو الذي يؤخذ منه ^{القياس}
 اليقينية زمانا هذا ومن طحايا الخطابة من يطرح التقبيل خاصة قال
 والقياس المظني قد يكون مستغناء في الحقيقة كحجبتين في الشكل الثاني ويسمى ^{والم}
 والتشبيه قد يكون في الباع للجامع وقد يقع الاستغناء فيها بالظهور ^{وتدفع}
 جزئيات كحجبتين والتدفع فيها كالحلف والمقدرة التي من شأنها ان يصير ^{ثبت}
 في موضع وينبغي ان يكون دفيعا عليها ولا واضحها عن ذكر اول لما بينا ان
 ان يستعمل في الخطابة ما ينبغي الظن وان كان عقبا بحسب الحقيقة ^{المتشابهة}
 الموجبتين في الشكل الثاني الفصل في اصف هو جعل الحق ^{الاول} وقد حذف فيه الكبرى
 الموجبة وهي كل جعل اصف اذا افاد الظن بالاشاج ويسمى رورسم وهي جمع الرسوم
 الذي هو الرسم اي الامز لا يميز برسم في الدفن حكما والتشبيه قد يكون خاليا ^{الجامع}
 اذا افاد الاقناع بالمطعم وقد يقع الاستغناء في الخطابة لغولنا الطليق ^{الاصح}

لكون فلان وفلان ذلك نفع ههنا بذكر جزئيات كثير وان عرف عدم استيفائها
 كان النقص واقع بالحق لا بالظن لا اكثر الاغلب التوجه في الخطايد كالحلف في البرهان
 والمقدمة التي يستعمل في هذا القياس موضع وينبغي ان لا يكون دقيقا لا سيما في
 ولا وانما بينا يستغنى عن ذكر عدم الفائدة **قال** والقوانين التي يستنبط منها
 المواضيع يسمى انوما فلما بحث في الخطايد من الخرديات بل يبحث في الاكثر من الاكثر
 والدليل ضمير على هيئة الشكل الاول في العلامة على هيئة الشكل الثاني الاخرين
 منها لها فلان طاف ليل لا هو لصل فلان اصغر فهو وجل فلان شجاع طالم فالشجاع
 طلمه **اول** القضايا الكلية التي ينشعب منها مقدمات الخطايد هي القولان الذين
 يترصل الصيغة الضمير التي تصاغ في الخطايد على المطالب المقصوده وهي اما
 ان يكون عاما بينهما ان يكون بانفسها جزء القياس وعادتهم ان يعموها في هذا
 باسم المواضيع هو غير المواضيع التي هي في المجدول واما ان يكون عارضا بينهما ان يكون
 بانفسها جزء القياس يسمى في هذا الموضوع انوما فلما بحث في الخطايد عن الصور
 كالطبيعيات والاهليات التي بحث عنها انما يكون اذا كان للعوام مدخل فيها واما
 طلب القياس باعتبار الافتناع معند بل انما يبحث في الخطايد عما لا يعرف الا كثيرا
 والدليل مضمون على هيئة الشكل الاول كما يقول فلان يطوف ليل لا هو لصل وتقرير

فلان يطوف ليل لا وكل من يطوف ليل لا هو لصل والعلامة ضمير على هيئة
 الاخرين كقولنا فلان اصغر فهو وجل وتقديم فلان اصغر والوجل اصغر وكقولنا
 فلان شجاع وطالم فالشجاع طلمه وتقديم طلمه فلان شجاع فلان طالم
قال والراي قضيه كلية نفع به في العمليا ويستعمل ميملا كقولنا ^{صديقا} ^{معد}
 ما يحسن وربما كان شنيعا ويكتسب عقارنه حمدا كما يقال لا يكون فاضلا لئلا
 الامثله نافع جدا وهي اما شواهد مشهوره حكميات وابعاضا ضمير
 محتملات غير ممكنة كما وضع على السنة العجم من الحيوان او ممكنة ونحوها المخطئ
اول الراي قضيه كلية نفع في العمليا كقولنا الاصدق انا محسن قد يستعمل ميملا
 ولا يهاجم الكلية وانحاء الكذب اذ لو علم لم تقنع به لوجود الخلف وربما كان
 شنيعا اذا نفرد واذا فرق بغيره صا ومجودا كقولنا لا يكون فاضلا لئلا ^{قاسه} ^{مقبولة} ^{هذه} ^{مقبولة}
 لو حذفت التعليل كان نهمة عن الفضل شنيعا لكن لما عدل بالبحر جدد صار
 والامثله نافع جدا في ايقاع الطول لما في الخطايد تجري منها والامثله اما شوا
 مشهوره كالحكميات عن العرب والغرس وابعاض الحكميات كاسا لا وضمير
 او محتملة كما وضع على السنة الهجرات من الحكميات الغيبة او ممكنة غير ميملا ^{خطيب}
 او اسباب منقول عن العرب **قال** والمخاطبة اما شوا ونهية اذا او متعاضا

مناقاة ثبتت محاورها وانما لا يقضي شكرا وشكاية واعتدرا وهذا
 خصامتان **اقول** الغرض من الخطابة بحسب الاعل هو اثبات الفضيلة والرفع
 واثبات الرأية والخطبة بالجملة ضد امور ينفع في مشاركة النوع او يضركه
 من الوجهة ثم ان ذلك الشيء انما غير حاصل في الحال وهو حاصل فيه والاول اما ان
 قد حصل في الماضي او يحصل في المستقبل فبانه الاول هو الذي يحصل المستقبل
 من هذه الثلاثة في مشاورة وغايتها اذن وموافقة او وضع وانكاره فريضا وانما كان
 ناعما مستقبلا كما انما لا يكون عما ينبغي ان يفعل وان كان كذلك فغرض الخطيب
 ان يعين الطرف الانفع من طرفة الفعل والترك ذلك اما ان يعيد اذا وضا
 والثالث من الثلاثة وهو الذي يكون الشيء حاصل في الحال فاما ان تقر باثبات
 فعله ونفعه او تقر باثباتهما ويسمى الاول موجبا والثاني ناعما ويسمى هذا القسم
 والاول يسمى القسم الثاني وهو الذي يكون قد حصل في الماضي او لا يكون فاعلم
 او من اقل ان كان ناعما تقر وصول النفع لا يكون الخاطف من نزاع ويسمى هذه
 شكرا وان كان ضارا يكون الخاطف فيه نزاع ويكون مقرر وصول الضرر شكاي
 او ثباتا له وجميع هذه عندنا واعتدرا وهذا القسم يسمى مساجرات وحصائيا
 فظهر ان عامة المشهور به اذن او منع والمشاغبة غايتها شكاية واعتدرا ^ط

او بعد من الاشياء الماضية والخاصة غايتها مدح او ذم وبوجه التفضيل او ^{تقصيه}
 تحقيرها عليها مخالفة لغيرها عن خلافه هي الاذعان من الخطابة قال والمنهول
 عظام كما يحتفل عليها الشرايع والسبق والسياسات وكما يتعلق بحفظ الملك وامور
 الحرب الصلح وجمع المواليد والاعمال من القوانين وهي اما خطابة سرهما الشارح
 بالاعطاء الوصول بهما من يتبع من المجتهدين بفتح الفروع او جزئيات ^{شرايعها}
 الواقعة على ما دونه العمل بها في الاشخاص الاحكام وغيرهم من المسبوسين
 وعمر عظام سرهما الخطبة **الخطبة** **اقول** المشهوريات العظام وهي القوانين
 الكلية التي يحتاج اليها كل واحد وهي اربعة الاول ما يتعلق بالامور الشرعية
 والسنة الدينية والبدائية بقوله كما يستعمل عليها الشرايع والسنة والسياسات
 التي ما يتعلق بحفظ الملك وينبغي في هذا الباب ان يكون واقفا على السهولة
 والسهولة والرياء والتجربة وعلى حفظ واجابها ضرورية وغير ضرورية ^{كيفية}
 استغناء عن كل صنف من الناس والبدائية بقوله كما يتعلق بحفظ الملك ^{الثالث}
 ما يتعلق بالحروب الصلح ويجب فيه ان يكون واقفا على سبب الحرب على مورد
 وعلى مجود العوافه ذمهما والبدائية بقوله واسد الحروب الصلح الرابع ما يتعلق
 بالمال والعدة والدخل والخروج ويجب ان يكون واقفا على الكمية الدخول والخروج



وكيفيةها والبيان بقوله وجمع المواد وانما يستفيد ذلك من القوانين والملك
وينشأ عنها الشارع باعطاء الاصول ^{بمقتضاها} المتأخرون المجتهدين في استنباط الاحكام ^{بمقتضاها}
وانما كانت هذه كلية لا غير ملزمة للشارع لا يكره بانه الجزئيات الغير المشابهة ^{لصنيع}
الوقت لعدم الضيق للكلمات وجزئيات ثابتة الواقفون عليها ماخذها
وفي العمل بها الاستصحاب كالفقوى وهو بيان حكم كل في صورة جزئية على وجه
بيان ومضمون معينين وهؤلاء الواقفون على هذا القوانين اما الاحكام او غيرهم
من المبسوطين كالمولاه والى المشهورات الغير العظام فانها غير معدودة ولا ^{منضبطة}
كذلك تشترك في طلب صلاح الحال هو استجماع الفضائل النفسانية والجسمانية ^{بنيته الكمال}
واخلاق الحميدة وصدره بالافعال بحسبها ويكتفي فيها اشارة الخطيب الفاضل بمواضع
الفضائل ^{قال} وعليه اعداد انواع لما ينسب الى الخير والشر ما الخير فذكر ^{كالقوة}
والصحة والجمال والنسب والبررة والنضال والصالحات والحقا ونفسا كالحلم والذكاء
والزهد والجرود والشفقة والعفوف وحسن الشدة للاحلاق المرضية وحصول ^{الخير}
والصناعات والشر ما يقابلها وما ينسب الى النافع وهو كل ما يوصل الى النفع ^{الخير}
كالجود والطيب يحصل الاسباب وانها العرض وموافات البحث او الى المعنار ^{وهو}
كلما يعرف عندنا ويوصل الى الشدة وكثا واللذة والكسل والمهوى والبطالة ^{لذات}

الاسباب ضياء العرض وسوء التوفيق لما يتعلق بالاشد والمضعف كالحكم بان ^{فصل}
الخيرات اعلمها وادومها واعلمها وامرها وانفعها واشهرها وما يتبعها خيرات اكثر
وما يكره الاحتياج اليها اكثر وما يرغب فيه الاكابر والجهو وما يقابل ذلك ^{قول}
ينبغي للخطيب ان بعد ان اتمها كان على الجدية ان بعد مواضع فان كان المشهورات ^{فانه}
الخطيب بما ان ينعت الناس على اقتناء الفضائل او يصرهم على الرذائل فالحكمة
الحكي ذلك تعظيم الخير والشر والعدل والجود والحسن والعقوب واصغر ذلك ^{فحسب}
ان يحكم الخطيب مقدمات لا ينسب الى الخير والشر ما يصلاح وفساد اما العرفية ^{بنيته}
ومن نفسا في البديهي كالقوة والصحة والجمال والنسب والبررة والفضاحة
والصالحات والحسن والنجاة من ذلك عن الفضائل البدنية والنفسانية كالحلم
والزكا والزهد والجرود والشفقة والقوم وحسن السير والاحلاق المرضية ^{وحصول}
العبادات والصناعات وغيرها من الكمال النفسانية ويقابلها الشر ما ^{مقدما}
لا ينسب الى النافع وهو كل ما يوصل الى الخير كالجود والطيب يحصل الاسباب
وانها العرض وهو اياه البحث ولا ينسب الى العباد وهو كل ما يعوق عن ^{فصل}
الشر كانيار اللذة والكسل والهوى والبطالة وفوات الاسباب وصناعات العرض
وسوء التوفيق وعليه اعداد المقدمات لما يتعلق بالاشد والمضعف كالحكم بان ^{اقضيل}

المغبرات اعلمها وادومها واعظمها عند راداعها وانفعها واشهرها وما يتبعه خبرات
 اكثر
 وما يتبعه الحاجة اليه اكثر وما يرفع فيه الاكابر والخبير اكثر واعلم مقدمات لما فيها
 بل
 وذلك وعلى الشدة المتفاوتة اعداد انواع الاسباب الفضائل والردائل مثلا
 العدل
 من كونه الحق والعلم والخشدة من الله نعم وطلب الشدة وما يوجب العدل والجود
 من كونه الاحتياج والوقوف بان لا يطلب عدم المبالاة بالعواقب وضعف
 والمحال ذلك مما يقتضى العبر وذلك في سايرها وفي المدح والذم بهما وفي
 بالردائل من طلب من يشاء ذلك الفضيلة المناسبة لمتلافة الخيرة من الكتابة
 في الراي في العشق من لطف المعاشرة وفي البلاهة من قلة المبالاة بحالها
 وفي الغرور من الاقدام في الاحطار وفي التدبر من الذم ولكن عكس ذلك
 قد بينا ان المتفاوتات هي التي ثبتت مرحا او ذما هو الذي يحكى الشيء
 حاصله منه في الحال تغريبه وفضله ونقصه او غير ذلك وهذا المتفاوتات
 يتفاوت الناس فيها ويختلفون ويروم بعضهم قهر بعض بقوله وقياسه وهي
 الامور الفرق بينهما ان الخطيب يعيب الناس على الافعال بحسب اعقابه وتقريره
 وسببه والجود من نصيب الخشدة ويروم لم يثبت العقد والظهار العقل في كلا
 سواء عمل به او لم يعمل والخطيب مدح بحسب النسبة الى الجليل والجميل هو يختار
 لنفسه

يطالب

وتكمم محمد وادومها واعظمها عند راداعها وانفعها واشهرها وما يتبعه خبرات
 اكثر
 وما يتبعه الحاجة اليه اكثر وما يرفع فيه الاكابر والخبير اكثر واعلم مقدمات لما فيها
 بل
 وذلك وعلى الشدة المتفاوتة اعداد انواع الاسباب الفضائل والردائل مثلا
 العدل
 من كونه الحق والعلم والخشدة من الله نعم وطلب الشدة وما يوجب العدل والجود
 من كونه الاحتياج والوقوف بان لا يطلب عدم المبالاة بالعواقب وضعف
 والمحال ذلك مما يقتضى العبر وذلك في سايرها وفي المدح والذم بهما وفي
 بالردائل من طلب من يشاء ذلك الفضيلة المناسبة لمتلافة الخيرة من الكتابة
 في الراي في العشق من لطف المعاشرة وفي البلاهة من قلة المبالاة بحالها
 وفي الغرور من الاقدام في الاحطار وفي التدبر من الذم ولكن عكس ذلك
 قد بينا ان المتفاوتات هي التي ثبتت مرحا او ذما هو الذي يحكى الشيء
 حاصله منه في الحال تغريبه وفضله ونقصه او غير ذلك وهذا المتفاوتات
 يتفاوت الناس فيها ويختلفون ويروم بعضهم قهر بعض بقوله وقياسه وهي
 الامور الفرق بينهما ان الخطيب يعيب الناس على الافعال بحسب اعقابه وتقريره
 وسببه والجود من نصيب الخشدة ويروم لم يثبت العقد والظهار العقل في كلا
 سواء عمل به او لم يعمل والخطيب مدح بحسب النسبة الى الجليل والجميل هو يختار
 لنفسه

الفضيلة المناسبة مثلا
 في الخيرة من الكياسة
 من طلب من

وتكمم

بالذل وكذلك عكس ذلك **قال** وفي المناجرات اعداد انواع الاسباب الضارة
 من حيث الله والبطلان والشر والفساد والضرر والافساد
 والاسهال والجمل وغير الضارة مما يقابل ذلك والاحوال الجيدة وقواعد
 مما يقتضي ذلك مطلقا **اهل** قد بينا ان المناجرات هي التي ينبت ^{شكوا} ينكرو
 او اعتذار او بالجمل في قبول الشكايات والاعتذار من الموديات والموانع ^{القواطع}
 والتمويل ومنها تصور النفس الخاك كالنسيان والافقار وصعقت القوة والرض
 والقهر والفاقه فانما باجمها يدخل في قوله الشكايات والاعتذار في ذلك
 نفس الكلام في الوعد والوعيد والوعيد والتجدي وفي حسن المجازات بالثواب
 والمقابله بالعقاب والبراء ما يصل ان يقال من ذلك على ما ينبغي ان يقال ^{بحسب}
 الاموات والاحوال والاشخاص الذي يوجب فهم والتخبر منهم والذين يرضون
 ويعتدون بغيرون على العقل ويدعون ويستوفون ما لهم بغيرون فكما كان ذلك
 النية تقديره بالزيادة والنقصان وكيفية وقت الحال والوقت والخاص
 والتعليم والتضييق والتوسيط كالاحرى وانه وانفع ولجدي فحجب الخطيب
 في المناجرات اعداد انواع الاسباب الضارة من حيث الله والبطلان
 والشر والفساد والضرر والافساد والاسهال والجمل وغير الضارة

معدود

وغير ذلك من الاحوال الضارة وبعد انواعها للافعال الغير الضارة مما يقابل
 ذلك والاحوال الخيرة وقواعد مما يقتضي ذلك مطلقا اي يقتضي الوقوع
 والادوق **قال** وعلى الخطيب ايضا مطلقا اعداد انواع مشتركة منها ما يقابل ^{لاستدرا}
 من مبادئ الانفعالات والافعال مثلا للفضيل من باب الضرر والاسهال والافساد
 والوقاحة والعيون من باب الخلف بالذين والاعتذار والتذلل والتملق بالهنا ^{شدة}
 او بالحق من الغالب الخيرة مما يوجب تصور ونفي الموعود فيه او حصول ^{الحذر}
 وعدم الانفعال بالجملة والتدبيرية ذلك والتسليية مما يعلم بكون ذلك مما ينبغي
 ان يدفع او يربي اللذة والنداءك واعتبار حال الغير او بهار شاد الى الجملة
 والجملة مما يقابل خوف الضيعة وتصور الزيادة والاستعانة بالتمانة من ^{الاعداد}
 والاسهال من غيرهم ولا كشايب الصدقة من جهة الاشارة على النفس والاسهال
 من غير مية وسر العيوب والضرر والوفاء ولا يطاها باضداد ذلك ^{في الهينة}
 للحد من جهة مشايخ جري الحاسد نفسه الحاقه او عن لا يجبه ^{جدة} للحد من
 يتخلل المشاركة من لاح له في حق من غير ادخال صاحبها اياه فيها و
 الشكر من جهة الامعام بل من في وقت الحاجة او مثلها ورفع المودى لغير
 توقع وغيره والضرر من غير توقع بل في الداعي الشفقة من جهة وجرد عنا

جاء

المصادرة وتصور الضعف العجز من دفع الشرع يعني به والقصور نحو
 بمن يستحقه الداعي الشجاعة من جهة تخيل وفور القوة وكثرة الناصر السقطه
 ما لها فيه حصة أو تكا النفس أو ضلها ما يتعلق بأضداد ذلك **قال**
 لما ذكر **أول** المواضع التي ينبغي للخطيب بعدها أقساما الثلاثة ^{المنشآت}
 والمنافرات والمشارجات عقبيه بذكر أنواع ينبغي للخطيب بعدها مطلقا
 بين الأنواع الثلاثة منها ما يبعد الاستدراجات من مبادي الأفعال والأحلاق ^{للقضب}
 وتقوية ما يتعلق بالأضرار والاستماتة والكثرة والرقلة وتصور الغضب
 بالاعتراق بالنسبة المعتدلة والتدليل والتعلي بالبرهان والبرهان والوجه
 أو بالخوف من الغضب فله هذه بعد تصور وتعليلها والحوار فان بعد مواضع
 مما يرجح تصور وفوت المرفوضيه أو حصول المحدث عنه وقوعه وعدم الانفعال بالجميله
 والتدبير في ذلك ولما التسلية فان بعد مواضع يتعلق بكثرة ذلك مما يجز أن يرفع
 التلويح والتدليل فيه أو باعتبار حال العجز والقياس عليه المشارك فيه أو بالارشاد
 الخيل ولما الخيل فان بعد ما يتعلق بخوف الضعيف وتصور الدماء والقصور ^{سفساد}
 الشما من الأعداء والاستماتة من غير الأعداء ولما الأكتساب الصداق ^{ما يتعلق}
 محبة الأيتام على النفس والإحسان إلى من يتخذ صدقا من غير منه وسرعيه

والنقل

الفرق

المفسد
 وتصوره الغيبة والرخا له ولما أبطأ إلى الصداقة فبعد اضداد ذلك ^{والمفسد}
 من جهة مشاهدته وحسنه وهي الحماة بنفسه أو به من الحسود أو من جهة للفرغ
 من جهة تخيل المشارك في الحق له في الحقوق من غير أفعال صاحبها فيها ولما الداعي
 الشكر في جهة الأنعام بلا منة وقت الحاجة إليه ورفع الأذى غير توقع ^{لنصره}
 من غير توقع بذل لما الداعي الشفقة في جهة وجرد العناية الصادقة أو تصور
 الضعف من دفع الشكر يعني به أو تصور ضرر الحق غير المستحق ولما الداعي ^{الشجاعة}
 من جهة تخيل وفور القوة وكثرة الناصر التوفيق بالعافية المحرومة المرضية أو بكثرة
 النفس ولما الاضداد هذه الأمور مما يتعلق بأضداد الأنواع المذكورة **قال**
 ولكل ما يقتضي كل خلق يخص بصنف مختلف بحسب الإنسان كطلب اللذة في الشاب
 وطلب النفع في الشيخ أو بحسب البلدان كالقضاء وغلط الطبع في العرب وحسن ^{الندم}
 وسرعة الملاذ في الهند وحسن الرثاء والتخيلة في الهند وبحسب العلم كالسكر وعدم
 الالتفات إلى الغيبة في الملوك والرياسة في السوقي والعروبة أصحاب ^{البحث}
أول ولكل ما يقتضي كل خلق معطوف على مبادي الأفعال يقتضي ^{كل خلق}
 يخص بصنف من أصناف الإحسان أو الإخفاف من أصناف بحسب الإنسان
 طلب اللذة في الشبان فانه مختص بهم وطلب النفع في الشيخ فانه يطلب ^{بحسب}

المملوك

البلدان كاختصاص العرب بالقدح والخلع والخصاص من الغزو بحسب التدبير
وسعة الملاحة واختصاص الهند والركاب والخيول وبحسب المهم كالتكديس وعدم الالتفات
إلى الغير وتولية الملبأ للمملوك والدماء في المأزق والغرور في اصحاب البيت
انواع ما حوزة بحسب التفعالات **قال** ومنها ما يتعلق بالامور كما يقال **يستطيع**
او يستمد فيه فهو ممكن لكل هو شخص ممكن فله غير ممكن وان كان الامور ممكنة فالا
ممكن او يوقع وجودها كما يقال ما حدث لشخص في مثل من توقع وما يقع في وقت وقوعه
في مثل ذلك الوقت متوقع او كونه كما يقال الموثوق بالان والامور كالتق والامور كالتق
وكل يقصده قادر عليه بالاجاد فهو كائن او يعطيها الغير لها او تقاسمها وقطعها
او يقابل ذلك وقس على ذلك والعرض مشاهد امثلة الهداية الى كل اسلوب في طلب
التفاصيل من الكتب الكثيرة **اول** لنوع الجزية التي ينبغي الخطيب ان يعرفها
بما كان الامور كما يقال **يستطيع** او يقدر عليه او يستمد فيه فهو ممكن او يقال
كلما كان ممكن لشخص فله غير ذلك الشخص كونه ممكن او يقال اذا كان الاصول
فالا سهل ممكن ومنها ما يتعلق بتوقع وجودها كما يقال ما حدث لشخص فهو متوقع
وستظهر ومنها ما يتعلق بوجود الامور وحدتها كما يقال الموثوق بالان او كما يقال
الا يترك كائن فالا كثرى الجود ثابت او يقال كلما يقصده قادر عليه بالاجاد فهو كائن

ومما

ومما ما يتعلق بتعليم الامور لغرض تدريسها وتعليمها فاليها او ما يقابل هذه **انواع**
وقس على ذلك والعرض من هذه الامثلة القصد الهداية الى كل اسلوب باستنباط **انواع**
يتعلق بذلك الاسلوب قد اقتصر المصنف على اصول هذه الانواع واما ما يتعلق **بصل**
على الكتب المطولة **قال** ويقع في الخطابة القصصا بالمتقابلة لا يختلف الا متباينة
شلا يقال قل لا شك ان صدقت الناس احب اليه وان كذبت الناس اسكنت
لا شك ان صدقت ابغضك الناس وان كذبت ابغضك الله والمقر بدينه
ان من ينزع كانه ان صدقت فهو مذنب فالكاذب مذنب **اول** قد بينا ان الغرض
من الخطابة انما هو الاقناع في كل فن والاقناع تصديق بالشيء مع اعتقاد انه بحكم
ان يحكم به عند اختلافه لان الغرض يقصده ما يصح من هذا الفن اسير الى المقصد
من عناده وسلافة وذلك هو لعل الغاية ان ثبت في قدامات ايضاً مقنعة لما كانت
المقدمات يقابل اعتباراً ويجوز كل واحد من المتقابلين ممتنعاً عند قوم باعتبار رغائب
لا اعتبار المتقابل الاخر مع استعمال المقدمات المتقابلة في الخطابة كما يقول الخطيب
قل لا شك صدقت احب اليه وان كذبت ابغضك الله في صدقك عن اليقين وهذا
وقول يرضي السامع الى السكون فهدفت المقدمات المتقابلة **الخطابة**
ولكن يقال للمقر بدينه انه من ذنب لا انه ان صدقت فهو مذنب وان كذبت فذلك **لا الحاد** من ذنب

قال الفاعل ههنا ان ارضه اقمنا فافى من الحسن اديسي بالضمير المحذوف من باب الاشتراك
 كدح المحلل بان كل الجملة افعوله كذا كذا ومن باب تركب المفصل فلان بحسن الكتابة لا انه
 بعد حرف النحر من باب وضع ما ليس له بعللة على فلان مبارك القوم لانه مع
 متبسر الجاهل والعلو من باب المصادرة على المصدا اذا قيل لم قلت فلان اذ نفعنا لا انه
 ولكن سايرها وان لم يوقع افعالا تكون غير معقولة فهو خارج عن الصناعة كما اقول
 فلان القائل غير محرم لانه قيل في حال السكر بغير اختيار **قال** وكلما كانت الانواع
 الى الجزئيات كان اخذ الموضع منها اسهل وايضا كلما كانت المقدمات الجزئيات انحصرت
 افع فلان اذا قيل زيد فاحصل بالحل الفضيلة التي صدرت عنه مقام الفاعل كان افع
 مما لو يقال لانه مستقيم للفتن بل جمعها **اول** كلما كانت الانواع الى الجزئيات اقرب
 احد المواقف الخطائية منها اسهل كما يقول مجيد الوالد فيقتضي شفعته الى اقرب
 الجزئية من قولنا المجبة يقتضي الشفقة مطلقا وايضا فالمقدمات كلما كانت اخفى
 الجزئيات كانت افع عند الجمهور ولو كوننا اقرب الى الحسن واذا كان العوام
 اقرب من ادراك المعقولات مثاله ما ذكره وهو ظاهر **قال** واما تبايع الخطايات
 وبسي ترتيبات فلهذه اشياء اولها ما يتعلق بالاعطاء وهو له كبر عذبه عن تركه
 ولا مبني فترفع عن الخطايات المجهولة فان الطبايع العامية قد سبق حسن

التهجي

وادراكهم

وان كبر حية الروابط والافتعال قد يتزبد اللفظ باستعارة والتشبيه وما
 مجازها والاستعارة في جميعها وان كبر ذات فرد والوزن ههنا غير الحقيقي بل افع
 يقتضي هذه الوزن والحمل من المفرد المكتوب بسلوب خاص وكلتاهما وانما الترتيب
 كالصديهما بل هو المقصود والافتعال من المقصود صريحا والبيان له مما يقع
 والخاصة وهو الختم بالذندور وما يخص بعض الاصناف بالتبعية من كمال التقيد
 في التكاية فيج ونالهما لاخذ بالوجود والافتاق وهو الحمل وقد يتعلق بالقول
 مثل رفع الصوت في مواضع بطلوا ونفضه فاسمعا بنا حال القابل واسمعا بنا
 في الخطايات وقد يتعلق بالقابل المتكينة نفسه او كونه فاردي فسمه بلفظان به ولا يمكن
 اسما لالكثرة هذا القسم المكتوبات منفعاء العتول للاستدراج اطوع
 ولك يعطون الشكر وان كان مسبعا **اول** الموقع للافتاع قد يكون نفس القول
 كما مضى وقد يكون افعارا على الصناعة فان الخطيب قد يكون خطيبا لعدده وبه
 وحس صوته وهيبته وكل افعار خفوه وقصوته وحوته وسامته واثار
 وكرهته الى الظاهر كلامه على هيبته وهو الهمزة في القول وكم من خطيب افعارا
 حسب مبني قبل كلامه وهذه الاشياء وهي تبايع الخطايات وبسي ترتيبات وهي
 اقسام اولها ما يتعلق باللفظ بان كبر عددا وكثرت يخرج الى العامية والاصنية

العامر من غير رفع عن مخاطبة الجمهور فلا يحصل لغرض من الخطابة وهو الانقياد المأمور
 قال الطبايع العامر قد يستوحش عن الامر والعلمية ويكثر جد الربط والافصال
 بان يربط كلامه الكلام اخر مناسك او يفصل كلاما عن كلام لا ينافي سببه هو عبارة
 عن فصل الخطابة وقد ترون اللفظ بالاستعانة والتشديد بما جرى مجراها من المحاولات
 والاكثار من ذلك فيجئ الخرج اللفظ الكلي عن اعادة الحقيقة فحصل الاستنباط
 وان يكون في وزن ما لا يفي بالوزن هنا الوزن الحقيقي بل يابسه كقولهم نعم السلام
 واما السائل فلا يشهد بالبراهن السببية كقولهم تب عظيمي والحكم مرتبة جسيمة
 القرائن يقضي هذا الوزن ولكل واحد من اللفظ المكتوب اسلوب خاص لان
 الفكر محال المكتوب نوعا وتصرف بخلاف اللفظ السريع المتخيل بها عن الخواطر
 ولكل من اصناف اللفظ المكتوب اسلوب خاص كالفرق بين الكتاب والحادثة
 وبين القول على محال خاص ومجلس العام وثانها الترتيب كالتمييز بالوجوه بالمتنوع
 والمتابعة بذكر المقام صريحا بعده كما يزيد التقدير بالظفر فيقول الحمد لله من
 اوليائه وقاهر اعدائه الختم بالتركيب وما يختص ببعض الامتنان بالصدق كانه القيد
 بالشكايه فيقع وان كان حسنة غير وثانها الاتحاد بالوجود والتفاد والربا وهو
 وقد يخلق القول كرفع الصوت في موضع يليق به او خفية فانه عيني بل انما يقال القائل

او استنباط

او اسند ما جاز له من حطب قد يخلق بالقائل كتركيبه نفسه او كونه نرى ههنا يحصل بها
 قوله ولا يكثر اكثر من هذه الاشياء في الكتاب لتعلمتها بالاشتغال المحسوس وضعف العقل
 كالنساء والعبيان والبله للاستدراجات الطوع بقدر من المتعفات على الخاضع
 وبهمون المقنعة المناسبة من كثير من العلوم اكثر عقابهم التي اخذوا من وضعها
 استعملوها مقنعات خاضعة بنفسه بنفس الامور التي يرام المواقف فيها مثل
 والتعقبات فان الهمام يجعلون السك دليلا على صدق القائل في معانته ولا اكثر
 الامور انما هو على هذه السيرة وصاحب المنطق يرى ونعم ما يرى لجمع الامور
 المنفع يصلح الاستعمال في الخطابة اذا لم يكن فيها ليس تحقيق السببان بل لا يقع بها
 اليه بكيف كان وقد ذكر المصنف قواييم الخطابة ومقدارها ومراعاتها وقد حطبت
 ذلك
 ولم ينفذوا على هذا الكلام الكلي فاحسنوا وقف فم عليه واما ان جعلوا مثل
 فقصه فان القائلين الكلي غير القرائن المطبوعة المرافعة بزياد الغنى فيها
 الكلام والكلام غير الجزئية وعلم العلم غير العلم ان العلم وان كان كليا فعلم العلم
 كلى الكلى قال لفصل السبع في الشعر صناعة الشعرا يقتدر بها ايقاع
 تصوير مبادئ افعلات نفسانية مطلوبة الاول وضع مباحث المنطق
 الشعرية على مذهب الخلف من هذا الشعرا لان فان السقوى زماننا هو شعر

قوله
 قوله
 القياس

من جهة صورة وضعية اللفظ والمعنى وهو الوزن المحدود في كتاب العروض فينا
مع اتفاقية الملازمة شعر الانوع من المحاكاة لتخيل المصنف يقال ان الانسان المشابهة
وهذا المتعلق على لغة العرب الترك والاعاء الامم القديمة من اليونانيين والبرانيين
فلم يفعلوا من قضايتهم شعرا موزونا بهذه الاوزان المعروفة بل باوزان علم هي
اشبه وقرأ فيها غير متفقه اذا عرفت هذا فالشعر ليس صناعة كصناعة الخبث
والخطابة بل هما بعيدا لهما لزام والافتقار والشعر ليس بصناعة هي التي يصنعها
الشعر والشعر عبارة عن ملكة فاعيد مع حصولها على انواع مختلفة كبحر
انفعالات مخصوصة نفسانية مطلوبة والمراد من التخيل هو تانيير الكلام
ببسيط او قبض او غير ذلك فلهذا صدر الفصل هنا بقوله صناعة الشعر ولم يقل
في الجدل والخطابة انهما صناعة علمية **قال** ومنفعة العلم في الامور المدنية
الجزئية المذكورة وربما يكون انفع من الخطابة لان النفوس العامة للتخيل الطوع
للافتقار والخاصة بها الالتماد بها والتعجب السببي كون التخيل محاكاة ما فان
المحاكاة لزيادة كالتمثيل ومثلا وان كان شئ قبيح فبها طبعه فعلية او فعلية
كما يصدر عن الشعراء والغرض ومنها صناعة وهي اما مطابقة سادحة او مع تحسين
ففي **اول** الشعر صنعة هي الامور المدنية الجزئية المذكورة وقد يكون الشعر فيها

انفع

انفع من الخطابة لان النفوس العامة للتخيل الطوع منها للافتقار ومنفعة الخس
الالتماد بها والتعجب الالتماد وهو ادراك النفس بعلامتها بحيث هو ملزم
في ان النفوس العامة منها للتخيل للافتقار ان تعجب النفس من المحاكاة اكثر من تعجبها
من الافتقار لان المحاكاة لزيادة علامتها عبارة عن صدق رشف ليس اياه غير شئ فوق قصد
منه فلهذا النفس اذراكها وتجب لكونه شعر محمول السبب المحاكاة فبها طبعه
او قولية او فعلية كما هو من الشبهة في محاكاة القول بعين الفرد وفي محاكاة الفعل
ومنها صناعة وهي اما مطابقة سادحة اي يحاكي على ما هو عليه تصوير النفس
ومع تحسين للحكي كصوير الملائكة والابناء ومع تعقيب كصورة الشياطين
قال والشعر من الصناعات وهو بعيد القدام كلام تخيل وعند المحدثين
كلام موزون مساوي الارقان ينبغي ولا يعتبر وزن التخيل في كلامه واعتبار الجميع
اجود والوزن يعرفه الموسيقي مسند في العروض اسمها او الاتفاقية يعرفه علمها
اول الشعر صناعة من الصناعات وهو عند القدماء كل كلام تخيل
تقتضي للنفس قبضا او بسطا وهو الشعر الذي يتكلم فيه صاحب المنطق ولم يعتبر
والفارقة ولا الصدق والكذب بل مجرد المحاكاة المندوه للتخيل اما المحدثون
فالشعر عندهم كل كلام موزون مساوي الارقان معا فاقوع التخيل بحكم شعرا

وخلاص فائدة الخيل واطاها ليس الخال في ذلك والوزن يعرف ^{في سبقي}
 مهنة واعتبار المناسبات بل اليقاعات ليستعمل في العرض والفاقية يعرف
 في علم الفاقية **قال** ومواد الشعر من القضا ما هي الخيلات وهي ما يوتر
 ونفس سطحا فقيضتها او يغيرها لسهل امس يدوسه او تعظمه ^{او تعظمه}
 كما يقال للشعر وبالمزاج لمزيد فيسهل الخيل شبه على من اعتاد الخمر ^{لعل}
 انه من معتية فقير الطبعه عنه وربما اولية او مشهورة باعتبار **اقول**
 الشعر الذي يتكلم فيه المعلم الاول هو الكلام القياس في المؤلف من المقدما
 الخيلة وهي التي يوتر في النفس تأثيرا اما قضا او بسطا او تمهيدا او ابولا
 او تعظيما او تحقيرا او بليغا او بجزا انما القدم النفس معه او يحكم على الفعل والترك
 كما يقال للشعر وبالمزاج لمزيد فيسهل الخيل شبه على المعتاد الخمر ^{لعل}
 انه من معتية فيجوز في النفس فهو عنه وقد يستعمل في القياسات الشعرية ^{المقتضا}
 الاولية والمشتبهة في كل حيث ها لك بل باعتبار آخر وهو ما يجعل فيهما من ^{المتأثر}
 المذكر فيقول قولهم قال لهم مقدما القياس الشعرى ليست الا الكواكب ^{او انما}
 الخيلات لا غير اما سرور الشعر في زماننا هذا في الا الفاظ مطلقا كغير ^{نفس}
 من استراطة تأثير النفس عنها **قال** والشعر انما يحكى الكلام الخيل وبالاول

وبالفهم

وبالفهم المناسبة ان فادنا والكلام يحكى اما بالالفاظ او بها وكل واحد منهما
 اما بحسب جهره خيله فالالفاظ يحكى جهرها اذا كانت فصيحته حوله والمعاني
 يحكى اذا كانت ^{اللطيف} غريبة لطيفة وهما معا اذا كانت العبارة بليغة ان في الحق ^{اللطيف}
 من غير زيادة او نقصان واما الخيال كما يحسب الجدل في التوقيعي البديع والصنع ^{بمنها}
 ما تحقق بالشعر ومنها ما يتحقق بالكلام المنثور ومنها ما يتنازع فيه وقد يكون ^{سماكة}
 ومخالفات لمدونة خاصة في الالفاظ ابرأها اوف المعاني او فيها ولها علم خاص
 يتكلم ببيانها والاستعانة والتشبيه من المحاكاة والمحالينهما ما ينبغي جرائنا ويا
 بكونه اصلح والمحاكاة الشعرية يكون اما بالاستدلال وبالاستمالة فالاول ان يدعى ^{شبه}
 التشبيه انما في تيراي لشي ويراو سق آخر واستدلال اما بالمحاكاة المطابقة او بغير
 المطابقة الممكنة والمحال واما بالتذكير كارباع الحب واما بالمشابهة كالشباب والماء ^{سوء}
 عاكاه الشاعر كخط القاسين وهو يتفطر او يغيرها وكذب يحكمه او محال لا يمكن
 اعداد المواضع والافعال الخيلات كان بعد المشهور بالانها كلما كانت اغرب في المذوق
 عجيب ^{مجهلا} الشعر انما يحكى بثلاثة اشياء والاول بنفس الكلام المستعمل فيه
 والثاني بالوزن اي نبات نظام ابعاد موسيقىه لانه قد يكون وزن يقضى ^{طليعا}
 ووزن فصيح وقارا والثالث بالفهم المناسبة ان قابدا اي يحكى الشعر

بالقمة المناسبة نظام ايقاعات النقرات فان كل نقعة يحاكى حالاً مثل النقرة الخرسية
بحاكي جزماً لنقرة العليقة يحاكى عليقا واعلم ان المحاكيات الشعرية قد يكون بسبب
كقولنا فلان قمر ولربك كقولنا في الهلال معدا لوهوه انه قمر من ذهب
صدقة من فضة المحاكيات قد يكونت وقد يكونا حوال دون ويجوز طاهر وخفية
والمحاكيات على ثلاثة اقسام محاكاة تشبيه بمحاكاة مستعارة والمحاكيات التي هي
الذوايع بمحاكاة التشبيه نوعين نوع يحاكي بشئ بشئ ويبدل على المحاكاة سرف من حروف
التشبيه كشكل وكغاه وما هو الاكثر اولا نوع لا يدل على المحاكات بل يفتيح يحاكي
مكانه ولا مستعار قريب من التشبيه والفرق بينهما ان المستعار لا يكون
اللفظ خذل او ذوات مضافة فلا يكون فيها دلالة على المحاكاة بحروف المحاكاة كما
من القليل فلهذا ليك والمحاكيات هي ما يابى للذوايع فهي التي يقوم لكثره الى
مقام ذات المحاكات كما لا يوافق ارباب الصناعة على انه محاكاة كقولهم الحبيب غزال
والممدوح جرد للقد عصير وما اشبه قالوا والقول الشري يلف من المقدما
محملة ويكره ذلك القدام مرجحة نارة محملة من الخيل الصغار الخيل وتارة الذوا
لوحيدة يحكي لفظها بقولها للفظ البليغ الغصبي في اللغة او يحكي في معناها ذات
بديع في تقديره مثل الاول قول الفاعل وما دقت عبدك الا التقدير بمثل

قلوب

قلوب مقبل وفي المعنى كان قلبا الطير وطيا وبابا الذي ما ذكرها الغناب
السلا ومن هذا الساجودة العبان عن المعنى ونقصاين معا كثر في واحد
تقصير في العبان والتي يكون في خيل فان يكون لاجزائها تناسب لبعضها الى
والتناسب قد يكون مما شاكله وقد يكون مما لا شاكله تامه ونافعة وكذا
المحاكاة والجميع لما يجلي في المعنى الذي يحسب اللفظ فاما في الالفاظ فاما
الدلالة القديمة الدلالة الكلامية والحروف التي هي مقاطع الكلام ولما في الالفاظ
الدلالة للمودة والمركبة وكذا الدلالة في المعانيك اما بحسب المعاني البسيطة او المركبة
واعلم ان الالفاظ قد يحاكي بحرفها اذا كانت فصحة حوله فيفعل لنفسه بالمعاني
يحاكى اذا كانت غريبة لطيفة فيفعل لنفسه عنها وهم معا اذا اجتمعت
اللفظ وبالقمة مع حسن المعنى ولطفه من غير زيادة ونقصان ولما المحاكاة
الجميل في التي تسمى البدع وهي قد يكون في الشعر الموزون ويختص به وقد يكون
المنثور ويختص به وقد يشترك فيهما وقد يكون في عبارات وعنايات
تامة او ناقصة في الالفاظ وفي ابرامها وفي المعاني وفيها معا ولها علم خاص
يتكفل بها والمستعار والتشبيه من المحاكاة والمحال بينهما جريا ورياء
احسن القصص والمصلحة واعلم ان المحاكات الشعرية يكون ما لا يستلزم اوبالا

٩
٥١

والاول ان يدل على التشبيه على التشبيه والثاني ان نرى الشيء ويراو غيره والاستدلال بالما
 المطابقة او بغير المطابقة المحككة او بالجملة او بالذكر او بالمشابهة وادوار قصير
 في محكاكته كان كالفياض لغا في قياسه وبتقصير او تعريف ولكن محكاكته
 بمكر اعداد مواضع وانواع الخيلات في القياسات الشعرية كما في الجمل المتشبه
 والخطابة الواردة لان الخيلات كلها كانت لغز كانت الدور عجب فلا يمكن
 كما انك ضبطت المواضع في الصنائع على الاوليين ولكن هذا آخر ما نورد

في شرح هذا الكتاب

تمت الكتاب الموسوم

بمنطق التبريد

بمولى الله

تعالى

تم

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

الذين لا ينالون من عذاب النار

والذين لا ينالون من عذاب النار

والذين لا ينالون من عذاب النار

والذين لا ينالون من عذاب النار

والذين لا ينالون من عذاب النار

والذين لا ينالون من عذاب النار

والذين لا ينالون من عذاب النار

والذين لا ينالون من عذاب النار

والذين لا ينالون من عذاب النار

والذين لا ينالون من عذاب النار

والذين لا ينالون من عذاب النار

والذين لا ينالون من عذاب النار

والذين لا ينالون من عذاب النار

والذين لا ينالون من عذاب النار

والذين لا ينالون من عذاب النار

